بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أم درمان الإسلامية

كليـــــة الدراسات العليـــا

كلية اللغة العربية

قســـم الدراسات النحوية واللغوية

آراء الواسطي الضرير من خلال شرحه على اللمع لابن جني

دراسة نحوية

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

إعداد الطالبة: **بخيتة الفكي الشيخ البدوي**

إشراف الأستاذ الدكتور: **مصطفى محمد الفكي**

العام الدراسي ١٤٢٩- ٢٠٠٩م

قال تعالى:

﴿لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾

صدق الله العظيم

[سورة النحل: الآية ١٠٣]

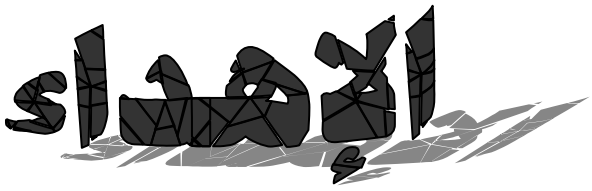

إلى أمي وأبي

إلى زوجي وابني حاسم وطارق

وإلى إخواني وأخواتي

وإلى كل باحث في مجال اللغة العربية

الباحثة

شكر وعرفان

قال تعالى: ({وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ)[1].

وعليه فإنني أشكر الله على ما منّ به عليّ من نِعم ومن أجلّها نعمة الإسلام كما أشكره سبحانه على ما وفقني به من إتمام هذه الرسالة، كما أسأله المزيد من التوفيق والعمل الصالح.

والشكر أجزله لأستاذي الدكتور/ مصطفى محمد الفكي الذي تولى الإشراف على البحث وأسهم في إخراجه بتوجيهاته ونصائحه ومنحني وقته وراحته، وأسأل الله أن يتولى عني جزاءه.

والشكر أيضاً موصول للأخوة في مكتبتي جامعة أمدرمان الإسلامية وجامعة القرآن الكريم لما قدموا لي من خدمات جليلة ساعدتني في هذا البحث ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير للأخ/ سعد في مركز بصمة لخدمات الكمبيوتر الذي قام بطباعة هذا البحث في هذه الصورة الجميلة.

وأتوجه لله أن يتولى عني جزاء الجميع ويجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم.

الباحثة

---

(١) الآية (٧) من سورة إبراهيم.

ملخص البحث

الحمد لله حمداً يوافي النِعم ويكافي المزيد وأُصلي وأسلم على أشرف خلق الله المبعوث رحمة للعالمين.

فقد جاء بحثي حاملاً آراء الواسطي الضرير من خلال شرحه على اللمع لابن جنّي دراسة نحوية قد رأيت أن تكون هذه الرسالة في أربعة فصول:

الفصل الأول: حياة الواسطي وابن جنّي.

الفصل الثاني: وصف اللمع وشرحه.

الفصل الثالث: آراء الواسطي في القضايا النحوية في شرحه.

الفصل الرابع: آراء الواسطي الضرير في القضايا الصرفية في شرحه.

ثم الخاتمة تتضمن خلاصة البحث ونتائجه والتوصيات وتليها الفهارس المتنوعة.

Abstract

A thanks to Allah, thanks that equate his blessings and beings more of them and may prayer and peace be upon the best of mankind created by Allah who was sent by Allah as mercy to all mankind.

My research includes the views of Alwasiti AlDareer through his elucidation of "Alluma'a" by Ibn ginni, a grammatical study. I thought the study should be composed of four chapters:

First chapter: Life history of Alwasiti and Ibn Ginni.

Second chapter: Description of "Alluma'a" and its elucidation.

The third chapter: View of Alwasiti on grammatical issues in his elucidation.

The fourth chapter : Views of Alwasiti AlDareer in conjugation issues in his elucidation.

Then there is the conclusion of the research, its results and recommendations followed by diverse indices.

المقدمـــــة

الحمد لله حمداً يوافي النِعم، ويكافي المزيد ويدفع عنّا الــبلاء والــنغم وأُصلي وأسلم على أشرف خلق الله المبعوث رحمة للعالمين.

وبعد:

فقد جاء بحثي حاملاً آراء الواسطي الضرير من خلال شــرحه علــى اللمع لابن جنّي دراسة نحوية.

ومعلوم أن اللمع موجزة صغيرة في النحو رأى المؤلف أنــه يعوذهــا التوضيح والتفصيل والشرح فألّف لها شرحاً اشتهر بشرح اللمع وإذا نظرنــا إلى شرحه نجد الواسطي قد شرح كل أبواب النحو والصرف وأشياء أخــرى وجدها في كتاب اللمع لابن جني وهو شرح واضح المنهج لا يلبسه الغموض.

أسباب اختيار الموضوع:

بعد البحث المستمر لكي أختار موضوعاً جديداً من مواضــيع النحــو الواسعة وجدت كتاب شرح اللمع للواسطي الضرير وعندما قرأته وجدت هذا الكتاب قوة زاخرة تحتاج إلى من يميط اللثام عنها، فشدني الكتاب إليه كثيــراً ولعل ما شدّني إلى هذا الموضوع أن أكثر الباحثين لم يقدموا على أي دراسة للواسطي على حد علمي فوجدتها فرصة لأن أكشف عن هذا العالم النحــوي ولأبيّن آراءه.

أهداف الموضوع: وتتلخص في الآتي:

١- الكشف عن آراء الواسطي الضرير.

٢- ولإضافة بحث جديد يستفاد منه معرفياً.

٣- معرفة شخصية الواسطي النحوية.

المنهج المتبع:

اعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الذي يقوم على جمع آراء الواسطي الضرير مقارنة بآراء العلماء من موافق أو مخالف للوصول إلى النتائج.

الصعوبات:

من أكثر الصعوبات التي واجهتني في بحثي هذا قلة المصادر والمراجع التي تتحدث عن الواسطي الضرير، فالواسطي نحوي غير مشهور، وأغلب المراجع التي رجعت لها لم تتناول حياته وشيوخه ووفاته، حيث وجدت عناء في سبيل الحصول على مصادر تثري مادة البحث.

هيكل البحث:

قد رأيت أن تكون هذه الرسالة في أربعة فصول:

الفصل الأول: حياة الواسطي وابن جنّي وفيه خمس مباحث:

- المبحث الأول: شخصية الضرير وفيه ثلاثة مطالب:
  - المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ومولده.
  - المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه.
  - المطلب الثالث: آثاره العلمية.
- المبحث الثاني: مذهبه النحوي
- المبحث الثالث: تعريف كتاب اللمع لابن جني وفيه مطلبان:
  - المطلب الأول: تعريف ابن جني
  - المطلب الثاني: مصنفاته
- المبحث الرابع: أهمية كتاب اللمع العلمية
- المبحث الخامس: مكانته العلمية وآراء العلماء فيه

الفصل الثاني: وصف اللمع وشرحه ويتضمن أربعة مباحث:

- المبحث الأول: وصف اللمع في النحو
- المبحث الثاني: مصادر الضرير في شرحه
- المبحث الثالث: منهج الضرير في التأليف

- المبحث الرابع: شواهد شرح الضرير

الفصل الثالث: آراء الواسطي الضرير في القضايا النحوية في شرح اللمع ويتضمن ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: آراؤه في الأسماء
- المبحث الثاني: آراؤه في الأفعال
- المبحث الثالث: آراؤه في الحروف

الفصل الرابع: آراء الواسطي في القضايا الصرفية وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: آراؤه في الأسماء
- المبحث الثاني: آراؤه في أشياء أخرى

ثم الخاتمة تتضمن خلاصة البحث ونتائجه والتوصيات وتليها الفهارس المتنوعة.

الفصل الأول
حياة الواسطي وابن جني

المبحث الأول: **شخصية الضرير وفيه ثلاثة مطالب**:

- المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ومولده
- المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه
- المطلب الثالث: آثاره العلمية

المبحث الثاني: **مذهبه النحوي**

المبحث الثالث: **تعريف كتاب اللمع لابن جني وفيه مطلبان**:

- المطلب الأول: تعريف ابن جني
- المطلب الثاني: مصنفاته
- المبحث الرابع: أهمية كتاب اللمع العلمية
- المبحث الخامس: مكانته العلمية وآراء العلماء فيه

المبحث الأول
شخصية الضرير

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ومولده:

اسمه: هو القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي أبو نصر النحوي الضرير وتكاد تجمع المصادر على لقبه بالواسط الضرير، بقي ببغداد وأخذ عن أصحاب أبي علي الفارسي وتنقل في البلاد واستوطن مصر وقرأ عليه أهلها(١).

نسبه: قبل أن يقودني الحديث إلى اسم ومولد الإمام الواسطي الضرير لا بد من إلقاء الضوء على نسبه.

"ينسب الواسطي إلى واسط بالعراق، يقال لها واسط القصب بناها الحجاج بن يوسف أمير العراق في سنة ثلاث وثمانين من الهجرة وقيل لها واسط لأنها وسط العراقين البصرة والكوفة وهي واسطتها خرج منها جماعة من أهل العلم في كل فن وفيهم كثرة وشهرة وصنف تاريخها أسلم بن سهل"(٢).

أما عن مولده فقد ذكر صاحب كتاب معجم المؤلفين أنه كان حياً قبل سنة ٤٦٩هـ وبالنسبة لوفاته فمن خلال اطلاعي على كتب التراجم التي ترجمت له وبعض التراجم الأخرى. لم أجد تحديداً لتاريخ وفاته، وقد قيل إنه توفي بمصر(٣).

---

(١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج٢، بيروت، لبنان، ج٥، ص ٥٦١.

(٢) الأنساب، للإمام أبي سعد عبد الكريم محمد بن منصور التميمي السمعاني المتوفى سنة ٥٦٢هـ، تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، ج٥، دار الحنان، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، بيروت، لبنان، ج٢، ص٢٦٢.

(٣) معجم المؤلفين مصنفي الكتب العربية، تأليف عمر رضا كحالة، ج٧، دار إحياء التراث العربي للطباعة، بيروت، لبنان، ج٧، ص ١٢٣

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه:

لم تسعفنا كتب التراجم بشيء عن شيوخ الواسطي الضرير. أما بالنسبة لتلاميذه فلم تذكر له التراجم إلا تلميذاً واحداً قد ذكره صاحب كتاب إنباه الرواة قال: "هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ أبو الحسن النحوي المصري العلامة المشهور أصله من العراق وقد كان يتولى تحرير الكتب الصادرة عن ديوان الإنشاء في الدولة القصرية بالديار المصرية إلى الأطراف؛ ليصلح ما لعلّه يجد بها من لحن خفي، وكان له على ذلك رزق سني؛ مع رزقه على التصدر للإقراء في جامع عمرو بن العاص.

وكان له من التصانيف المقدمة في النحو وشرحها وشرح الجمل للزجاجي، وجمع في حالة انقطاعه تعليقة كبيرة في النحو؛ قيل لنا: لو بُيّضت لقاربت خمسة عشر مجلداً، وسماها النحاة بعده الذين وصلت إليهم، تعليق الغرفة، وانتقلت هذه التعليقة إلى تلميذه أبي عبد الله بن بركات السعيدي النحوي اللغوي ثم انتقلت بعد ابن البركات إلى صاحبه أبي محمد عبد الله بن بريّ النحوي ثم انتقلت بعده إلى صاحبه الشيخ أبي الحسن النحوي المنبوذ "بثلط الفيل" وقيل إن كل واحد من هؤلاء يهبها لتلميذه ويعهد إليه بحفظها وذكر أن سبب تزهد طاهر بن بابشاذ أنه كان له قط قد أحسن إليه ورباه، فكان طاهر الخلق لا يخطف شيئاً، ولا يؤذي على عادة القطط وأنه يوماً اختطف من يديه فرخ حمام مشوي فعجب له ثم عاد بعد أن غاب ساعة، فاختطف فرخاً آخر وذهب، فتتبعه الشيخ إلى خرق في البيت فرآه قد دخل الخرق وقفز منه إلى سطح قريب، وقد وضع الفرخ بين يدي قط هناك فتأمله الشيخ فإذا القط أعمى لا يقدر على الانبعاث، فتعجب، وحضره قلبه، وقال: من لم يقطع بهذا القط. وقد سخّر له غيره يأتيه برزقه ويخرج من عادته المعهودة منه لإيصال الراحة إليه، لجدير ألا يقطع بي!.

وأجمع رأيه على التخلّي والانفراد بعبادة الله وضم أطرافه وأبقى ما لا بدّ من الحاجة إليه، وانقطع في غرفة بجامع عمرو وأقام على ذلك مدة ثم خرج ليلة من الغرفة إلى سطح الجامع، فزلت رجله من بعض الطاقات المؤدية للضوء إلى الجامع فسقط وأصبح ميتاً وكان ذلك سنة أربع وخمسين وأربعمائة[1].

---

(١) إنباه الرواة على أنباه النحاة، تأليف الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي المتوفى سنة ٦٢٤هـ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، ج٤، ص ٩٥-٩٧، وانظر بغية الوعاة، ج٢، ص١٧.

المطلب الثالث: آثاره العلمية:

أما عن آثاره العلمية فقد ترك الواسطي آثار قليلة جداً وقد ذكرت المصادر التي ترجمت له ثلاثة مؤلفات هي:

١- شرح اللمع.

٢- كتاباً في النحو رتبه على أبواب الجمل وشرح من كل باب مسألة[١].

٣- شرح الحماسة للواسطي وانفرد به صاحب كتاب كشف الظنون ولم أجده في المصادر الأخرى[٢].

والذي يؤكد الكلام السابق ما قاله السيوطي في كتابه البغية وصنف كتاباً في النحو، وشرح اللمع، وجمل الزجاجي.

---

(١) معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تأليف ياقوت الحموي، تحقيق الدكتور إحسان عباس، ط١، ١٩٩٣م، بيروت، لبنان، ج٢، ص ٢٢٣، وانظر معجم المؤلفين، ج٢، ص ٦٥٤.

(٢) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للعلامة مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي المعروف بحاجي خليفة، مكتبة دار الفكر للطباعة، ج١، ص ٦٩٢.

المبحث الثاني
مذهبه النحوي

قبل أن نتحدث عن مذهبه النحوي لا بد لنا من أن نتطرق إلى فكرة موجزة عن المذهبين البصري والكوفي. "ففي البصرة نشأت الدراسات النحوية، وأخذت تنمو شيئاً فشيئاً وتتطور حيناً بعد حين إلى أن تسلم قيادتها الخليل بن أحمد، وتلميذه النابغة سيبويه فعلى يديهما تطورت مسائله، ونضجت علله.

واتسم النحو البصري بطابع الميل إلى الفلسفة والمنطق أكثر من الميل إلى الرواية والنقل ومن هنا نشأ صراع بينهم وبين القراء من ناحية، وبينهم وبين أهل الحديث من ناحية أخرى. وقد بلغ الصراع حينما اتهم البصريون القراء بالجهل بأصول العربية، في إثبات القواعد النحوية والتراكيب اللغوية، وكان البصريون إلى جانب اعتدادهم بالعقل والمنطق لا يقبلون الاعتماد على الشواهد العربية إلا إذا كانت متواترة، وتواترها هو كثرة دورانها على الألسنة، فإذا وصلت هذه الشواهد إلى هذه الدرجة من التواتر صح الأخذ بها واستنباط القواعد منها. واشترطوا شرطاً آخر في مجال هذه الشواهد، وهو أن تصدر من العرب الخلص الذين لم تؤثر فيهم الحضارة، واعتصموا بالبادية، من الاختلاط بغيرهم"(١).

"ومن أجل هذا كان البصريون يغتمزون على الكوفيين فيقولوا نحن نأخذ اللغة عن حرشة* الصباب* وأكلة اليرابيع*، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز* والكواميخ*. على أن البصريين وإن تثبتوا في أشعار الشواهد فقد

---

(١) المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، تأليف د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، ص ١٩٧- ١٩٩.

حرش الضب: صاده، * اليربوع: دويبة، * الشواريز: الألبان الثخينة *والكواميخ: المخللات يشهى بها الطعام

وقع لهم أشياء من الموضوع وجازت عليهم، وهذا سيبويه الذي سمى كتابه قرآن النحو وقيل فيه إن شواهده أصح الشواهد"[١].

وأما عن المذهب الكوفي فقد نشأت المدرسة الكوفية بعد أن تطورت المدرسة البصرية، ووصلت إلى القمة في هذا التطور، فقد استقرت قواعدها، ونضجت أسسها، وبلغ أشده قياسها وتعليلها، وحينما نشأت المدرسة الكوفية بعد ذلك لم تتطور في الدراسات النحوية كما تطورت المدرسة البصرية، ذلك لأن النحو عل يد هذه المدرسة الأخيرة كان هو الينبوع الأول بمقاييسه، وأصوله وتعليلاته لكل دراسة نحوية قامت بعد ذلك.

وأقبل طلاب النحو على أساتذة مدرسة الكوفة التي استطاعت أن تقف على قدميها بجانب مدرسة البصرة، ويكون لها منهج خاص يخالف كثير من أصوله المنهج البصري[٢]. "وإنما امتاز أهل الكوفة بكثرة الشعر والاتساع في روايته، لأن ذلك ميراث فيهم منذ نزلها العرب. وكان الشعر علم أهل الكوفة حين كانت العربية علم أهل البصرة لأن العربية لم تكثر عند أولئك، ولما اشتغل هؤلاء الكوفيون بعلم العربية، وكان في طبعهم أن يأخذوا أي شي، كما سنعرفه، وقد سهل عليهم قبول الشواذ، ولم يتحرجوا عن الاستشهاد حتى بالبيت الواحد[٣].

ولم يكونوا كالبصريين رجال فلسفة ومنطق، وإنما كانوا يهتمون بالرواية والنقل، ولا يحاولون أن يحتكموا إلى العقل وبخاصة في أمور لا مجال للعقل فيها كالاستعمال اللغوي، ومن ثم قبلوا قراءات القرآن واحتجوا بها وبنوا عليها الكثير من القواعد النحوية واللغوية[٤].

---

(١) تاريخ آداب العرب، تأليف مصطفى صادق الرافعي، ج١، الناشر دار الكتاب العربي، بيـــروت، لبنان، ط٤، ١٣٩٤هـــ- ١٩٧٤م، ص ٣٥٦.

(٢) المدرسة النحوية في الشام ومصر، ص ١٩٧- ١٩٩.

(٣) تاريخ آداب العرب، ج١، ص ٣٦٦- ٣٦٧.

(٤) المدرسة النحوية في الشام ومصر، ص ١٩٧- ١٩٩.

كما قلت سابقاً بصدد الحديث عن مذهبه النحوي سردت هذه الفكرة عن هاتين المدرستين حتى أصل إلى المذهب الذي ينتمي إليه الواسطي الضرير. ولا أستطيع حصر هذه المسائل واكتفى بطائفة منها تكون دليلاً يبرهن على مذهبه النحوي.

وهذه طائفة من آرائه في القضايا النحوية التي تدل على مذهبه. إذا تأمّلنا القضايا النحوية في شرح اللمع لأبي نصر الواسطي الضرير وموقفه من آراء النحاة بصريين وكوفيين أدركنا تماماً ميوله إلى المذهب البصري لأنه في أكثر مسائله كان ينتصر لرأيهم وأيضاً مما يقوى لدينا هذا الحكم وأن مذهبه بصري لأنه في كثير من المسائل النحوية يأخذ برأي سيبويه ويعبر عنه بقول سيبويه، وإذا نظرنا إلى اصطلاحاته التي استعملها في أسلوبه وجدنا أنها اصطلاحات بصرية غالباً ويتضح ذلك من الأمثلة الآتية:

١- قال الضرير في أقسام الكلم "فأما الاسم فلا حدّ له عند سيبويه وله علامات يعرف بها.

وكذلك من المسائل التي تدل على نزعته البصرية أنه بصري عندما تحدث عن إعراب المثنى والجمع قال: "وقد اختلف الناس في الياء والألف والواو وفي التثنية والجمع ما هي.

٢- فمذهب سيبويه أنها حروف إعراب لا إعراب فيها، وإنما لم يكن فيها إعراب لئلا تنقلب الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها ألفاً، فلا يفرق بين تثنية المرفوع والمنصوب" وهذا المذهب هو الصحيح.

٣- وأيضاً مما يدل على أنه بصري عندما تحدث عن رافع المبتدأ ورافع الخبر فقال: "كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية وعرضته لها فهذا الابتداء هو الرافع للمبتدأ.

وقال: "أيضاً في باب المبتدأ والخبر قائم زيد عند البصريين زيد مبتدأ، وقائم خبره فقدم له اتساعاً، وعند الكوفيين يرفعون زيداً بقائم وهذا غير صحيح"(١).

ومن المسائل أيضاً قال فيها يقول البصريون عن خبر المبتدأ إذا كان مفرداً مشتقاً لا بد له من ضمير يكون فيه.

هذا ما قاله في المرفوعات برأي البصريين.

وما قاله في المنصوبات برأي البصريين أن المصدر أصل والفعل أخذ منه لأن الفعل يدل على زمان مخصوص، والمصدر يدل على زمان مبهم، فالفعل أشد تخصيصاً فكان الفرع"(٢).

ونحن ندرك جيداً أن البصريين هم الذين يقولون إن المصدر أصل والفعل أخذ منه وهذا القول دليل على اتباعه مذهبهم واعتناقه له.

وقال في نعم وبئس وهما فعلان ماضيان وإلى هذا ذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان. وكل هذه الاصطلاحات التي اطلعت عليها في كتابه شرح اللمع تدل على أن ميوله للمذهب البصري(٣).

ومن خلال اطلاعي على كتابه نجده في كثير من الأحيان يقول بمذهب البصريين في كثير من المسائل النحوية غير هذه التي ذكرتها وخوفاً من التكرار واكتفيت بهذا القدر البسيط من مسائله في الكتاب وأيضاً مما يؤكد اعتناقه للمذهب أخذ معظم المادة العلمية في كتابه من سيبويه ونحن نعرف سلفاً أن سيبويه من أئمة المدرسة البصرية.

---

(١) شرح اللمع في النحو، تأليف القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير، تحقيق د. رجب عثمان محمد، تصدير رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م، ص ٣٠.

(٢) شرح اللمع، ص ٥٨

(٣) الكتاب نفسه، ص ١٨٨

المبحث الثالث

تعريف كتاب اللمع لابن جني

شرح الواسطي كتاب اللمع لابن جني ومن ثم فلا بد من التعريف بابن جنّي وكتابه.

المطلب الأول: التعريف بابن جني:

اسمه: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي كان إماماً في علم العربية، وكان أبوه جني مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي ومن ذلك يقول ابن جني:

فـــإن أُصْـــبِحْ بـــلا نَسَـــبٍ * فَعِلمِـــي فـــي الـــوَرى نســـبي
علـــى أنِّـــي أؤوُل إلـــى * فُـــرُومٍ ســـادة نُجُـــبِ
قَياصـــــرةٍ إذا نطقـــــوا * إرَمّ الـــدَّهرُ ذو الخُطَـــبِ[1]

مولده ووفاته:

ذكرت المصادر التي ترجمت له أنه ولد بالموصل أما عن وفاته توفى يوم الجمعة لليلتين بقيتا من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلثمائة ببغداد[2].

شيوخه وتلاميذه:

تتلمذ ابن جني على مجموعة من الشيوخ وأخذ عنهم فضلاً عما أخذه بنفسه من كتب السابقين له، وأخذ أبو الفتح النحو ومن أول ما أخذه عنهم:

١- أحمد بن محمد أبو العباس الموصلي النحوي ويعرف بالاخفش.

٢- أبو علي الفارسي وقد أكثر الأخذ عنه[3].

---

(١) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبـــي بكـــر بـــن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ج٣، ص٤١٢.

(٢) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تأليف عبد الباقي عبد المجيد دياب للبحوث والدراســات الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـــ- ١٩٨٦م، ص ٢٠٠.

(٣) انظر بغية الوعاة، ج١، ص ٣٨٩.

تلاميذه:

١- الشريف الرضي: هو أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى الشاعر وقد تلقى دروس اللغة على أبي الفتح مات ببغداد سنة ٤٠٦هـ.

٢- أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانين وهو من تصدى لشرح كتابه اللمع.

٣- عبد السلام بن الحسين البصري.

٤- أبو الحسن بن عبد الله السمسمي[١].

شروح اللمع:

للمكانة التي احتلها كتاب اللمع في حلقات الدرس النحوي، فقد تعرض لشرحه عدد كبير من النحاة حتى تجاوزت شروحه العشرين وجاءت شروحهم مختلفة بسطاً واختصاراً، عمقاً، ولكنها اتفقت في اتخاذها مادة اللمع محوراً لشروحها.

وممن شرحه:

١- أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد العلوي الكوفي وسماه البيان في شرح اللمع بالمتوفي ٥٣٩هـ.

٢- أبو نصر القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي[٢].

٣- ابن الخشاب عبد الله بن أحمد النحوي.

٤- محمود بن حمزة الكرماني.

٥- أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي.

٦- أبو القاسم عبد الله بن الحسين العُكبري.

٧- أبو محمد سعيد بن مبارك الدهان النحوي.

٨- أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني.

٩- محمد بن عبد الله المهابادي الضرير.

١٠- أبو بكر محمد بن يحيى الجذامي المالقي.

١١- حسن بن أحمد الفارقي.

---

(١) اللمع في العربية، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد حسين شرف، ص١٤.

(٢) بغية الوعاة، ج٢، ص ٢٦٢، معجم الأدباء، ج٥، ص ١٨.

١٢- أبو السعادات هبة الله بن علي بن الشجري البغدادي.
١٣- أبو عبد الله محمد بن علي بن حميدة الحلبي.
١٤- شمس الدين أحمد بن المسين بن الخباز الأربلي النحوي.
١٥- أبو القاسم ناصر بن أحمد الشيرازي.
١٦- قاسم بن قاسم الواسطي.
١٧- شرح اللمع لابن برهان، أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن برهان.
١٨- أبو الحسن علي بن الحسن المعروف بشميم الحلبي النحوي[١].
١٩- أسعد بن نصر بن العبرتي.
٢٠- شرح أبياته أبو نصر حسن بن أسد الفارقي.

المطلب الثاني: مصنفاته:

لقد ترك ابن جني ثروة ضخمة في فنون اللغة والنحو والصرف ومنها[٢]:

١- كتاب اللمع في العربية.
٢- سر الصناعة.
٣- المنصف في شرح كتاب المازني في التصريف.
٤- الخصائص.
٥- التلقين في النحو.
٦- التعاقب.
٧- الكافي في شرح قوافي الأخفش.
٨- المذكر والمؤنث.
٩- المقصور والممدود.
١٠- التمام في شعر الهذليين.

---

(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج٢، ص ١٥٦٣.

(٢) اللمع في العربية، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربيـــة، ص ٢٠.

١١- إعراب الحماسة.

١٢- المنهج في اشتقاق شعراء الحماسة.

١٣- الصبر في شعر شرح المتنبي.

١٤- مختصر العروض.

١٥- مختصر القوافي.

١٦- كتاب هذا الغدّا وهو ما استملاه من أبي علي الفارسي.

١٧- المسائل والخاطريات.

١٨- التذكرة الأصبهانية.

١٩- مختار تذكرة أبي علي وتهذيبها.

٢٠- كتاب المقتضب في المعتل العين[١].

---

(١) سر صناعة الإعراب، تأليف إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، ج١، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، ص .

المبحث الرابع
أهمية كتاب اللمع العلمية

لقد تفرّد كتاب اللمع الذي ألّفه ابن جني عن غيره من كتب النحو بمميزات دفعت العلماء إلى تناوله بالشرح والتحليل ومن ذلك الإيجاز والاختصار والابتعاد عن الخلافات والعلل التي نشبت بين النحاة، فكان ابن جني يلخص القاعدة النحوية في أسلوب موجز حتى يستطيع الدارس لكتاب اللمع أخذها بسهولة وفهم، ومن ذلك عند حديثه عن الاستثناء قال فيه، "هو أن تخرج شيئاً مما أدخلت فيه غيره أو تدخله فيما أخرجت منه غيره وحرفه المستولي عليه "إلا" وتشبه به أسماء، وأفعال، وحروف فالأسماء، غير وسوى، والأفعال ليس، ولا يكون، وعدا، وحاشا، والحروف حاشا، وخلا، ويتضح من هذا أنه يستوعب جميع أنواع الاستثناء ومن أساليبه الموجزة أيضاً عندما تحدث عن البدل قال: اعلم أن البدل يجري مجرى التوكيد في التحقيق، والتشديد ومجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص وعبرة البدل أن يصلح لحذف الأول وإقامة الثاني مقامه"[١].

ولقد ترك ابن جني ثروة علمية قيّمة عكف عليه العلماء وتناولها بحثاً ودراسة، ومن أجل ذلك أبرزت كتب التراجم اللمع في مقدمة مؤلفات ابن جني.

كما يذكر القفطي في إنباه الرواة كتاب اللمع في مقدمة مؤلفات ابن جني.

ومما يدل على أثر كتاب اللمع في النحو وعلماء العربية ما ذكره القفطي في إنباه الرواة عند ترجمته الزجاجي يقول: "وكتابه في النحو المسمى الجمل وهو كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام إلى أن اشتغل الناس باللمع لابن جني، والإيضاح لأبي علي الفارسي"[٢].

---

(١) اللمع في العربية، ص ١٤٤.

(٢) إنباه الرواة على أنباه النحاة، تأليف الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٧١هـ- ١٩٩٥م، ج٢، ص ٣٣٥- ٣٤٠.

ومن هذا المنطلق يقول محقق اللمع عند دراسته لكتاب اللمع: "والحقيقة أن لمع ابن جني أصبح مدرسة النحو في الشام والعراق ومصر والحجاز والمغرب بعد موت صاحبه مباشرة، وأن النحاة وبخاصة الذين تصدوا لتعليم النحو وأخذ عنهم وتخرج بهم خلق كثير قد اعتمدوا على كتاب اللمع مادة التدريس، ويؤكد هذا تتبع الخط الزمني بعد وفاة ابن جني سنة ٣٩٢هـ وحتى نهاية القرن الثامن الهجري، ومسار النحو مع هذا الخط يبينان لنا اشتغال أكثر من عالم من علماء النحو في وقت واحد بلمع ابن جني"[١].

(١) انظر مقدمة اللمع، لابن جني، ص٢٢.

المبحث الخامس

مكانته العلمية وآراء العلماء عنه

لقد نال ابن جني شهرة فاقت كل حد اعترف بها المتقدمون والمتأخرون وكان إماماً في اللغة ليس له نظير حتى أصبحت مؤلفاته مورداً ينهل منها العلماء ويتناوله الباحثون في مجال اللغة بالشرح والتحليل.

ومن العلماء الذين تحدثوا عنه ويقول صاحب دمية القصر يقول: "وليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ولا سيّما في علم الإعراب، وكان يحضر عنده المتنبي، ويناظره شيئاً من النحو من غير أن يقرأ عليه شيئاً من شعره، آنفة، وإكباراً لنفسه، وكان المتنبي يقول هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس"(١).

وكذلك قال عنه صاحب كتاب إنباه الرواة: "ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ماله، ولا سيّما في علم الإعراب فقد، وقع منها على ثمرة الغراب ومن وقف على مصنفاته وقف على بعض صفاته فو ربي إنه كشف الغطاء عن شعر المتنبي وما كنت أعلم أنه ينظمُ القريض أو يسيغُ ذلك الجريض حتى قرأت له مرثية في المتنبي أولها:

غاضَ القريضُ وأودت نضرة الأدب

وَصَوَّحتْ بعد رِيّ روضة الكُتُبِ(٢)

وأيضاً تحدث عنه الثعالبي قال: هو "القطب في لسان العرب، وإليه انتهت الرياسة في الأدب، وصحب أبا الطيب دهراً طويلاً وشرح شعره ونبّه على معانيه وإعرابه"(٣).

---

(١) بغية الوعاة، ج٢، بيروت، لبنان، ص ١٣٢.

(٢) إنباه الرواة، ج٢، ص ٣٣٨.

(٣) يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تأليف أبي منصور عبد الله الثعالبي النيسابوري، شرح وتحقيق الدكتور مفيد محمد قميحة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٣م، ص١٣٧.

وكذلك قال عنه صاحب كتاب إشارة التعيين هو "الإمام الأوحد، البارع صاحب التصانيف الجليلة والاختراعات العجيبة وكان أبو الطيب يقول ابن جني أعرف بشعري منّي"(١).

وأيضاً قال عنه ابن خِلِكان في كتابه كان "إماماً في علم العربية، فاجتاز بها الشيخ أبو علي فرآه في حلقته والناس حوله يشتغلون عليه فقال له، زبّبتَ وأنت حصرم"(٢).

ومن هذا كله يتضح لنا رسوخ ابن جني في علوم اللغة كلها، فقد ألّف في النحو والصرف، واللغة، وناقش قضايا النحو والصرف حتى يصل بالقاعدة المطلوبة حتى يسهل على المتعلم إدراكها وفهمها من غير عناء.

ونلاحظ أن شهرته طافت كل الأرجاء في حياته وبعد مماته وهذا يدل علـــى إلمامه الكبير بقضايا النحو والصرف وتوصيل القاعدة في أسلوب موجز ومعبّر.

---

(١) إشارة التعيين، ص ٢٠٠-٢٠١.

(٢) وفيات الأعيان، ج٣، ص ٤١٢.

الفصل الثاني
وصف اللمع وشرحه

ويتضمن أربعة مباحث:

المبحث الأول: وصف اللمع في النحو

المبحث الثاني: مصادر الضرير في شرحه للمع

المبحث الثالث: منهج الضرير في التأليف

المبحث الرابع: شواهد شرح الضرير

المبحث الأول
وصف اللمع في النحو

يُعد مختصر اللمع واحداً من المختصرات التي أُلّفت في النحو حتى يستطيع الدارس فهمها والأخذ بها في كل مسائل النحو لأنه يمتاز بسهولة العبارة والدّقة والإيجاز. وجمع فيه صاحبه بين النحو والتصريف. وقد اشتمل (كتاب اللمع في العربية) لابن جني على ستة وستين باباً. منها ثلاثة وستون باباً في النحو وثلاثة أبواب في التصريف هي: (باب النسب) و (باب التصغير) و (باب الإمالة).

وقد جاءت هذه الأبواب في آخر الكتاب، غير أنه ذكر خلالها بعض أبواب النحو.

أخذ ابن جنّي باختصار العبارة في اللمع، فقد رأى أن يقتصر على عرض المسائل مجملة، بلا تفريع فيها، ولا تفصيل وعرض الآراء المختلفة وقد يتبين ذلك بالرجوع إلى الكتاب نفسه مثلاً.

يقول في (باب المفعول به).

(الفعل في التعدي إلى المفعول به على ضربين: فعل متعدٍّ بنفسه، وفعل متعدٍّ بحرف جر.

فالمتعدّي بحرف الجر نحو قولك: مررت بزيد، ونظرت إلى عمرو، وعجبت من بكر، ولو قلت مررت زيداً، أو عجبت بكراً، فحذفت حرف الجر لم يجز ذلك إلا في موضع نصب بالفعل قبلهما. والمتعدي بنفسه على ثلاثة أضرب: متعدّ إلى مفعول واحد، ومتعدّ إلى مفعولين، ومتعدّ إلى ثلاثة مفعولين.

فالمتعدّي إلى مفعول واحد نحو قولك: ضربت زيداً، وكلمت عمراً. والمتعدّي على مفعولين على ضربين أيضاً: متعدٍّ إلى مفعولين ولك الاقتصار[١].

ومتعدّ إلى مفعولين، وليس لك الاقتصار على أحدهما.

الأول نحو قولك: أعطيت زيداً درهماً، وكسوت عمراً ثوباً. ولك أن تقول أعطيت زيداً، وكسوت محمداً.

الثاني منها أفعال الشك واليقين فما كان داخلاً على المبتدأ وخبره، فكما لا بد للمبتدأ من خبره، فكذلك لا بد للمفعول الأول من المفعول الثاني[٢].

ونراه في تقسيمه وترتيبه يصدر أحياناً عن فكرة أثر العوامل فهو في الأسماء يبدأ بالأسماء المرفوعة ويتضمن ذلك باب المبتدأ، وباب الخبر، باب الفاعل، باب المفعول الذي جعل الفعل حديثاً عنه، باب كان وأخواتها، باب ما المشبهة بليس، باب إن وأخواتها، باب لا في النفي، ثم يأتي إلى الأسماء المنصوبة، وبعد أن يتناول الأسماء المنصوبة يأتي إلى الأسماء المجرورة فيذكرها وبعد ذلك يأتي إلى توابع الأسماء وكذلك فعل في الأفعال.

وأسلوب ابن جني في هذا الكتاب يمتاز بوضوح الفكرة والسمة التعليمية وسهولة العبارة وحسن تنسيقها والخلو من التعقيد ويمثل الكتاب طوراً متقدماً في الابتعاد عن التعليلات النحوية.

أما شواهد اللمع فقد بلغت الشواهد الشعرية ثمانين شاهداً نسب أربعة وثلاثين شاهداً منها لقائليها كما استشهد بأربعة وأربعين شاهداً من القرآن الكريم إضافة إلى الشواهد النثرية من كلام العرب[٣].

أما عن منهجه فهو يختلف في كتابه اللمع في العربية عن منهجه في كتبه الأخرى، وخاصة الخصائص وسر صناعة الإعراب حيث يميل فيها إلى الإطناب والتكرار وإلى الابتكار وإظهار البراعة والتميز في حين يمتاز

---

(١) اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جنّي، ص ٥٠.

(٢) الكتاب نفسه، ص ٥٠.

(٣) الكتاب نفسه، ص ٥٧- ٦٠.

منهجه في هذا الكتاب بالاقتصار على علاج القضايا المهمة التي رآها أحق بالذكر من وجهة نظره ومن أمثلة ذلك على سبيل المثال لا على سبيل الحصر: في باب كان وأخواتها ترك الحديث عن حذف كان وحدها، أو حذفها مع اسمها، وأيضاً تحدث عن إن وأخواتها تحدث عن دخول اللام على خبر "إن" ولم يذكر شيئاً عن دخولها على اسمها وكذلك في باب التوكيد تحدث عن التوكيد المعنوي ولم يتحدث عن التوكيد اللفظي. كما اهتم بالاقتصار على عرض الرأي الذي اقتنع بصوابه، وإغفال تفصيل الآراء المختلفة والتعليل لها ومن أمثلة ذلك في باب الاستثناء بين أن المستثنى منه وجب نصبه، وذلك يقول: "فإن تقدم المستثنى لم يكن فيه إلا النصب نقول: ما قام إلا زيداً أحد. وأيضاً من منهجه الأخذ بما وافق القياس وترك الاهتمام بالتمثيل لما ليس بمقيس ومن أمثلة ذلك في باب التكسير اهتم بالتمثيل لجميع أبنية الأسماء. أما أبنية الصفات، وبخاصة بنية "فَعْل" فإنه لم يعطها حظاً من التمثيل.

كذلك الاهتمام بدقة العبارة، والحرص على أن يكون التعريف جامعاً مانعاً وقد ظهر ذلك بوضوح في تعريف كل من المبتدأ والوصف قال في تعريف المبتدأ "اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته، وعريته من العوامل اللفظية، وعرضته عليها وجعلته أولاً لثان، يكون الثاني خبراً عن الأول، ومسنداً إليه، وهو مرفوع بالابتداء".

وقال في تعريف الوصف "اعلم أن الوصف يتبع الاسم الموصوف تحلية له وتخصيصاً ممن له مثل اسمه"(١).

يذكر معنى في الموصوف، أو في شيء من سببه، ولا يكون الوصف إلا من فعل، أو راجعاً إلى معنى فعل نهج ابن جني منهج غيره من المؤلفين فلم يتناول بالتفصيل مسألة سبق له أن تناولها، أو رأى تأخير الحديث عنها إلى موضع من الكتاب أكثر مناسبة منعاً للتكرار مثال ذلك قال في باب الحروف التي تنصب الفعل، وأما حتى فقد تقدم ذكرها في بابها. وأيضاً الأخذ

---

(١) الكتاب نفسه، مقدمة المحقق، ص ٥٢-٦٠.

بمنهج أهل المنطق في عرض بعض المسائل وقد تجلّى في حديثه عن مراتب النكرة قال: "واعلم أن بعض النكرات أعمّ وأشيع من بعض فأعمّ الأشياء وأبهمها شيء، وهو يقع على الموجود والمعدوم جميعاً قال الله سبحانه وتعالى:﴿ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾[1] فسماها هنا شيئاً، وإن كانت معدومة.

فموجود إذن أخص من شيء لأنك تقول: كل موجود شيء، وليس كل شيء موجوداً، ومحدث أخص من موجود لأنك تقول: كل محدث موجود، وليس كل موجود محدثاً، وجسم أخص من محدث لأنك تقول: كل جسم محدث، وليس كل محدث جسماً فعلى هذا مراتب النكرة في إيفالها في الإبهام، ومقاربتها الاختصاص، وأيضاً من منهجه ترتيبه لأبواب الكتاب فقد التزم نهج النحاة المتقدمين إلا قليلاً. وأيضاً نجد التجديد في عناوين بعض الأبواب ومن ذلك في باب التأنيث وهي تسمية جديدة سبق بها، وشاعت عنه، وأصبحت الاصطلاح المستعمل حتى الآن وكان المتقدمون يقولون الجمع بألف وتاء مزيدتين[2].

وأستطيع أن أقول إنّ ابن جنّي دائماً يميل إلى الاستقلال برأيه وعرضه في أسلوب موجز.

---

(١) سورة الحج، الآية ١.

(٢) اللمع، ص٥٢-٦٠.

المبحث الثاني
مصادر الضرير في شرحه للمع

وقد شرح كتاب اللمع العديد من العلماء ومنهم الواسطي الضرير وسنعرض في هذا البحث المصادر التي اعتمد عليها في شرحه.

إذا أخذنا نتعقب المصادر التي اعتمد عليها الواسطي الضرير في شرحه نجدها كثيرة ولذلك لا بد من ذكرها مُجمل من غير تفصيل.

اعتمد الواسطي الضرير على العلماء الذين سبقوه في التأليف النحوي وأخذ معظم المادة العلمية من شيخ النحاة سيبويه ويبدو أثر كتاب سيبويه في الموضوعات النحوية التي تناولها حتى أنه ينقل الأمثلة والشواهد التي ذكرها سيبويه في كتابه عند الحديث عن القضايا النحوية ولا يكتفي الواسطي بالاعتماد على سيبويه فقط بل ينقل آراء الخليل ويونس وأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر التي وردت في طيات الكتاب ثم يدمجها في المادة العلمية لكتابه شرح اللمع، ولذلك يعد كتاب سيبويه من المصادر الأساسية التي اعتمد عليها الواسطي في شرحه.

وكذلك يعتمد الواسطي في شرحه على المقتضب للمبرد، ومعاني القرآن للأخفش، والأصول لابن السراج كما يعتمد على جمهرة كثيرة من النحاة مثل الزجاج والفارسي والمازني والسيرافي، والفراء، والزيادي، والجرمي، وابن كيسان، والرماني، وابن درستويه وكذلك أخذ من قطرب في كتاب شواذ اللغة[1].

وقد نهل من فكر هؤلاء كثيراً وضمنها كتابه كما نقل كثيراً من القرآن، وهو يعتمد في ذلك على السبعة لابن مجاهد وغيره من كتب القراءات، كما استشهد بكثير من الأشعار التي اعتمد عليها النحاة في الاستشهاد النحوي وكل كتب هؤلاء العلماء هي التي كوّنت عقلية الواسطي وبنى عليه مادته العلمية.

([1]) شرح اللمع، ص ٢٩.

المبحث الثالث

منهج الضرير في التأليف

الذي يقرأ كتاب شرح اللمع يعرف أن الواسطي الضرير منهجياً في عرض مادة الكتاب فلم يصنع كتاباً على النهج الذي ألفناه في كتب السابقين. (فنجد مثلاً النحاة بعد سيبويه يوجهون هممهم إلى صياغة القاعدة النحوية أولاً صياغة علمية منهجية تكشف عن مدى التأثر بالنظريات والمبادئ الفلسفية في تعريف ثم تقسيم للأنواع، ثم حصر للنماذج، الظاهرة الثانية تتمثل في طريقة سيبويه وهي الطريقة الاستنتاجية؛ بمعنى أنه يعرض في كل موضوع يعالجه عدداً من التعابير والشواهد اللغوية ذات الصلة بنفس الموضوع ثم يستنتج من ذلك ما يمكن أن يكون ضابطاً أو قاعدة يمكن تطبيقها على كل ما يتدرج تحتها من أمثلة تدخل في إطارها العام)[1].

أما الواسطي الضرير فقد رتب كتابه على الشكل الذي ألفناه في الوقت الحاضر فبدأ بالكلام وما يتألف منه،

ثم أشار إلى الأفعال ونواصبها وجوازمها ثم المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ثم أشار إلى قضايا صرفية بسيطة وقضايا أخرى ليست صرفية ولا نحوية.

فنجد الواسطي الضرير قد تناول في كتابه النحو كموضوع علمي متكامل يعرض قضاياه النحوية وينظم ويناقش مسائله معتمداً على التعليلات الكثيرة بعقلية متطورة ونظرة عميقة ومقاييس جديدة.

وأبرز ملامح منهجه:

١- الأخذ بما وافق القياس.

٢- ذكر التعليلات الكثيرة.

٣- ذكر الخلافات بين النحاة.

---

(١) تطور الدرس النحوي، د. حسن عون، ص ٣٩، ط١، ١٩٧٠م.

٤- ولا يقف الواسطي الضرير عند نقل آراء السابقين عليه بل يناقش هذه الآراء ويرجح ويحلل ويقدم الدليل.

٥- يقوم منهج الواسطي في شرحه اللمع على براعة التبويب والتفصيل والتقسيم فهو عندما يتحدث عن باب من أبواب النحو يبدأ بالتعريف به ثم يدخل في الموضوع ويقسمه إلى فروع ثم يتناول حديث النحاة ويقسمه إلى مذاهب يبين وجهة كل مذهب مع نسبة الآراء إلى أصحابها.

٦- الإكثار من الشواهد القرآنية والقراءات والأشعار.

ذكر التعليلات الكثيرة منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

يعتمد الواسطي الضرير في حديثه عندما يتناول القضايا على التعليلات الكثيرة وكان ذلك هو نهجه في كل أبواب الكتاب وموضوعاته.

ومن ذلك عندما يتحدث عن (كيف) يقول في إثبات اسميتها "كيف اسم من وجهين:

أحدهما: ما ذكره قطرب[١] في كتاب شواذ اللغة: (انظر إلى كيف يصنع) فأولاها حرف الجر، **والثاني** دليل التحليل وهو الجيد ولا يخلو أمر أن يكون اسماً، أو فعلاً، أو حرفاً، فلا تكون فعلاً لأنها ليست على أوزان الفعل ولأن فعلاً لا يلي فعلاً وأنت تقول كيف يصنع ولا تكون حرفاً لأنّ حرفاً مع الاسم لا يفيد إلا في النداء وأنت تقول كيف زيد فبقى أن تكون اسماً".

وكذلك عندما تحدث عن (كم) فقوله في كتابه وأمّا (كم) فتكون استفهاماً وخبراً، وأمّا إذا كانت استفهاماً فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام، وإذا كانت خبراً، فقد أشبهت رُبّ لأنها نقيضتها، فإن (رُبّ) للتقليل وكم للتكثير والشيء يحمل على نقيضه، كما يحمل على نظيره وكلاهما حرف[٢] وسائر الحروف مبني، وكذلك سائر المضمرات والمبهمات، لأنها لا تقوم

---

(١) قطرب: محمد بن المستنير أبو علي النحوي المعروف بقطرب. انظر: بغيــة الوعــاة، ج١، ص ٢٤٢.

(٢) شرح اللمع في النحو، ص ٤.

بأنفسها وكل مبنى فأصله أن يبنى على السكون إلا أن يكون قبل آخره ساكن (كأين) أو يكون له أصل في التمكن كقول سيبويه يا حكم في النداء، مثل بهذا ولم يمثل بـــ (زيد) لئلا يقول قائل إن هذه الحركة لأجل التقاء الساكنين وإنّما كان السكون الأصل لأن الحركة زائدة فلا ينقطع عليها إلا بدليل[١].

ذكر الخلافات بين النحاة:

وأيضاً من منهج الواسطي ذكر الخلافات بين النحاة التي تدور حول موضوع ما ومن ذلك حديثه عن الآن فيقول وأمّا (الآن) فقد اختلف في علة بنائه فقال الزجاج[٢]: "بُني لتضمنه معنى الإشارة"[٣] وقال ابن السراج[٤]: "إنما بُني لأنه لم يسمع له نكرة فخالف ما عليه الأسماء"[٥].

وقال أبو علي[٦]: "حذف الألف واللام، وضمن الاسم معناهما فبنى وزيدت ألف، ولام أخرى، وبُني على حركة لسكون ما قبل آخره، وفتح إمّا لأن الفتحة أخف الحركات، أو لأن الفتح من الألف[٧].

ومثال آخر في ذكر الخلافات قوله في باب التثنية والجمع قال: "وقد اختلف الناس في الياء والألف والواو، وفي التثنية والجمع ما هي:

فمذهب سيبويه[٨]: أنها حروف إعراب لا إعراب فيها[٩].

---

(١) الكتاب نفسه، ص ١٢.

(٢) الزجاج هو: إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج. انظر: بغية الوعاة، ج١، ص ٤١١.

(٣) شرح اللمع، ص ١٠.

(٤) ابن السراج: محمد بن السري البغدادي النحوي أبو بكر بن السراج، انظر: بغيـــة الوعـــاة، ج١، ص١٠٩-١١٠.

(٥) الكتاب نفسه، ص ١٠.

(٦) أبو علي: هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام أبو علي الفارسي. انظر: بغية الوعاة، ج١، ص ٤٩٦- ٤٩٨.

(٧) شرح اللمع، ص ١٠.

(٨) سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر. انظر بغية الوعاة، ج٢، ص ٢٢٩- ٢٣٠.

(٩) شرح اللمع، ص ٢١.

وقال الجرمي[١]: (الانقلاب هو الإعراب) والألف والواو حروف إعراب عنده كقول سيبويه.

وقال الأخفش[٢]: لا هي إعراب ولا فيها إعراب ولا انقلابها دليل الإعراب وإنما هي دليل الإعراب. وذهب الزيادي[٣] والفراء[٤] إلى أن هذه الحروف أنفسها إعراب.

وأيضاً لا يقف الواسطي الضرير في كتابه عن نقل آراء السابقين عليه من النحاة فقط بل يناقش هذه الآراء ويرجح ويقدم الدليل على ترجيحه لرأي دون الآخر من ذلك عند حديثه عن الواو والياء والألف التي في التثنية والجمع فيقول: وايضاً هذه الحروف زيدت لمعان كما زيدت ياء النسب وتاء التأنيث فهاتان أمكنت الحركة عليهما فأعربتا، وهذه حروف علّة لم تمكن الحركة عليها لأن الحركات منها، فلم تعرب، فهذا المذهب الصحيح.

وقال الجرمي: الانقلاب هو الإعراب والألف والواو عنده كقول سيبويه والياء نفسها إعراب وهذا غير صحيح لأنها لو كانت إعراباً لما احتاجوا أن يعوضوا النون لأنّ النون عوض من الحركة والتنوين[٥].

ومثال آخر كقوله: "زيد قائم" فزيد عند البصريين مبتدأ وقائم خبره فقدّم عليه اتساعاً، والكوفيون يرفعون زيداً بقائم كأنهم قالوا يقوم زيد وهذا غير صحيح[٦].

---

(١) الجرمي: هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي البصري. انظر بغية الوعاة، ج٢، ص ٨.

(٢) الأخفش: هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط. انظر: بغية الوعاة، ج٢، ص ٥٩٠-٥٩١.

(٣) الزيادي هو: إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن أبو إسحاق. انظر: بغية الوعاة، ج١، ص ٤١٤.

(٤) الفراء: يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي إمام العربية أبو زكريا المعروف بالفراء. انظر: بغية الوعاة، ج٢، ص ٣٣٣.

(٥) شرح اللمع، ص ٢٢.

(٦) الكتاب نفسه، ص ٢٩.

أما في بعض فصول الكتاب فنجده لا يتناول أي شاهد من القرآن أو الحديث أو الشعر وإنما يكتفي بالأمثلة الإنشائية المعروفة لكل مثال وذلك مثل قوله في باب الفاعل "اعلم أن الفاعل رفع أبداً كما أن المفعول نصب أبداً فعلى ذلك للفصل بينهما تقول: ضرب زيد عمراً وهو رفع أبداً ولا بد للفعل من فاعل إما ظاهراً أو مضمراً، وإنما أخبر عنه بأنه فاعل يريد كقول ما قام زيد فترفع وإن كنت نفيت عنه القيام"(١).

فنجده أيضاً في أغلب مواضيعه يمثل بمثال واحد للاستشهاد في مسألة ولا يزيد على ذلك خوفاً من الحشو ويظهر ذلك في حديثه عن كان وأخواتها كقوله: كان على خمسة أقسام أحدهما المفتقرة إلى الخبر والثاني التامّة وهي فعل حقيقي ولا تطالبك بخبر كقوله: قال تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ (٢)(٣).

إلى هنا أكون قد بيّنت ملامح منهج الواسطي الضرير وتعرفت على أهم ما يتميز به هذا المنهج وأبرزت سماته ورسمت صورة مستقلة واضحة لهذا المنهج.

---

(١) الكتاب نفسه، ص ٣٥.

(٢) الآية ٢٨٠ من سورة البقرة.

(٣) شرح اللمع، ص ٣٩- ٤٠.

المبحث الرابع
شواهد شرح الضرير

تشكل شواهد النحو عامة قسماً مهماً في التراث اللغوي عامة والنحوي منه بشكل خاص، فعليها صيغت قواعد النحو العربي وحولها دارت اختلافات النحاة في مذاهبهم النحوية المختلفة، وإليها تجب العودة كلما أشكل أمر نحوي أو تعددت وجهات النظر فيه.

فنجد الواسطي قد أكثر من تلك الشواهد النحوية القرآنية والحديث والشعر وذلك لتكون مواضعه سهلة الفهم، بيّنة واضحة.

ومن خلال هذا المبحث سوف أتطرق لتلك الشواهد بالتفصيل.

أولاً: الشواهد القرآنية:

يتفق النحاة على الاستشهاد بالقرآن الكريم بقراءاته المختلفة متواترة كانت أو شاذة، ولا خلاف بينهم في ذلك من الناحية النظرية، ويدل على ذلك ما ألّفوه من الكتب التي تشهد على أنهم بنوا قواعد النحو من كلام العرب الفصيح، وعلى رأس ذلك في المقدمة القرآن الكريم ولا شك أن القرآن الكريم هو أجدر النصوص بالاعتماد عليه، وأوثق وسيلة للاحتجاج به، وأعلى مراتب الكلام حجة واستشهاداً على الأحكام وقواعد العربية كما نجده يشكل ميداناً واسعاً للدراسة النحوية لذلك كان الاستشهاد به يأخذ أكبر مساحة عند النحويين وهذا من خلال كتاب شرح اللمع فتجد أن الشواهد القرآنية بلغت ١٥٢ ومن هذا الرقم يتضح لنا أن الواسطي قد عنى عناية كبيرة بإيراده للشواهد القرآنية ولا يعتمد الواسطي الضرير على نهج واحد في إيراد الشواهد القرآنية، بل تعددت أوجه استعمالاتها،

فهو يشير إلى الشاهد القرآني بقوله: (قال تعالى)، وبـــ (قال سبحانه)، و بـــ (قوله)، وهذه الإشارات وردت كثيرة ولكنه في الأغلب لا يشير في

الآية بقوله تعالى بل يذكر الآية ومن ذلك عندما تحدث عن أقسام البدل قال: (بدل الشيء من الشيء ومثله: ﴿اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ﴾[1].

وأيضاً عندما تحدث عن أقسام (من) قوله: (مبينة للصفة) ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [2]. كما أنه لا يلتزم بشاهد قرآني فهو قد يبدأ به في الاستشهاد قد يذكر في كثير من الأمثلة شاهدين ومن ذلك قوله عندما تحدث عن أقسام ما قال: (كافة عن العمل) مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [3] وقوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [4][5].

وقد يكتفي بإيراد شاهد قرآني واحد فقط كقوله. وبدل البعض مثل قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [6].

والغالب في استشهاده بالقرآن لا يذكر الآية كاملة كقوله عن الفاعل... فإن فصلت بين الفعل والفاعل المؤنث الحقيقي بكلام،حَسُن إسقاط علامة التأنيث... فإن كان الفاعل جمعاً كنت مخيراً إن شئت أنثت الفعل وإن شئت ذكّرته نحو قال تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [7][8].

وقد يذكر كلمتين من الآية على أنها شاهد قرآني كحديثه عن (إذ) و (إذا) اسمان لإضافتهما إلى الجمل وأن معناهما زمني كذا "إيّان" بمعنى متى قال تعالى: ﴿أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [9].

---

(١) الآية ٦ من سورة الفاتحة.

(٢) الآية ٣٠ من سورة الحج.

(٣) الآية ١٧١ من سورة النساء.

(٤) الآية ٢ من سورة الحجر.

(٥) شرح اللمع، ص ٨٧.

(٦) الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

(٧) الآية ٣٠ من سورة يوسف.

(٨) شرح اللمع، ص ١١١.

(٩) الآية ٤٢ من سورة النازعات.

وقد يورد الشاهد القرآني لذكر قراءة كقوله عن أقسام كان... (أن يضمر فيها الشأن ولا يظهر ولا يكون خبرها إلا جملة ولا يعود من الجملة عائد إلى الأول لأنه هو هو ومنه قراءة ابن عامر[١]. قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيَةً أَن يَعْلَمَهُ﴾ [٢] و (أن يعلمه) مبتدأ وآية الخبر واسمها مضمر والقراءة هنا برفع آية[٣].

وقد يورد الشاهد القرآني لتوضيح معنى لغوي نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [٤] معناه وإن حدث ذو عسرة[٥].

ثانياً: شواهد الحديث:

قضية الاستشهاد بالحديث النبوي ليست قضية حديثة ولكنها قضية تدارسها العلماء من قبل، ولكنهم قد اختلفوا في صحة الاستشهاد بالحديث النبوي. لذلك لا بد لنا أن نتطرق لهذه المسألة.

موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي:

المعروف أن أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم تمثل نموذجاً من النثر الأدبي الراقي الذي ينبغي أن يوضع في مكانه المناسب من الاستشهاد به في القضايا النحوية نجد الخلاف دائراً حول الاستشهاد به، ويبدو أن الرعيل الأول لم يستشهدوا به وفهم من بعدهم أن السبب في عدم الاحتجاج به يرجع لروايته بالمعنى ولتداول الأعاجم لأحاديث الرسول الكريم[٦].

---

(١) ابن عامر: هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عبد الله إمام أهل الشام في القراءة. انظر في غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري، المتوفى سنة ٨٣٣هـ، عنى بنشره ج. بروجستراسر، مكتبة الخانجي بمصر سنة ١٣٥١هـ- ١٩٣٢م، ج١، ص ٤٢٣- ٤٢٥.

(٢) الآية ١٩٧ من سورة الشعراء.

(٣) شرح اللمع، ص ٣٩.

(٤) الآية ٢٨٠ من سورة البقرة.

(٥) شرح اللمع، ص ٣٩.

(٦) عصور الاحتجاج في النحو العربي، د. محمد إبراهيم عبادة، نشر دار المعارف بحلب، ١٩٨٠م، ج١، ص ١٥٧.

فنجد من المتأخرين من رفض الاحتجاج بالحديث مطلقاً كأبي حيان[١] ويؤكد قوله: (وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ: ما بال النحويين لا يستدلون بما روى في الحديث بنقل العدول، كالبخاري ومسلم وإضرابهما فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدلوا النحاة بالحديث)[٢].

ويقول صاحب الصناعتين[٣]: "النحو علم يستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله وكلام فصحاء العرب، فقد قصر الاستدلال على كتاب الله ولم يذكر الحديث"[٤] ومنهم من جوّز الاحتجاج بالحديث، كابن خروف وفي ذلك قال: "يستشهد بالحديث كثيراً فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك المروى فحسب، وإن كان يرى من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما أرى"[٥].

وقد استشهد ابن مالك بالحديث فأكثر من ذلك في كتاب التسهيل ثم جاء ابن هشام فزاد في ذلك من الاستشهاد بالأحاديث[٦].

ونجد الشاطبي[٧] يتوسط فيجوز الاحتجاج بالحديث الذي اعتنى بنقل ألفاظه ويعيب الشاطبي علي بن مالك[٨] احتجاجه بالحديث مطلقاً كما يعيب من سبقه كابن خروف[٩] من ذلك الأمر فيقول: "وابن مالك ومن قال بقوله لم

---

(١) أبي حيان هو: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي. بغية الوعاة، ج١، ص ٢٨٠ – ٢٨٥.

(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ– ١٩٦٧م، ص ١٢.

(٣) أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري، بغية الوعاة، ج١، ص ٥٤.

(٤) الاقتراح في علوم أصول النحو، السيوطي، نشر دار المعارف بحلب، ص ٥٤.

(٥) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٦) أصول النحو، سعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق، ١٣٨٣هـ– ١٩٦٤م، ص ٥٠.

(٧) الشاطبي هو: القاسم بن فيرم بن خلف بن أحمد الرعيني أبو محمد الشاطبي. هدية العارفين إسماعيل باشا البغدادي، طبعة استانبول، ١٩٥١م، ج١، ص٣٢٨.

(٨) ابن مالك هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني جمال الدين، بغية الوعاة، ج١، ص ١٣٠.

(٩) ابن خروف هو علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن بن خروف، بغية الوعاة، ج٢، ص ٢٠٣.

يفصلوا هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه فبنوا الأحكام على الحديث مطلقاً ولا أعرف له من النحاة سلفاً إلا ابن خروف يأتي بأحاديث في تمثيل جملة من المسائل"[١].

ونجد كذلك ممن استشهد بالحديث من رجال النحو السهيلي[٢] وابن بري[٣]"[٤].

وايضاً نجد ابن جني يحتج بالحديث في كتاب المحتسب إما لمعنى وإما لجانب اشتقاقي وإما لجانب نحوي. ولذلك استشهد الواسطي الضرير في كتابه شرح اللمع بحديثين فقط وسوف أشير إلى هذه المواضع:

١- حديثه صلى الله عليه وسلم: (لا حول ولا قوة)، ففي الأول وجهان الرفع بالتنوين على معنى (ليس)، وعلى الابتداء وفتح بلا تنوين على البناء[٥].

١- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ اللّهِ﴾[٦] فقال يا رسول الله بم نبدأ فقال: ابدأوا بما بدأ الله به والواو هنا توجب الجمع بين شيئين ولا توجب الترتيب، وهذا كله ما استشهد به الواسطي الضرير من الحديث لعل ذلك عدم اعتماد النحاة الاستشهاد بالحديث، فخاف من ضعف شواهده[٧].

---

(١) المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية، تأليف شيخ حمزة فتح الله، المطبعة الأميرية بمصر، ط١، ١٣١٢هـ، ج١، ص٤١.

(٢) السهيلي: عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حبيش أبو زيد وأبو قاسم، بغية الوعاة، ج١، ص ٨١.

(٣) ابن بري: عبد الله بن بري بن عبد الجبار، إنباه الرواة على أنباه النحاة. بغية الوعاة، ج٢، ص ٣٤.

(٤) المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ص٣١.

(٥) شرح اللمع، ص ٥٥.

(٦) الآية ١٥٨ من سورة البقرة.

(٧) شرح اللمع، ص ١١٨.

ثالثاً: الشواهد الشعرية:

استشهد النحاة بالشعر كثيراً ومن هؤلاء سيبويه في الكتاب والمبرد، وابن جني، وابن الناظم[١]، والمرادي[٢]، والأشموني[٣]، وغيرهم كثير.

بلغت الشواهد الشعرية في شرح اللمع للواسطي الضرير ٥٢ شاهداً من الشعر والرجز وكان يكتفي بقول (قال الشاعر)، و (قال)، و (كقوله) وكما في (الشعر)، وكان كثيراً ما يستشهد بأبيات سيبويه في كتابه. وأكثر الشعراء الذين استشهدوا بشعرهم: رؤبة، والفرزدق، وعمر بن الربيعة، وجرير، وسحيم، ولزهير بن سلمى، ولحسان بن ثابت، وامرئ القيس، وغيرهم وهو.

في استشهاده يكتفي بإيراد شاهد واحد كقوله إذا كان المبتدأ جثة أخبرت عنه بظرف كقوله:

أكُلّ عامٍ نَعمُ تَحْوُونَه[٤]

كما نلاحظ في الشواهد المذكورة في كتابه شرح اللمع، فهو يورد البيت كاملاً، وقد يورد صدره، وقد يورد عجزه، وأحياناً يورد قطعة من البيت.

يورد الواسطي الضرير الشاهد الشعري لتفسير قاعدة نحوية أو تعدد أوجه إعرابه.

قال الشاعر:

كأنَّ سبيئة من بيت رَأسٍ * يَكُون مِزَاجَها عَسَلٌ وَمَاءُ[٥]

---

(١) ابن الناظم: هو محمد بن محمد بن عبد الله بدر الدين بن مالك الطائي. انظر: بغية الوعاة، ج١، ص ٢٢٥.

(٢) المرادي: هو بد رالدين الحسين بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، بغية الوعاة، ج١، ص ٥١٧.

(٣) الأشموني: هو علي بن محمد بن عيسى بن يوسف بن محمد بن النور أبو الحسن بن الشمس بن الشرف الأشموني، بغية الوعاة، ج٢، ص ٣٨٤.

(٤) البيت لقيس بن حصين بن يزيد الحارثي في الخزانة، ج١، ص ٤٠٧- ٤١٢.

(٥) السبئه: الخمر ، بيت رأس :موضع بالشام . الشاهد خبر كأن في بيت ويرى أيضاً مزاجها اسم يكون وهو معرفة وعسلاً الخبر وهو نكرة . :ديوان لحسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق سيد حنفي حسنين، مصر، دار المعارف، ١٩٧٧م، ص٧١.

ففي ذلك خمسة أوجه:

١- أنه إنما جاز أن يجعل اسمها نكرة وخبرها معرفة لأن العسل والماء نوعان، ولا فرق بين تعريفها وتنكيره فلذلك جاز.

٢- أنك تضمر في كان الشأن والقصة، ويكون مزاجها مبتدأ وعسل الخبر، وماء عطف على العسل.

٣- أنك تضمر في كان سبيئة، وترفع ما بعدها على ما مضى في إضماره الشأن، والأجود أن تقول: يكون يرجع إلى سبيئة.

٤- أنك ترفع مزاجها وتنصب عسلاً على خبر كان وترفع ماءً بفعل آخر كأنك قلت: وخالطها ماء.

٥- أن تكون كان زائدة، فيكون مزاجها مبتدأ، وعسل خبر المبتدأ وماء عطف على الخبر، والجملة في موضع رفع لأنها خبر (كأن).

وأحياناً يورد الشاهد الشعري ويشير إلى أن الحكم الذي اشتمل عليه الشاهد من ضرورات الشعر نحو قوله: (أن يجعل الاسم نكرة والخبر معرفة فهذا عكس ما يجب إلا في ضرورة الشعر قال الشاعر:

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقَ يا ضُبَاعا

ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ لَوَدَاعَا[١]

وأحياناً يورد الشاهد الشعري لشرح قضية نحوية مثل قوله: "مع تأتي على ضربين: إذا دخلتها من كانت اسماً وإذا لم تدخلها (مِنْ) كانت حرفاً وهذا مذهب أبي علي، وأما غيره فيجعلها اسماً على كل حال، ويستدل بفتح آخرها، ولو كانت حرفاً لم تبن على الفتح إلا بعِلّة، وليس هاهنا عِلة توجب ذلك واستدل أبو علي بسكونها[٢] في قول الشاعر:

فَرِيشي مِنْكُمُ وَهَوَاي مَعَكُمْ

---

(١) البيت للقطامي في الديوان، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، بيروت، دار الثقافة، ١٩٦٠م، ص ٣١، وشرح اللمع، ص ٤١. الشاهد (ولا يك موقف منك الوداع) جعل النكرة موقف (اسماً) والمعرفة (الوداع) خبراً يستقيم الوزن .

(٢) شرح اللمع، ص ٨٩.

وإنْ كانَتْ زِيارَتُكُم لِماما[1]

لا يكتفي بإيراد شاهد واحد وأحياناً يورد شاهدين مثل قوله في حتى تكون حرفاً من حروف الابتداء فيكون بعدها الجمل كقول الشاعر:

فَيا عَجَباً حتَّى كُلَيْبُ تَسُبُّنِي

كَأنّ أَبَاها نَهْشَلُ أَوْ مَجاشِعْ[2]

وقوله:

فما زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِماؤها

بِدِجْلَة حتى ماءُ دِجْلَة أَشْكَلُ[3]

---

(١) البيت لجرير في ديوانه، تحقيق نعمان أمين طه، ط٣، القاهرة، دار المعارف، ص ٢٢٥.

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٠م، ج١، ص١٩، شرح اللمع، ص ١٠١.

(٣) البيت لجرير في ديوانه، ص ٣٤٤، شرح اللمع، ص ١٠١

الفصل الثالث

آراء الواسطي الضرير

في القضايا النحوية في كتابه شرح اللمع

وفيه ثلاثة مباحث

- **المبحث الأول: آراؤه في الأسماء**
- **المبحث الثاني: آراؤه في الأفعال**
- **المبحث الثالث: آراؤه في الحروف**

المبحث الأول
الأسمـــــــاء

الاختلاف في حد الاسم:

"يكاد يجمع النحاة البصريون والكوفيون أن الكلم ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف ذلك التقسيم عند سيبويه، والكسائي[١]، والفراء، والمبرد[٢] والزجاج، وابن السراج والزجاجي[٣]، والفارسي والرماني[٤]، وابن فارس[٥]، والبطليوسي[٦] والزمخشري[٧]، وابن الأنباري[٨]، وابن يعيش[٩]، وابن الحاجب[١٠]، وابن عصفور[١١]، وابن مالك،

---

(١) الكسائي هو: علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكوفي، توفى سنة ١٨٠هـ، ترجمته: معجم المؤلفين، ج٢، ص٤٣٦.

(٢) المبرد هو: محمد بن يزيد بن عبد الله الأكبر الثمالي توفى سنة ٢٨٥هـ، ترجمته في البلغة في تاريخ أئمة العرب، تأليف مجد الدين بن يعقوب الفيروز أبادي المتوفى سنة ٨١٧هـ، تحقيق محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق (١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م).

(٣) الزجاجي هو: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي أبو القاسم النحوي توفى سنة ٣٤٠هـ. ترجمته: البلغة في تاريخ أئمة العرب، ص١٢١.

(٤) الرماني هو: أبو الحسن علي بن عيسى بن علي عبد الله الرماني، انظر: وفيات الأعيان، ج٣، ص ١٩٣.

(٥) ابن فارس هو: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبو الحسين، توفى سنة ٣٩٥هـ. انظر: الأعلام، للزركلي، ج١، ص ١٩٣.

(٦) البطليوسي هو: عبد الله محمد بن السيد، ت (٤٤٤- ٥٢١) ترجمته: إشارة التعيين، ص ١٧٠.

(٧) الزمخشري هو: أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي،توفى سنة ٥٨٨هـ. ترجمته: إشارة التعيين، ص ٣٤٥.

(٨) ابن الأنباري هو: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، كمال الدين أبو البركات (٥١٣-٥٧٧هـ)، معجم المؤلفين، ج٢، ص١١٥.

(٩) ابن يعيش هو: علي بن يعيش بن أبي السرايا بن محمد بن علي الموصلي، (٥٥٦هـ- ٦٤٣هـ)، معجم المؤلفين، ج٤، ص ١٣٣.

(١٠) ابن الحاجب هو: عثمان بن أبي بكر بن يونس أبو عمر جمال الدين (٥٧٠- ٦٤٦هـ). البداية والنهاية، ج١٣، ص١٧٦.

(١١) ابن عصفور هو: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن عمر بن عبد الله، (٥٩٠هـ- ٦٩٦هـ). إشارة التعيين، ص٢٣٦.

والرضي[١]، وابن هشام[٢]، وابن الصائغ[٣] والسيوطي[٤] وغيرهم"[٥].

اختلاف النحاة في تحديد الاسم وعلاماته:

يرى الواسطي "فأما الاسم فلا حد له وله علامات يعرف بها"[٦].

لم يحد سيبويه الاسم ولكنه اكتفى بالتمثيل ويرى أن الاسم (رجل، وفرس، وحائط)[٧].

ويرى المبرد: "أن الكلام كله اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى وأن أشهر علامة يتميز بها الاسم عند دخول حرف الجر عليه، إلا فهو ليس باسم[٨].

يرى ابن السراج: "أن الكلام يتألف من ثلاثة أشياء (كما ذكر سابقاً) وبيّن أن الاسم ما دلّ على معنى مفرد وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص (وذكر أيضاً أن الاسم) ما جاز أن يخبر عنه نحو قولك: "عمرو منطلق"[٩].

---

(١) الرضي هو: محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي نجم الدين، توفى ٦٨٦هـ. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ج٢، ص ١٣٤.

(٢) ابن هشام هو: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام جمال الدين أبو محمد (٧٠٨هـ-٧٦١هـ). انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تأليف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، توفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق محمد سيد جاد الحق، ط٢، مطبعة المدني، مصر (١٣٨٥هـ-١٩٦٦م)، ج٢، ص ٤١٥.

(٣) ابن الصائغ هو: علي بن محمد بن يوسف الكتامي الإشبيلي. انظر: البلغة في تاريخ أئمة العرب، ص ١٦٨.

(٤) السيوطي هو: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر المصري الشافعي، توفى ٩١١هـ. معجم المؤلفين، ج٢، ص ٨٢.

(٥) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تأليف د. فاضل مصطفى الساقي، تقديم د. تمام حسان (١٣٩٣هـ- ١٩٧٧م)، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ص١٥٧.

(٦) شرح اللمع في النحو، ص٣.

(٧) كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، ج١، ط٣، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، ص ١٢.

(٨) المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ج١، ص ٣.

(٩) الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، المتوفى ٣١٦هـ، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ج١، ص ٣٧- ٧٦، ط١، (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م).

يرى الفارسي: "أن ما جاز الإخبار عنه من الكلم فهو اسم ثم أدرج المصادر في طائفة الأسماء، إلا أن الفارسي لم يهمل الجانب الشكلي في تحديد الاسم وله علامات يعرف بها"(١).

يرى ابن فارس: "مستعرضاً آراء النحاة في حد الاسم:

أ. أجمع أهل العلم أن أقسام الكلام ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف.

ب. إن الاسم عند سيبويه (رجل وفرس) وعنده أيضاً المحدث عنه وقد عورض سيبويه في تمثيل للاسم (كما ذكرت سابقاً) وليس تحديداً. كما اعترض بأن (كيف، عند، حيث، أين) اعتبرها أسماء لكنها لا يتحدث عنها ولا يصلح لها الفعل.

ج. ونقل عن الكسائي قوله: "إن الاسم ما وصف مراعياً المعنى الوظيفي ولقد عورض بأن هناك ما اعتبره النحاة أسماء ولكنها لا توصف مثل: أين، كيف.

د. ونقل ابن فارس عن الفراء قوله: إنّ الاسم محتمل التنوين أو الإضافة، أو الألف واللام معتمداً أسساً شكلية محضة وقد عورض ذلك.

ه. ونقل عن الأخفش أن الكلمة تكون اسماً إذا صلح لها الاسم الصفة، وقبلت التثنية والجمع، وامتنعت عن التصريف معتمداً أسساً شكلية ووظيفية وقد عورض أيضاً.

و. ونقل عن الزجاج قوله في حد الاسم: صوت مقطع مفهوم دال على معنى وقد عورض قوله هذا(٢).

ناقش البطليوسي آراء النحاة في حد الاسم ومنهم الفارسي وسيبويه واستخلص الآتي:

أ. التأكد من اضطراب النحاة في تحديد مفهوم محدد للاسم.

---

(١) أقسام الكلام العربي، ص ٥٠-٥٥.

(٢) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب وكلامهما، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق أحمد صقر عيسى، الناشر الفيصلية، ص٩١.

ب. لا بد من إخراج كثير من الكلمات من طائفة الأسماء لتصلح آراء النحاة.

ج. إحجام سيبويه عن وضع تحديد واضح للاسم كان سبباً في الاضطراب في مجال تحديد الاسم.

د. أن البطليوسي شخّص الخلل ولم يضع الحلول كما فعل ابن فارس أيضاً.

ويرى الزمخشري أن الاسم ما دلّ على معنى في المعنى الوظيفي دافع ابن الأنباري عن التقسيم الثلاثي، لكنه لم يعتمد إلى حد الاسم فاكتفى بما يميز الاسم من علامات(١).

يرى ابن هشام: "أن الاسم وهو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"(٢).

جعل الأشموني الإسناد محوراً للتقسيم الثلاثي للكلمة فقال: "إنّ الكلمة إما أن تصلح ركناً للإسناد أو لا تصلح وعقب على ذلك بقوله والنحويون مجمعون على وضع علامات شكلية للاسم بعد أن ذكر أن الكلمة تكون اسماً إذا قبلت الإسناد بطرفيه"(٣).

أكد ابن عقيل(٤): "أن الكلمة إن دلّت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم"(٥).

---

(١) أقسام الكلام العربي، ص ٥٠-٥٥.

(٢) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، المولود في القاهرة، (٧٠٨هـ- ٧٦١)، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد، ص ١٤.

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه كتاب أوضح المسالك، بتحقيق منهج المسالك، تأليف محمد محيى الدين، ج١، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، ص١٧، راجع أقسام الكلام العربي، ص ٥٠-٥٥.

(٤) ابن عقيل هو: عبد الله ب عبد الرحمن بن عبد الله المشهور بابن عقيل بهاء الدين أبو محمد. معجم المؤلفين، ج٢، ص١٦٦.

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل، المتوفى (٦٩٨-٧٠٩هـ)، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار اللغات، ج١، ص ١٥.

يرى السيوطي: "الكلمة إما اسم، إما فعل، وإما حرف ولا رابع لها إلا ما جاء في مبحث اسم الفعل من أن بعضهم سماه "الخالفة" وذكر تسعة من العلامات التي تميز الاسم عن غيره [وأيضاً السيوطي لم يخف اضطراب النحاة في تعيين علامات للاسم]، فقال: "تتبعنا ما ذكره النحاة من علامات الاسم فوجدناه فوق الثلاثين علامة"(١).

وباعتباري باحثة أرجح ما كاد يجمع عليه معظم النحاة أن الكلمة اسم، وفعل، وحرف.

الاختلاف في حد الفعل:

إذا كان النحاة قد اختلفوا في وضع مفهوم محدد للاسم كذلك اختلفوا في وضع تعريف محدد للفعل لكنه أقل من ذلك بكثير.

يقول الواسطي: "وأما الفعل فحده ما أخذ من مصدر ودلّ على زمان وله علامات يعرف بها"(٢).

ويرى سيبويه أن الفعل "فأمثلة أخذت من لفظ أحداث ألأسماء وبينت لما مضى، وما يكون، ولم يقع وما هو كائن ولم ينقطع"(٣).

يرى الكسائي أن "الفعل ما دلّ على زمان"(٤).

يرى ابن السراج "الفعل ما كان خبراً ولا يجوز أن يخبر عنه نحو قولك: "أخوك يقوم، وقام أخوك"(٥).

يرى الزجاجي: "أن الفعل ما دلّ على حدث وزمان ماضي ومستقبل"(١).

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للحافظ جلال الدين السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ، عنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ج١، ص٧، راجع أقسام الكلام العربي، ص ٦٠-٦٧.

(٢) شرح اللمع، ص ٥.

(٣) الكتاب، سيبويه، ج١، ص ١٢.

(٤) الصاحبي، ص ٩٣.

(٥) الأصول في النحو، لابن السراج، ج١، ص ٣٦- ٣٧.

جمع ابن فارس أقوال عدد من النحاة مثل الكسائي وسيبويه فيقال لسيبويه في تعريف الفعل [كما ذكر سابقاً] ذكرت هذا في أول كتابك وزعمت أنّ "ليس، وعسى، ونِعم، وبئس" أفعال، ومعلوم أنها لم تؤخذ من مصادر فإن قلت: إني حددت أكثر الفعل وتركت أقلّه، قيل لك إن الحد عند النظار ما لم يزد المحدود، ولم ينقصه ما هو له.

وقال قوم: "الفعل ما امتنع من التثنية والجمع".

والرد على أصحاب هذه المقالة إن الحروف كلها ممتنعة من التثنية والجمع وليست أفعالاً.

وقال آخرون: "الفعل ما حسنت فيه التاء وهذا عندنا غلط لأنا قد نسميه فعلاً قبل دخول التاء عليه".

وقال قوم: الفعل ما حسنت فيه أمس وغداً وهذا على مذهب البصريين غير مستقيم، لأنهم يقولون أنا قائم غداً كما يقول أنا قائم أمس"[٢].

ولقد ارتضى ابن فارس ما ذهب إليه الكسائي في حد الفعل.

الاختلاف في حد الحرف:

يرى الواسطى أن الحرف: "ما لا يحسن فيه علامات الاسم والفعل ويدل على معنى في غيره ولا يكن أحد جزئي الجملة نحو: "هل زيد منطلق" فعلى هذا قيل الحرف معدود" [٣]، [وقد أخذ الواسطي هذا التعريف عن سيبويه].

الحروف لا يجوز أن يخبر عنها ولا يجوز أن تكون خبراً نحو "من، إلى"[٤].

---

(١) جمل الزجاجي في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، حققه د. توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط٤، (١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م)، ص١٧.

(٢) الصاحبي، ص ٩٣-٩٤.

(٣) شرح اللمع، ص ٥.

(٤) الأصول، لابن السراج، ج١، ص ٣٦- ٣٧.

المنقـــوص:

يكاد يجمع أكثر النحاة أن المنقوص هو: كل اسم وقعت في آخره ياء خفيفة وقبلها كسرة مثل: القاضي.

يرى الواسطي: "في الوقف على المنقوص المرفوع المجرور أنّه يقف بلا ياء وعلّته أنه يجري الوقف مجرى الوصل"(١).

ويرى سيبويه: "هذا ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات ذلك قولك: هذا قاض، وهذا غاز، أذهبوها في الوقف كما ذهبت في الوصل ولم يريدوا أن تظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل"(٢).

وقد خالف يونس(٣) سيبويه والواسطي في أن الوقف يكون بالياء فيقول: "هذا رامي، أظهروها في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين، لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال. فإذا لم يكن في موضع تنوين فإن أجود في الوقف"(٤).

وقد اختلفوا في "قاضٍ" إذا نُودي.

يرى الواسطي: "يثبتوا أنهم الياء لأنه لا تنوين فيه فضارع ما فيه الألف واللام" وأما يونس فقد يحذف الياء لأن النداء باب حذف وتغيير، فحذفت الياء كما حذفت التنوين"(٥).

---

(١) شرح اللمع، ص ١٧.

(٢) الكتاب، سيبويه، ج٤، ص ١٨٣.

(٣) يونس بن حبيب العتبي الولاء البصري أبو عبد الرحمن، توفى سنة ١٨٢هـ، انظر ترجمته في بغية الوعاة، ج٢، ص ٣٦٥.

(٤) رأي يونس في الكتاب، لسيبويه، ج٤، ص ١٨٣.

(٥) شرح اللمع، للواسطي، ص ١٨، ورأي يونس في الكتاب، لسيبويه، ج٤، ص ١٨٤.

المقصـــور:

يرى الواسطي المقصور هو "كل اسم آخره ألف مفردة مثل: عصى، ورحى وهو على ضربين: منصرف وغير منصرف فالمنصرف يدخله التنوين وغير المنصرف لا يدخله التنوين"[١] فإن وقفت على المنوّن من هذا فقد اختلف النحويون فيه.

يقول سيبويه "أن الوقف فيه على الألف التي من نفس الاسم، والحكم عليه بأن تنوينه أبدل منه في الوقف ألف إجراءً له مجرى الصحيح"[٢].

ويرى المازني[٣]: "أن الألف الثابتة في الوقف هي بدل منصوباً كان المقصور أو مرفوعاً أو مجروراً"[٤].

ويرى السيرافي[٥]: "أن الوقف في الأحوال الثلاثة على الألف المبدلة من الحرف الأصلي، وذلك لأن بعض القراء يميلونها في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾[٦] ولو كانت مبدلة من التنوين لما جازت إمالتها[٧].

تلاحظ الباحثة أن الواسطي لم يكن له رأي محدد في هذه المسألة بل اعتمد على آراء النحاة.

---

(١) شرح اللمع، ص ١٩.

(٢) الكتاب، سيبويه، ج٣، ص ٣٠٨- ٣٠٩.

(٣) المازني: هو بكر بن محمد بن بقية بن حبيب أبو عثمان المازني، وكان إماماً في العربية. انظر بغية الوعاة، ج١، ص ٤٦٣- ٤٦٦.

(٤) شرح الكافية الشافية، تأليف العلامة جمال الدين أبي البركات عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني، حققه د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ج٤، ص ١٩٨٣.

(٥) السيرافي هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي، أبو سعيد السيرافي توفى سنة ٣٦٨هـ، انظر إنباه الرواة، ج١، ص ٣١٣-٣١٥.

(٦) الآية ١٠ من سورة طه.

(٧) أسرار العربية، تصنيف الإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، (١٤١٥هـ- ١٩٩٥م)، ص ٥٨.

إعراب الأسماء الستة:

قد اختلف النحويون في إعراب الأسماء الستة.

يرى الواسطي: "أن ليست في الأسماء المفردة ما يعرب بحرف إلا ستة أسماء ورفع هذه الأسماء بالواو ونصبها بالألف وجرّها بالياء وإنما أُعربت هذه الأسماء بالحروف توطئة للتثنية والجمع وهذه الحروف دليل الإعراب ليست إعراباً فيها"(١).

ذكر ابن الأنباري الخلاف الذي ورد بين الكوفيين والبصريين قال: "ذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة المعتلّة هي أبوك وحموك، وأخوك، وهنوك، وفوك، وذو مال معربة من مكانين. وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب.

وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد القولين، وذهب في القول الثاني إلى أنها ليست بحروف الإعراب ولكنها دلائل الإعراب. وذهب علي بن عيسى الربعي إلى أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب وذهب أبو عثمان المازني إلى أن الياء حرف الإعراب، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات(٢).

---

(١) شرح اللمع، ص ٢٢.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف الشيخ كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي محمد أبي سعيد الأنباري النحوي، ٥١٣- ٥٧٧هـ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد، ج١، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، ص ١٧.

* وانظر أيضاً: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو وهو شرح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري المتوفى سنة ٩٠٥هـ على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد باسل عيون السود، ج١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ص ٥٧.

الياء والألف والواو التي في التثنية والجمع:

اختلف النحويون في الياء والألف والواو التي في التثنية والجمع ما هي.

يرى الواسطي: "إنّ هذه الحروف زيدت لمعانٍ كما زيدت ياء النسب وتاء التأنيث فهاتان أمكنت الحركة عليهما، فأعربتا، وهذه حروف علّة لم تمكن الحركة عليها، لأن الحركات منها، فلم تعرب"(١).

عقد ابن الأنباري مسألة في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم ذكر فيها: "ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتح والضمة والكسرة في أنها إعراب، وإليه ذهب أبو علي وقطرب بن المستنير، وزعم قوم أنه مذهب سيبويه وليس بصحيح. وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس وأبو عثمان المازني إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب. وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب"(٢).

وقال عنها السيوطي: "والجمهور من المتأخرين منهم ابن مالك، ونسبه إلى الكوفيين وقطرب، والزجاج، والزجاجي على أن إعراب المثنى والجمع بالحروف المذكورة. وقيل بحركات مقدرة في الألف، والواو، والياء. وهو رأي الخليل وسيبويه واختاره الأعلم والسهيلي... وقيل الحروف دلائل إعراب، بمعنى أنك إذا رأيتها فكأنك رأيت الإعراب"(٣).

---

(١) شرح اللمع، ص ٢٢.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص ٢٩.

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج١، ص ١٦١.

مرفوعات الأسماء:

المبتدأ:

اختلف النحاة في رافع المبتدأ والخبر لذلك لا بد من ذكر الخلاف الذي وقع بينهم.

يرى الواسطي: "أن الرافع للمبتدأ هو الابتداء واستحق المبتدأ الرفع لأنه أوّل الحركات، ولأنها جملة مفيدة مع الخبر، فأشبهت الفعل والفاعل، ولا يُبتدأ إلاّ باسم معرفة لأنك إذا أخبرت عن معرفة ذهبت النفس إلى معرفة خبره..."(١).

عقد ابن الأنباري "مسألة" في رافع المبتدأ والخبر ذكر فيها: "ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والخبر يرتفع بالابتداء..."(٢).

قال أبو حيان: "اختلفوا في الرافع للمبتدأ والخبر، فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى الابتداء يرفع المبتدأ، والمبتدأ يرفع الخبر، وقد نسب هذا إلى المبرد، وذهب الأخفش وابن السراج والرماني إلى أنهما مرفوعان بالابتداء، وذهب الجرمي والسيرافي، وكثير من البصريين إلى أنهما مرفوعان بتعريهما للإسناد من العوامل اللفظية، وذهب الكوفيون إلى أن كل منهما رفع الآخر..." (٣).

أرجح ما ذهب إليه الواسطي وجمهور البصريين.

"خلفك زيداً أو في الدار زيد".

يرى الواسطي أنّ (زيد) في موضع رفع بالابتداء، والظرف قبله خبر له، وأمّا عند الأخفش (زيد) يرتفع بالظرف تقديره خلفك زيد فالرافع لزيد

---

(١) شرح اللمع، ص ٢٩.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص٥٧.

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، المتوفى سنة ٧٤٥هـ، تحقيق مصطفى أحمد النحاس، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٧م، ط١، ج٢، ص ٢٨.

خلفك، [ولقد اعترض عليه الواسطي] وقال: "لأنه لو كان هكذا لسمع إعمال الظرف في بعض الأقوال فلما لم يسمع هذا عُلم أن الظرف لا يرفع"[١] وقد أخذ هذا الرأي عن سيبويه.

زعم السهيلي: "فلا يصح ارتفاع الاسم بعد الظرف والمجرور بالاستقرار على أنه فاعل وإن كان في موضع خبر أو نعت وإنما يرتفع بالابتداء كما يرتفع في قولك: "قائم زيد"[٢].

خبر المبتدأ

يرى الواسطي "أن خبر المبتدأ يكون على ضربين: مفرد وجملة والمفرد يكون مشتقاً وغير مشتق، والجملة على ثلاثة أقسام: الأول جملة من مبتدأ وخبر، وجملة من فعل وفاعل وجملة من شرط وجزاء"[٣].

يرى البطليوسي: "أن الاسم يخبر عنه بثلاثة أشياء باسم مفرد وجملة وظرف وينقسم المفرد ثلاثة أقسام مشتق وغير مشتق، ومفرد منزل منزلة المشتق"[٤].

وأما أقسام الجملة فوافق فيها البطليوسي الواسطي.

ويرى ابن يعيش: "الجملة أربعة أقسام فعلية واسمية وظرفية وشرطية وهذه قسمة أبي علي وهي قسمة لفظية وهي في الحقيقة ضربان فعلية واسمية"[٥].

---

(١) شرح اللمع، ص ٣٠، راجع الإنصاف، ج١، ص ٤٤.

(٢) نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، (٥٠٨- ٥٨١) تحقيق د. محمد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، ص ٤٢٢- ٤٢٣.

(٣) شرح اللمع، ص ٣١.

(٤) إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تأليف عبد الله بن السيد البطليوسي، (٤٤٤هـ- ٥٢١هـ)، تحقيق حمزة عبد الله النشرتي، ط١، (١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م)، الناشر دار المربع، ص ١٢٤.

(٥) شرح المفصل، للشيخ العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، المتوفى سنة ٦٤٣هـ، ج١، مكتبة المتنبي، القاهرة، ص ٨٨.

ووافق ابن يعيش ابن عصفور في أقسام الجملة لكنه زاد عليه "ويشترط فيهما أن يشتملا على رابط يربطهما بالمبتدأ، أو ضمير يعود على المبتدأ أو تكرير المبتدأ بلفظه أو إشارة إليه"(١).

اختلف النحاة في المفرد المشتق وغير المشتق هل يكون فيه ضمير.

يرى الواسطي في المفرد المشتق مثل: ظريف وقائم فإذا كان هكذا فلا بد له من ضمير يكون فيه(٢).

وذهب الكوفيون إلى "إن خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً يتضمن ضميراً وإليه ذهب علي بن عيسى الرماني من البصريين وذهب البصريون إنه لا يتحمل ضميراً"(٣).

يرى ابن يعيش: "أن المفرد الذي يتحمل الضمير ما كان مشتقاً من الفعل، وإذا كان الخبر اسماً محضاً غير مشتق من فعل فهذا لا يتحمل الضمير لأنه اسم محض عاد من الوصفية"(٤).

فأما العامل في الخبر فقد اختلفوا فيه.

يرى الواسطي: "أن الابتداء عمل في المبتدأ وعمل المبتدأ في الخبر لما تجرد المبتدأ من عامل ظاهر رفع فكذلك الخبر لما لم يكن قبله عامل كان تجريده العامل"(٥).

ويرى الكوفيون وابن جني وأبو حيان: "رَفْعَ كل واحد منهما الآخر"(٦).

تلاحظ الباحثة أن الواسطي أخذ هذا الرأي عن سيبويه.

---

(١) المقرب، تأليف علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، المتوفى ٦٦٩هـ، تحقيق عبد الستار الجواري، ج١، ط١، (١٣٩١هـ- ١٩٧١م)، ص ٨٣.

(٢) شرح اللمع، ص ٣٤.

(٣) الإنصاف، ج١، ص ٤٨.

(٤) شرح المفصل، ابن يعيش، ج١، ص ٨٧- ٨٨.

(٥) شرح اللمع، ص ٣٤.

(٦) الارتشاف، ج٢، ص ٢٩.

إنّ وأخواتها:

يرى الواسطي: "وتجتمع الخمسة في أنها تنصب الاسم وترفع الخبر، وإنما عملت ذلك تشبيهاً بالفعل ووجه شبهها بالفعل من وجهين أحدهما من طريق اللفظ والثاني من طريق المعنى"(١).

يرى السيوطي: "من نواسخ الابتداء الأحرف الخمسة المشبهة بالفعل، وعددتها خمسة كما صنع سيبويه والمبرد وابن السراج وابن مالك لا ستة كما صنع آخرون"(٢).

ويكاد يجمع هؤلاء النحاة على أن اسمها وخبرها معرفتان ونكرتان كالمبتدأ ولا يجوز تقديم اسمها وخبرها عليها لأنها حروف والحروف لا تتصرف.

فأمّا خبرها فلا يجوز أن يتقدم على اسمها كما ذكرنا إلا أن يكون ظرفاً أو حرف جر.

وأمّا اللام التي تدخل على خبر إن فقد اختلفوا فيها.

ويرى الواسطي: "ودخولها على ثلاثة أقسام: أن تدخل على الخبر، أو على فضله قبل الخبر، وأن تدخل على الاسم إذا فصلت بينه وبين إنّ كقولك: "إن في الدار لزيداً"(٣).

ويرى أبو حيان: "اختلفوا في دخول اللام على الخبر نحو: إن زيداً لقائم فمذهب البصريين أنها لام الابتداء وهي في قولك: لزيد قائم، واختلفوا في علة تأخيرها.

وذهب الكسائي إلى أنها لام توكيد وأن توكيد للاسم وربما جاءوا بها في الخبر، وذهب الفراء إلى أنها للفرق بين الكلام الذي يكون جواباً لكلامٍ مضى على الجحد نحو: ما زيد قائم، وبين ما لا يكون جواباً بل مستأنف

---

(١) شرح اللمع، ص ٤٧.

(٢) همع الهوامع، ج٢، ص ١٤٥.

(٣) شرح اللمع، ص ٤٨.

لإخبار، وأيضاً عن الفراء وتدخل اللام على اسم إنّ المفصول بينها وبينه بالخبر نحو: إنّ في الدار لزيداً أو بمعمول الخبر... الخ[١].

العطف على اسم إن:

يرى الواسطي: "فإن عطفت على اسم إن وأخواتها قبل الخبر فقلت: إنّ زيداً وعمرا قائمان فالنصب جيد، ولا بُدّ على هذا من تثنية الخبر"[٢].

يرى الكوفيون "أنه يجوز العطف على موضع "إنّ" قبل تمام الخبر واختلفوا بعد ذلك، فذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل "إنّ" أو لم يظهر وذلك نحو قولك: "إن زيداً وعمرو قائمان، وإنك وبكر منطلقان"، وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك فيما لم يظهر فيه عمل إنّ.

ويرى البصريون "إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال"[٣].

يرى الواسطي أن المواضع التي تكسر فيها إن أن تكون مبتدأة، أو إذا وقع في آخرها اللام أو دخلت على اسمها وإذا فصل بينها وبينه في قولك: إن زيداً لقائم وإذا وقعت حكاية بعد القول وأما "أنّ" تفتح في كل موضع يقع محلها أما الاسم أو الفعل[٤].

مـــا:

يرى الواسطي: " من كونها حرفاً أن تكون نافية، فإن تقدم الخبر رفعت، لأنها مشبهة بـــ (ليس)، فلم تقو على ما تقوى عليه ليس"[٥].

ويرى الفراء: "أنَّه يجوز نصب الخبر إذا تقدم فتقول: ما قائماً زيد وقال الجرمي: هي لغة وحكى ما مسيئاً من أعتب"[٦].

---

(١) الارتشاف، ج٢، ص ١٤٣.

(٢) شرح اللمع، ص ٤٨.

(٣) الإنصاف، ج١، ص ١٥١.

(٤) شرح اللمع، ص ٥١.

(٥) شرح اللمع، ص ٤٥.

(٦) راجع رأي الفراء في الارتشاف، ج٢، ص ١٠٥٨- ١٠٥٩.

وما عند ابن عصفور والنحاة لها شبهان:

الأول: العام لأنها تشبه الحروف التي تدخل على الاسم لأنها غير خاصة به.

الثاني: الخاص وفيه تشبه ليس، ومن النحويين أهل الحجاز اعملوها بالشبه الخاص في عملها عمل ليس أما بنو تميم فقد أعملوها في الشبه العام.

وأهل الحجاز لم يعملوها إلا وفق الشروط التالية:

١- إذا كان خبرها غير موجب.

٢- إذا لم يتقدم الخبر على اسمها، ولم يك ظرفاً أو جاراً، ومجروراً، وإذا تعذر شرط من هذه الشروط أعملوها بلغة تميم[١].

كان وأخواتها:

اختلف النحاة في كان وأخواتها منهم من اعتبرها حروف وليست أفعالاً.

ويرى الواسطي: "أنها تنقص عن الفعل؛ لأنها ليست أفعالاً حقيقية؛ لأنها لا تدل على المصدر كالأفعال ومن أجل هذا لم يكن فاعلها ومفعولها حقيقيين"[٢].

ويرى الزجاجي: "أنها حروف ترفع الاسم وتنصب الخبر"[٣].

ويرى ابن الأنباري: "أنها أفعال والدليل على ذلك من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنها تلحقها تاء الضمير وألفه واوه مثل: كنت، كانا، كانوا.

الوجه الثاني: أنها تلحقها تاء التأنيث الساكنة مثل: كانت المرأة.

الوجه الثالث: أنها تتصرف نحو كان يكون، صار يصير، وكذلك سائرها ما عدا ليس وإنما لم يدخلها التصرف لأنها أشبهت ما وهي حرف لا يتصرف وجب ألا يتصرف"[١].

---

(١) المقرب، لابن عصفور، ج٢، ص ٦٠٢.

(٢) شرح اللمع، ص ٣٩.

(٣) الجمل، للزجاجي، ص ٤١.

ويرى ابن هشام: "أن هذه الأفعال في التصرف على ثلاثة أقسام:

١- ما لا يتصرف بحال، وهو ليس باتفاق ودام عند الكثير من المتأخرين.

٢- وما يتصرف تصرف ناقصاً هو "زال" وأخواتها، فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر "ودام" عند الأقدمين فإنهم أثبتوا لها مضارعاً.

٣- ما يتصرف تصرفاً تاماً هو الباقي[٢].

وأيضاً يرى الواسطي جميعها يتقدم خبرها على اسمها وعليها؛ لأنها أفعال إلا، زال، وما دام فإنه لا يتقدم عليه ما بعده؛ ولأن ما زال، نفي، والنفي له صدر الكلام، وأمّا ليس يجوز تقديم خبرها على اسمها بلا خلاف وهل يتقدم عليها أم لا"[٣].

وفي ذلك يرى أبو حيان "وأما تقديم خبر ليس عليها، فذهب جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج، وابن السراج، والسيرافي، وأبو علي في الحلبيات وابن عبد الوارث والجرجاني، والسهيلي وأكثر المتأخرين إلى أنه لا يجوز، وذهب قدماء البصريين، والفراء، وأبو علي في المشهور وابن برهان والزمخشري، والأستاذ أبو علي إلى جواز ذلك واختاره ابن عصفور وروى أيضاً عن السيرافي واختلف في ذلك عن سيبويه، فنسب الجواز، والمنع إليه، وقال ابن جني في الخصائص عن المبرد خالف ذلك البصريين والكوفيين"[٤].

وترى الباحثة إنها أفعال ناقصة لأنها ليست أفعال حقيقية كما قال الواسطي.

---

(١) أسرار العربية، ص ٤١.

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، المتوفى سنة ٧٦١هـ ومعه مصباح السالك، تأليف بركات يوسف هبود، راجع الكتاب وصححه يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، (١٤٢٧هـ- ٢٠٠٧م)، ج١، ص ٢٣٨.

(٣) شرح اللمع، ص ٤٠.

(٤) الارتشاف، ج٢، ص ١٠٣٥، وراجع الإنصاف، ج١، ص ١٣٠.

الفاعـــل:

يرى الواسطي: أن الفاعل رفع أبداً ولا بد للفعل من فاعل، وأن الفعل مسند إلى الاسم ويتقدم عليه.

فأما وجوب الرفع له فمن أوجه:

أحدها: أنه لا يخلو أن يرفع أو ينصب أو يجر فلا يجوز جره لأنه ليس قبله ما يجره ولا ينصبه؛ لأن النصب لا يكون إلا بعد الرفع فبقي أن يرفع.

الثاني: رفع لأنه واحد والمفعولات كثيره فأعطى القليل الأثقل وهي الضمة وأعطى الكثير الأخف وهي الفتحة.

الثالث: رفع لأنه مع الفعل جملة مفيدة(١).

يرى ابن الأنباري: "يرتفع الفاعل بإسناد الفعل إليه لأنه أحدث فعلاً على الحقيقة، والذي يدل على ذلك أنه يرتفع في النفي كما يرتفع في الإيجاب"(٢).

ويرى العكبري: "العامل في الفاعل الفعل المسند إليه، وهذا أسد من قولهم: إسناد الفعل إليه لأن الفعل لا يعمل إلا إذا كان له نسبة إلى الاسم"(٣).

ويرى الواسطي لا يجوز تقدم الفاعل على الفعل ووافقه ابن الأنباري لكنه زاد عليه تنزل منزلة الجزء من الفعل والدليل على ذلك من سبعة أوجه:

أحدها: أنهم يسكنون لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ (٤) لئلا يتوالى أربعة متحركان لوازم في كلمة واحدة.

---

(١) شرح اللمع، ص ٣٥.

(٢) أسرار العربية، ابن الأنباري، ص ٨٨.

(٣) اللباب في علل البناء، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٥٣٨- ٦١٦هـ)، تحقيق غـازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٦هـ- ١٩٩٥م)، ج١، ص ١٥١.

(٤) الآية ٥١ من سورة البقرة.

الوجه الثاني: أنهم جعلوا النون في الخمسة الأمثلة علامة الرفع وحذفها علامة للجزم والنصب.

الوجه الثالث: أنهم قالوا: قامت هند، فألحقوا التاء بالفعل، والفعل لا يؤنث، وإنما التأنيث للاسم، فلو لم يجعلوا الفاعل بمنزلة جزء من الفعل، وإلا لما جاز إلحاق علامة التأنيث به.

الوجه الرابع: في النسب إلى كنت كنتي، فأثبتوا التاء، ولو لم تتنزل منزلة حرف من سنخ الكلمة، وإلا لما جاز إثباتها.

الوجه الخامس: زيد ظننت قائم، فألغوها، والإلغاء إنما يكون للمفردات لا للجمل، فلو لم يتنزل الفعل مع الفاعل منزلة كلمة واحدة، وإلا لما جاز الإلغاء.

الوجه السادس: أنهم قالوا للواحد: قفا على التثنية لأن المعنى. قف قف فثنى وإن كان الخطاب لملك واحد لأن المراد به. ألق ألق، والتثنية ليست للأفعال وإنما هي للأسماء، فلو لم يتنزل الاسم منزلة بعض الفعل وإلا لما جاز تثنيته(١).

الفاعل هو: كل اسم أو مقدر به أسندت العامل إليه أو نسبت إليه فعلاً مقدماً عليه، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه في الواجب وغير الواجب(٢).

ويرى ابن هشام الفاعل هو "ما أسند إليه فعل أو شبهه مقدم غير مبني للمفعول وحكمه الرفع"(٣).

أحكام الفاعل:

١- الرفع لأنه عمدة إذ لا يستغني الكلام عنه ورافعه المسند.

٢- وقوعه بعد المسند.

---

(١) أسرار العربية: ابن الأنباري، ص ٨٩- ٩٠.

(٢) تلقيح الألباب على فضائل الإعراب، تأليف أبي بكر محمد بن الملك الأندلسي الشنتريني (٥٤٩-٦٢١)، ط١، ٢٠٠٦م، عالم الكتب الحديث، تحقيق أحمد حسن إسماعيل، ص ١١٥.

(٣) الجامع الصغير في النحو، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق د. أحمد محمود الهرميل، ط (١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م)، ص ٧٥.

٣- أنه عمدة لا بد منه لأن المسند حكم ولا بد للحكم من محكوم عليه فإن ظهر الفاعل في اللفظ بأن نطق به ظاهره كان أو مضمراً.

٤- أنه يصح حذف فعله جوازاً أن أجيب به نفي كقولك بلى زيد جواباً لمن قال: ما قام أحد.

٥- أنَّ فعله يوحد مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع أفراده.

٦- أنه إن كان مؤنثاً أنث فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي.

٧- أن الأصل فيه أن يتصل بفعله(١).

نائب الفاعل:

يرى الواسطي: "يحذف الفاعل، وينوب عنه نائب الفاعل إذا بُني الفعل للمجهول يضم أوله، ويكسر ما قبل آخره أو يضم أوله ويفتح ما قبل آخره"(٢).

يرى ابن الحاجب أن نائب الفاعل أو ما لم يسم فاعله "هو كل مفعول حذف فاعله،وأقيم هو مقامه، وشرطه أن تغير صيغة الفعل إلى "فُعِل" "ويُفعَل"(٣).

ويرى الواسطي إذا تعدى الفعل إلى واحد فحكمه الرفع، وإن تعدى إلى اثنين أقمت مقام الفاعل أيهما شئت فرفعته، ونصبت الآخر إن لم يلتبس، فإن التبس لزمك الترتيب مخافة أن يلتبس الأخذ بالمأخوذ، وهكذا إن تعدى إلى ثلاثة مفاعيل(٤).

لم يوضح الواسطي الضرير أسباب حذف الفاعل ولذلك يحذف الفاعل وينوب عنه نائبه للأسباب التالية:

١- لعلم المخاطب.

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو بمضمون التوضيح في النحو، ج١، ص٣٩٥.

(٢) شرح اللمع، ص ٣٧.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب، تأليف رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، المتوفى سنة ٦٦٦هـ، قدم له ووضع حواشيه إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م)، المجلد الأول، ص ١٢٩.

(٤) شرح اللمع، ص ٣٧.

٢- لجهل المخاطب.

٣- أو للخوف منه أو للخوف عليه.

٤- أو التعظيم أو للتحقير[١].

مجرورات الأسماء:

المجرور بحرف الجر:

يرى الواسطي الجر يكون بشيئين أحدهما: انضمام حرف إلى اسم، والثاني إضافة اسم إلى اسم[٢].

ويرى ابن يعيش: أن العامل في الجر هو حرف الجر أو معناه أو تقديره فحرف الجر نحو: مررت بزيد، وزيد في الدار، وأما المقدر فنحو غلام زيد، فالعامل هنا حرف الجر المقدر والتأثير له، وتقديره غلام لزيد، ولولا تقدر وجود الحرف المذكور لما ساغ الجر[٣].

ويرى محمد علي السراج: "أن من تفيد الابتداء وإلى وحتى للانتهاء وعن للمجاورة وعلى للاستعلاء وفي للظرفية ورُب والياء للسببية والقسم والكاف تفيد التشبيه ومذ ومنذ للابتداء إن كان ما بعدهما زمناً ماضياً، وللظرفية إن كان زمناً حاضراً، ولذلك أن حروف الخفض ينوب بعضها عن بعض[٤].

ويرى أبو حيان في مذ ومنذ إذا انخفض ما بعدهما كانا حرفين وإذا ارتفع كانا اسمين والكلام لهما جملة تامة جواب "لمن" وبعض العرب يرفع بمنذ ما مضى وما لم يمض ولا يتعدّ من الأفعال إلا القول المنفي لفظاً ومعنى أو لفظاً، أو الموجب الذي يقتضي الدوام[٥].

---

(١) المقرب، لابن عصفور، ج١، ص ٨٠.

(٢) شرح اللمع، ص ٨٧.

(٣) شرح المفصل: ابن يعيش، ج٢، ص ١٤٣.

(٤) اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب والنحو والصرف والبلاغة والعروض، تأليف محمد علي السراج، مراجعة وتنسيق خير الدين شمس باشا، دار الفكر، ط١، (١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م)، ص ١١٠.

(٥) تذكرة النحاة، أبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، ط١، (١٤٠٦هـ- ١٩٨٩م)، بيروت، ص ٩.

ويرى المالقي[١]: اعلم أن (مذ) يكون ما بعدها مرفوعاً أو مخفوضاً فإن كان مرفوعاً فهي اسم ولا حاجة لنا بالكلام عليها إذ ذاك، وإن كان ما بعدها مخفوضاً فهي حرف حر تتعلق بما قبلها من الفعل أو ما في تقديره[٢].

الإضـــافة:

وهذا هو القسم الثاني الذي تحدث عنه الواسطي سابقاً هو إضافة اسم إلى اسم.

يرى الواسطي أن الإضافة على ضربين: "إضافة بمعنى اللام مثل ثوب زيد، ودار عمر، والتقدير ثوب لزيد، ودار لعمرو أي يملكان ذلك وقد يكون بمعنى اللام ما ليس بملك لكن يختص كقولك: مسجد زيد والضرب الثاني ما قدر بمن مثل: ثوب خز، وقميص كتاب"[٣].

والإضافة عند ابن يعيش تنقسم إلى قسمين: "لفظية ومعنوية فالمعنوية وذلك بأن يكون "ثم" حرف إضافة مقدر يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده وهي تفيد التصريف والتخصيص وتسمى المحضة أي يكون المعنى فيها موافقاً للفظ، وإذا أضفته إلى معرفة تعرف مثل: غلام "زيد" فغلام نكرة ولما أضفته إلى "زيد" اكتسب منه تعريفاً، وصار معرفة بالإضافة، وتكون على معنى أحد حرفين من حروف الجر هما "اللام ومن" وإذا كانت بمعنى اللام كان معناهما الملك والاختصاص نحو: مال زيد أي مال له.

وأما الإضافة اللفظية هي أن تضيف اسماً إلى اسم لفظاً والمعنى على غير ذلك ويقال لها غير المحضة وهي على ضربان: اسم الفاعل إذا أضفته وأنت تريد التنوين نحو: "هذا ضارب زيد غداً" إذا أردت الاستقبال"[٤].

---

(١) المالقي هو أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد أبو جعفر المالقي النحوي، توفى ٧٠٢هـ، انظر: بغية الوعاة، ج١، ص٣٣١.

(٢) رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد الله النور المالقي، المتوفى سنة ٧٠٢هـ، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص ٣١٩.

(٣) شرح اللمع، ص ٩٥

(٤) شرح المفصل، ابن يعيش، ج٢، ص ١٢٦.

"وإن المضافة إليه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظاً أو تقديراً مراداً، وإذا أطلق لفظ المضاف إليه أريد ما انجز بإضافة اسم إليه بحذف التنوين من الأول للإضافة "لفظاً" نحو: مررت بزيد وتقدير كما ذكر في غلام وذو الحال حرف جر وإن كان نكرة لاختصاصه بالإضافة والعامل معنى واسطة أي يتوصل بالحرف ظاهراً أو تقديراً"(١).

والأصل في المضاف، أن تقوم قرينة تدل على ذلك المحذوف، فإن وجدت القرينة حل المضاف إليه محل المضاف المحذوف آخذاً حكمه من الإعراب"(٢).

"إذاً الحذف لا يتم اعتباطاً، بل لا بد من توافر القرينة التي تعين على فهم ذلك الشيء الذي تم حذفه ومن ثم لا يجوز أن تقول: جاءني زيد تريد غلام زيد لحصول اللبس"(٣).

منصوبات الأسماء:

المصدر:

اختلف النحاة في أصل المصدر.

يرى الواسطي: "أنّ الواجب يكون في الأصل لأن الفعل يدل على زمان مخصوص والمصدر يدل على زمان مبهم فالفعل أشد تخصيصاً فكان الفرع"(٤).

يرى أبو حيان "أن المصدر اسم دال على الأصالة على معنى قائم بفاعل نحو فهم فهماً، أو صادر عن فاعل حقيقة نحو: خطّ خطاً، أو مجازاً نحو: مات موتاً وقد يجيء بعد الفعل المبني للمجهول نحو: ضُرب زيدٌ

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، ج٢، ص ٣٣٣.

(٢) التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، تأليف محمد عبد العزيز النجار، الناشر مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، ج٣، ص٧٦.

(٣) حاشية الخضري، تأليف الشيخ محمد الدمياطي الشافعي الشهير بالخضري على شرح الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، (٧٠٠- ٧٦٩هـ)، لألفية ابن مالك، ط ١٣٥٩هـ- ١٩٤٠م، ج٢، ص ١٧.

(٤) شرح اللمع، ص ٥٨.

ضرباً، وإذا فرّعنا على القول بالاشتقاق المصدر هو الأصل، وسائر الأسماء التي فيها مادة المصدر فروع اشتقت من المصدر"[١].

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إن المصدر مشتق من الفعل لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إن المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل"[٢].

المفعول به:

يرى الواسطي في "ضرب موسى عيسى فلا بد من تقديم الفاعل وتأخير المفعول لأجل الالتباس"[٣].

وأن العامل في المفعول النصب أي الفعل وذلك في مثل: ضرب زيدٌ عمراً.

يرى الرضى "قد يتقدم المفعول على الفعل، لكن يجب التأخير إذا اتصل بنون مشددة أو مخففة فلا يقال: "زيداً اضربنّ" ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلاً، وأيضاً يجب التأخير عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم مثل: ضرب موسى عيسى ولو قلت: عيسى ضرب موسى لظن أن المقدم مبتدأ[٤].

وذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب أي الفعل والفاعل جميعاً نحو: "ضرب زيد عمراً" وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل، وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً.

---

(١) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ١٣٥٣.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص٦٦.

(٣) شرح اللمع، ص ٦٠.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب، ج١، ص ٣٠٢-٣٠٣.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّ العامل نصب الفعل والفاعل وذلك لأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل لفظاً أو تقديراً إلا أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، والدليل على ذلك من سبعة أوجه:

الأول: أن إعراب الفعل في الخمسة الأمثلة يقع بعده نحو: "يفعلان، وتفعلان" ولولا أن الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا ما جاز أن يقع إعرابه بعده.

الثاني: أنه يسكن لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل نحو: "ضربت وذهبت" لئلا يجتمع في كلامهم أربع حركات متواليات في كلمة واحدة ولولا أن ضمير الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما سكنت لام الفعل لأجله.

الثالث: أنه يلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنث فلولا أنه يتنزل منزلة بعضه وإلا لما لحق علامة التأنيث، لأن الفعل مؤنث.

الرابع: أنهم قالوا: "حبذا فركّبوا حب وهو فعل مع ذا وهو اسم فصار بمنزلة شيء واحد وحكم على وضعه بالرفع على الابتداء.

الخامس: أنهم قالوا: في النسب إلى كنت "كنتي" فأثبتوا التاء ولو لم يتنزل ضمير الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما جاز إثباتها.

السادس: قالوا: "زيد ظننت منطلق" فألغوا ظننت ولولا أن الجملة من الفعل والفاعل وإلا لما جاز إلغاؤها لأن العامل إنما يكون للمفردات لا للجمل.

السابع: أنهم قالوا للواحد: "قفا" على التثنية لأن المعنى قف والتثنية تكون للأسماء لا للأفعال فدل على ذلك أن الفاعل مع الفعل بمنزلة الشيء الواحد"[1].

المفعول فيه:

يرى الواسطي: "المفعول فيه هو الظرف، وهو على ضربين ظرف يلزم الظرفية لا يخرج إلى حد الأسماء وظرف يكون تارة اسماً، وتارة ظرفاً، والظرف بعد هذا على ضربين: "مكان وزمان"[1].

---

(١) الإنصاف، ج١، ص ٦٦.

يرى السيوطي: "المفعول فيه ما ضمن من اسم وقت أو مكان معنى في باطرادٍ لواقع فيه مذكور أو مقدور ناصب له"[٢].

ويرى العكبري[٣]: "وهو أسماء الزمان والمكان وسميت بذلك لأن الأفعال تقع فيها وتحلّها، ولا تؤثِّر فيها"[٤].

ويرى السيوطي: "أن الناصب للمفعول فيه هو الفعل الواقع فيه ظاهراً نحو: قمت يوم الجمعة أو مقدراً نحو: زيد أمامك"[٥].

المفعول معه:

يرى الواسطي في قولك: "استوى الماء والخشبة" الفعل ينصب الاسم بتقوية الواو؛ لأنها قوته فأوصلته إلى المفعول كما قوت "إلا" الفعل في الاستثناء[٦].

ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف مثل "استوى الماء والخشبة".

وذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو وذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير العامل والتقدير "ولا ليس الخشبة"، لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو.

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن ما بعد الواو ينتصب بانتصاب "مع" نحو: "جئت معه"، وذهب البصريون أن العامل هو الفعل وذلك لأن هذا الفعل وإن كان في الأصل غير متعد إلا أنه قوى بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه كما عدى بالهمزة نحو: "أخرجت زيداً".

---

(١) شرح اللمع، ص ٩٤.

(٢) همع الهوامع، ج٢، ص ١٠٢.

(٣) العكبري هو محيى الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله وكنيته أبو البقاء. الأعلام، للزركلي، ج٤، ص ٨٠.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب، ج٢، ص٢٧١.

(٥) الهمع، ج٢، ص١٠٢.

(٦) شرح اللمع، ص ٦٩.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنَّه منصوب على الخلاف، وذلك لأنه إذا قال: استوى الماء والخشبة: لا يحسن تكرير الفعل فيقال استوى الماء واستوت الخشبة، لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي[١].

يرى الصبان[٢]: أن المفعول معه "ينصب الاسم الفضلة "تالي الواو" التي بمعنى مع التالية بجملة ذات فعل أو اسم يشبهه معنى الفعل وحروفه نحو: "سيري والطريق مسرعة" نصب بالمفعول معه وخرج بالاسم نحو: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن"[٣].

المفعول له:

يرى الواسطي المفعول له هو "غرض الفعل، فإذا رفع زال عن ذلك المعنى"[٤].

ووافق ابن برهان[٥] الواسطي في تعريف المفعول لأجله ولكنه زاد عليه قال هو: "غرض الفعل وعذره ولذلك يجاب به من يقول: لأي علّة فعلت؟ فتقول لإكرامك[٦].

ويرى الصبان: "أن المفعول له يسمى المفعول لأجله ومن أجله، والشرط في نصب المفعول له أن يتحد مع عامله في الوقت وفي الفاعل خمسة أشياء.

كونه مصدراً فلا يجوز جئتك السمن والعسل، وكونه قلبياً فلا يجوز "جئتك قراءة للعلم" وكونه علّة فلا يجوز "أحسنت إليك إحساناً إليك" لأن الشيء لا يعلل بنفسه وكونه متحداً مع المعلل به في الوقت فلا يجوز "جئتك

---

(١) الإنصاف، ج١، ص

(٢) الصبان هو محمد بن علي الصبان الشافعي، معجم المؤلفين، ج٣، ص ٥٨.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد، للعينـــي، ج٢، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـــ- ٢٠٠٣م، ص ٦٦٢.

(٤) شرح اللمع، ص ٦٨.

(٥) ابن برهان هو أبو القاسم عبد الله بن علي عمر بن إسحاق بن إبراهيم.

(٦) شرح اللمع، لابن برهان، ج١، ص١٢٦، حققه د. فائز فارس.

أحس طعماً غداً في معروفك" ولا يشترط تعيين الوقت في اللفظ بل يكفي عدم ظهور المنافاة، وفي الفاعل، فلا يجوز "جئتك محبتك إياي"[١].

ويرى محمد محيى الدين المفعول له هو: "الاسم المنصوب الذي ذكر بياناً لسبب وقوع الفعل"[٢].

الحـــال:

يرى الواسطي الحال هي "صفة الفاعل والمفعول على أي حال وقع"[٣].

ويرى الحيدرة أن الحال هي "هيئة الفاعل والمفعول به متنقلاً أو مقدراً بالمتنقل"[٤].

ويرى ابن يعيش أن الحال "هي فضلة وشبهه بالمفعول ولها بالظرف شبه خاص من حيث أنها مفعول فيها ومجيئها لبيان الفاعل أو المفعول مثل: "ضربت زيداً"[٥].

ويرى الواسطي: أن العامل في الحال يكون فعلاً ومعنى فعل فمثال الفعل مثل "جاء زيد ماشياً" فيجوز تقديم الحال على العامل، وفي معنى الفعل مثل: "هذا زيد قائماً" فالعامل "ها" التي للتنبيه أو ذا التي للإشارة"[٦].

"وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على العامل سواء كان العامل فيه فعلاً أو معنى فعل، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يتقدم المضمر على المظهر مثل: راكباً جاء زيد، ففي "راكب" ضمير وزيد قد تقدم عليه وتقدم المضمر على المظهر لا يجوز"[٧].

---

(١) حاشية الصبان، ج٢، ص ٦٤٣- ٦٤٥.

(٢) التحفة السنية بشرح المقدمة الأجرومية، تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصـــرية، صيدا- بيروت، ص ١٥٥.

(٣) شرح اللمع، ص ٧٠.

(٤) كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، (ت ٥٩٩هـــ)، دراسة وتحقيق د. هادي عطية مطر الهلالي، ط١، ١٤٢٣هـــ- ٢٠٠٢م، دار عمان، ص ٣٠٢.

(٥) شرح المفصل، ابن يعيش، ج٢، ص ٥٥.

(٦) شرح اللمع، ص ٧١.

(٧) أسرار العربية، ص ١٧٧.

وفي ذلك يرى أبو حيان "وأما حرف التنبيه نحو: هذا زيداً قائماً" فمذهب الجمهور أنه لا يجوز أن ينتصب قائماً على الحال والعامل فيه حرف التنبيه وقال ابن العافية والسهيلي لا يجوز أن يعمل حرف التنبيه في الحال[١].

التمييـــز

يرى الواسطي أن التمييز هو: "التفسير والتبيين والمميز والتميز لا يكون إلا نكرة منصوبة"[٢].

ويرى العكبري التمييز هو "تلخيص الأجناس بعضها من بعض ويسمى البيان والتبيين والتفسير"[٣].

ويرى ابن الأنباري التمييز هو "النكرة المفسرة للمبهم"[٤].

يرى الواسطي في قولك: "تفقأ زيد شحماً" منهم من يجيز تقديم هذا المميز على الفعل، ومنهم من لا يجيزه لعلتين إحداهما: أنه كان الأصل تفقأ شحمي، فلما نقل من الفاعل إلى المفعول ضعف والثانية: أنه فاعل في الأصل والفاعل لا يقدم على الفعل[٥].

ويرى أبو حيان: "اختلف النحاة في تقديم الفعل المتصرف الذي تمييزه منقول، فذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين إلى منعه، وبه قال أبو علي في شرح الأبيات وأكثر متأخري أصحابنا، وذهب الكسائي والجرمي والمازني والمبرد إلى جواز ذلك وهو اختيار ابن مالك وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك"[٦].

---

(١) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٣٥١.
(٢) شرح اللمع، ص ٧٦.
(٣) اللباب، ج١، ص ٢٢٦.
(٤) أسرار العربية، ص ١٨١.
(٥) شرح اللمع، ص ٧٦.
(٦) الارتشاف، ج٢، ص ٣٨٥.

المستثنـــى:

يرى الواسطي في المثال: "قام القوم إلا زيداً" فالنصب في زيد بتقدير استثنى[١].

ويقول أبو علي: "مما يدل على فساد من قال: إن الاستثناء محمول على محذوف هو استثنى ونحوه، وليس على الجملة التي قبلها كما ذهب إليه سيبويه من أنّه ينتصب على الجملة التي قبلها دخول ا لواو على الجملة الواقع بعد حروف الاستثناء في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[٢] ومما تكون الواو فيه دال على الحال كالتي في قوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾[٣] فلا يخلو بعد حروف الاستثناء من أن يكون كما ذهب إليه سيبويه، أو كما يقولون من أنه فعل آخر، فلو كان على فعل آخر لما جاز دخول هذه الواو في الكلام من حيث لم يجز الابتداء بها فجواز دخولها يدل على حملها ما بعد (إلاّ)[٤].

وفي ذلك اختلف الكوفيون، فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه إلا وإليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد وأبو إسحاق الزجاج من البصريين، وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين، وحكى عن الكسائي أنه قال: نصب المستثنى لأنه تأويله قام القوم إلا أن زيداً لم يقم وأيضاً قال ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول، وذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلا[٥].

---

(١) شرح اللمع، ص ٧٨.

(٢) الآية ٤ من سورة الحجر.

(٣) الآية ١٥٤ من سورة آل عمران.

(٤) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي النحوي، (٢٢٨هـ- ٣٣٧هـ)، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله اسكناي، مطبعة العاني، بغداد، ص ٥٦٣.

(٥) الإنصاف، ج١، ص ٢١٢.

قد يستثنى من المستثنى منه فيقولون: لي عنده عشرة إلى خمسة إلا أربعة إلا ثلاثة[١].

ويرى أبو حيان: "وفي الاستثناء من العدد ثلاثة مذاهب: أحدها أنه يجوز مطلقاً وهو اختيار شيخنا أبي الحسن الضائع وقال الأخفش في الأوسط مرّ بي عشرة إلا واحداً، ولو قلت: مرّ بي رجال إلا واحداً لم يجز والثاني: المنع مطلقاً وهو اختيار ابن عصفور والثالث التفصيل بين أن يكون المستثنى عقداً، فلا يجوز نحو قوله عندي عشرون إلا عشرة، أو غير عقد فيجوز نحو له عندي عشرة دراهم إلا اثنين[٢].

اختلف النحويون في فعلية حاشا وحرفيتها.

يرى سيبويه: "إن حاشا ليس اسم ولكنه حرف يجر ما بعدها كما تجر حتى وفيه معنى الاستثناء"[٣]. [قد أخذ الواسطي هذا عن سيبويه].

ويرى بعض الكوفيين والمبرد والفراء إلى إنها فعل ناصب للاسم بعدها[٤].

وأما خلا فقد حكى فيها سيبويه الفعلية والحرفية [واختار هذا الرأي الواسطي][٥].

اسم لا النافية للجنس:

يرى الواسطي أن (لا) تعمل في الاسم النصب وفي الخبر الرفع، وتعمل في النكرة دون المعرفة، ولا يفصل بينها وبين ما تعمل فيه"[٦].

---

(١) شرح اللمع، ص ٨٣.

(٢) الارتشاف، ج٢، ص ٢٩٥.

(٣) شرح اللمع، ص ٨١.

(٤) رأي المبرد في المقتضب، ج٤، ص ٣٩٦.

(٥) راجع الكتاب، ج٢، ص ٢٤٨- ٢٤٩، شرح اللمع، ص ٨٤.

(٦) شرح اللمع، ص ٥٤.

يرى سيبويه في (لا) "واعلم أنك لا تفصل بين لا وبين المنفي، كما لا تفصل بين من وبين ما تعمل فيه ، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول: لا فيها رجل كما أنه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه هل مِنْ فيها رجل"(١).

ويرى ابن يعيش أن (لا) لها شروط: "أن تدخل على نكرة، وأن يكون الاسم مقدماً على الخبر، وألا يفصل بينها وبين الاسم بغيره فتقول: لا رجل منطلقاً. كما تقول: "ليس زيد منطلقاً"(٢).

وافق ابن يعيش الكيشي(٣) في شرط (لا) النافية.

"وينقسم اسم (لا) على ثلاثة أضرب: مضاف ومشبه بالمضاف: وهو ما بعده شيء من تمام معناه ويسمى مطولاً، ومفرد: وهو ما سواهما.

مثل المضاف: لا صاحب برٍ ممقوت، ومشابهة إلى شبيه بالمضاف مثل: لا طالعاً جبلاً ظاهر، ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها وهو ظاهره(٤).

وأما خبرها فمنهم من يقول: يرتفع كما يرتفع خبر (إنّ) ومنهم من يقول: يرتفع كما يرتفع خبر المبتدأ، قلت: لا رجل ظريف في الدار ففي الصفة ثلاثة أوجه: النصب بالتنوين على اللفظ، وفتح بلا تنوين على فك (لا) وبناء رجل مع ظريف، ومنهم من يجعل (لا) ورجلاً كالشيء الواحد ويبنيه مع ظريف والأول أجود؛ لأن ثلاثة أشياء لا تبنى شيئاً واحداً(٥).

ويرى أبو حيان: "ولا خلاف في أنّ الخبر مرفوع بلا الداخلة على المضاف والمطول واختلفوا فيه وفي غيرها، فذهب الأخفش والمازني والمبرد إلى أنه مرفوع بلا كحاله مع المضاف والمطول، وذهب المحققون إلى أنّ

---

(١) الكتاب، سيبويه، ج٢، ص ٢٧٦.

(٢) شرح المفصل، ج١، ص ١٠٨.

(٣) الكيشي هو الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي، (ت ٦٩٥هـ)، وموافقته في كتابه الإرشاد إلى علم الإعراب، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الله علي الحسيني البركات والدكتور محسن سالم الصميري، ط١، (١٤١٠هـ- ١٩٨٩م)، من التراث الإسلامي، ص ٢٩٦- ٢٩٩، إنباه الرواته، ج٤، ص ١٢٢.

(٤) حاشية الصبان، ج٢، ص ٣.

(٥) شرح اللمع، ص ٥٤.

(لا) وما ركب معها في موضع المبتدأ، والخبر مرفوع خبر عنه ولم تعمل لا فيه وهو الظاهر من كلام سيبويه"[١].

منصوبات بالتبعية:

الوصف:

من النحاة من يطلق عليه الوصف ومنهم من يطلق عليه الصفة ومنهم من يطلق عليه النعت.

يرى الواسطي: "أن الوصف يتبع الموصوف في إعرابه إن كان رفعاً فرفعاً، وإن كان نصباً فنصباً وإن كان جر فجراً، ولا يكون الوصف إلا بفعل أو اسم راجع إلى معنى فعل، لأن الأصل أن توصف النكرات دون المعارف؛ لأن المعارف لا تحتاج إلى وصف، لأنها لا التباس فيها"[٢].

يرى ابن السراج: "أن النعت ينقسم بأقسام المنعوت في معرفته ونكرته فنعت المعرفة معرفة ونعت النكرة نكرة والنعت يتبع المنعوت في رفعه، ونصبه، وخفضه، وأصل الصفة أن يقع للنكرة دون المعرفة، لأن المعرفة كان حقها أن تستغنى بنفسها وإنما عرض لها ضرب من التنكير فاحتيج للصفة فأما النكرات فهي المستحقة للصفات لتقرب من المعارف وتقع حينئذٍ الفائدة وتجمع على ذلك حيث قال: الصفة كل ما فرّق بين موضعين مشتركين في اللفظ"[٣].

ويرى ابن يعيش: "أن الصفة هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو: طويل، قصير، وقد تجيء الصفة للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف"[٤].

ويرى الواسطي أن النكرة توصف بخمسة أشياء:

١- توصف بالمفرد مثل ظريف.

---

(١) الارتشاف، ج٢، ص ١٦٥.

(٢) شرح اللمع، ص ١٠٤.

(٣) الأصول في النحو، ج٢، ص ٢٣.

(٤) شرح المفصل، ج٣، ص ٤٧.

٢- وبالفعل كقام يقوم.

٣- وبذي كقولك: مررت برجل ذي مال.

٤- بالنسبة مثل: رجل هاشمي.

٥- ما كان بالخِلْقة مثل: مررت برجل أزرق[١].

ووافق ابن برهان الواسطي في وصف النكرة[٢].

البـــــدل:

يرى الواسطي أن البدل على أربعة أقسام: "بدل الشيء من الشيء، وهو هو كقولك مررت بأخيك زيد، ومثله: ﴿اهدِنَـا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ﴾[٣].

وبدل البعض كقولك: ضربت زيداً رأسه، وبدل الاشتمال كقولك: سُلب زيد عقله، وبدل الغلط كقولك: "مررت برجل حمار"[٤].

ويقول سيبويه في بدل الغلط: "هذا بابا المبدل من المبدل منه والمبدل يشرك المبدل منه في الجر وذلك قولك مررت برجل حمار فهو على وجه محال، وعلى وجه حسن فأما المحال فإن تعني أن الرجل حمار وأما الذي يحسن أن تقول: مررت برجل، ثم تبدل الحمار مكان الرجل فتقول حمار[٥].

ويرى أبو حيان: "وأما بدل الغلط فجوزه سيبويه وجماعة من النحويين"[٦].

ويرى الشلوبين[٧] "أن البدل بدل الشيء من الشيء ويحتوي على أربعة مسائل:

---

(١) شرح اللمع، ص ١٠٦.

(٢) موافقته ابن برهان في كتابه شرح اللمع، ج١، ص ٢٠٧.

(٣) الآية ٦ من سورة الفاتحة.

(٤) شرح اللمع، ص ١١١.

(٥) الكتاب، ج١، ص ٤٣٩

(٦) الارتشاف، ج٢، ص ٦٢٦

(٧) الشلوبين هو: عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي الأندلسي الإشبيلي. معجم المؤلفين، ج٢، ص ٥٧٧.

قال تعالى: ﴿اهدِنَـا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ* صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ﴾ (١).

وقال تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا * حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾ (٢) ، ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾(٣).

أي في الآية الأولى، أبدل المعرفة من المعرفة وفي الثانية أبدل النكرة من النكرة، وفي الثالثة أبدل النكرة الموصوفة من المعرفة، وفي الرابعة أبدل المعرفة من المعرفة الموصوفة وشرط النكرة التي تبدل من المعرفة أو العكس أن تكون النكرة موصوفة"(٤).

ويرى الرضي: "أن للبدل أقسام هي: بدل الكل، وبدل البعض وبدل الاشتمال، وبدل الغلط، فالأول مدلوله مدلول الأول والثاني جزوة، والثالث: بين وبينه ملابسة بغيرهما، والرابع: أن تقصد إليه بعد أن خلطت بغيره فالأول فيه للتسامح، والثاني أن بدل البعض جزء الأول نحو: "كسرت زيداً يده" والثالث بينه ملابسة: بغير الكلية والجزئية ويدخل فيه بدل الغلط نحو: جاءني زيد غلامه أو حُماره، ولقيت زيداً أخاه، ولا شك في كونها من بدل الغلط"(٥).

ووافق الصبان الأقدمين في أقسام البدل أيضاً ولكن زاد على ذلك حيث قال: "لا يبدل مضمر من مضمر، ولا من ظاهر وما أوهم ذلك جعل توكيداً إن لم يفد إضراباً، وبدل المبدل منه "المُضمن معنى" الهمز المستفهم به يلي همزاً مستفهماً به، وجوباً كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟، "وما صنعت أخيراً أم

---

(١) الآية ٦ من سورة الفاتحة .

(٢) الآيتان ٣١-٣٢ من سورة النبأ.

(٣) الآيتان ٥٢- ٥٣ من سورة الشورى.

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير، الأستاذ أبي علي الشلوبين، (٥٦٢هـ- ٦٥٤هـ)، درسه وحققه د. تركي بن سهوة، كلية اللغة العربية، الرياض، ط١، (١٤١٣هـ- ١٩٩٣م)، ج٢، ص ٦٨٧.

(٥) شرح كافية ابن الحاجب، ج٢، ص ٤٠٢.

شراً"، ونظير هذه المسألة بدل اسم الشرط نحو: من يقم أن زيد وأن عمرو أقم معه، وما تصنع إن خيراً أو شراً تجز به، ويبدل أيضاً الفعل من الفعل[1].

وتميل الباحثة في رأيها إلى رأي الواسطي الضرير والرضي في أقسام البدل.

عطف البيـــان:

يرى الواسطي: "عطف البيان وهو أن تقيم الأسماء غير المأخوذة من الأفعال مقام الأوصاف المأخوذة من الأفعال، وذلك قولك: هذا أخوك زيد، ورأيت أخاك زيداً، ومررت بأخيك زيد، فتبين الأول بالثاني، كما تبين الصفة"[2].

ويرى السيوطي: "هو الجاري مجرى النعت في تكميل متبوعه توضيحاً، وتخصيصاً قيل: توكيداً.

فالأول في المعارف نحو: جاء أخوك زيد الثاني في النكرات نحو: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونِةٍ﴾ [3]. والثالث في المكرر بلفظه"[4].

ويرى ابن هشام: "وهو: تابع غير صفة يوضح متبوعه أو يخصصه نحو: أقسم بالله أبو حفص عمرو"[5].

حروف النسق:

يرى الواسطي: "حروف النسق وهي عشرة الواو، والفاء، وثم، وأو، ولا، وبل، ولكن، وإما، وحتى وأم، فهذه الحروف كلها تعطف اسماً على اسم،

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج٣، ص ١٩٣.

(٢) شرح اللمع، ص ١١٣.

(٣) الآية ٣٥ من سورة النور.

(٤) همع الهوامع، ج٣، ص ١٣١.

(٥) شرح شذرات الذهب وضعه جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري المتوفى ٧٦١هـ، ومعه رحلة السرور إلى إعراب شواهد الشذور، تأليف بركات يوسف هبّود، ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، ط١، (١٤١٤هـ- ١٩٩٤م)، ص ٥٦٣.

وفعلاً على فعل، وتشرك الثاني في إعراب الأول وأما معانيها مختلفة فأولها الواو، والواو توجب الجمع بين الشيئين ولا توجب الترتيب"[١].

ويرى أبو حيان: "وما ذكره السيرافي والسهيلي من إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أن الواو لا توجب تقديم ما قدّم لفظه، ولا تأخير ما أخر لفظه غير صحيح لوجود الخلاف في ذلك"[٢].

ويرى المالقي في حديثه عن الواو: "ولا تعطي الترتيب عند البصريين فإنه قد يكون الثاني في العمل قبل الأول تارة ومعه أخرى... وعند الكوفيين أنها تعطي الترتيب كالفاء عند البصريين"[٣].

وأما الفاء ويرى سيبويه: "هذا باب ما أشرك بين الاسمين في الحرف الجار فجريا عليه كما أشرك بينهما في النعت فجريا على المنعوت.. ومن ذلك قولك: مررت بزيد فعمرو، ومررت برجل فامرأة فالفاء أشركت بينهما في المرور"[٤].

ويرى الواسطي: "وأمّا الفاء فتوجب الترتيب بلا مُهلة تقول: جاءني زيد فعمرو، فعمرو جاء بعد زيد بلا مهلة"[٥].

ويرى أبو حيان: "الفاء تُشرك في الحكم الثاني عقب الأول بلا مهلة هذا مذهب الجمهور، وذهب الجرمي إلى أنها للترتيب إلا في الأماكن والمطر فلا ترتيب تقول: عفا مكان كذا فمكان كذا "وإن كان عفا فهما في وقت واحد"[٦].

يرى الواسطي: "ثم وهي توجب أن الثاني بعد الأول كالفاء، إلا أن فيها مهلة، يدلك على ذلك أنهم لم يجاوزوا الفاء"[٧].

---

(١) شرح اللمع، ص ١١٦.
(٢) الارتشاف، ج٢، ص ٦٣٣.
(٣) رصف المباني، ص ٤١١.
(٤) الكتاب، ج١، ص ٤٣٨.
(٥) شرح اللمع، ص ١١٩.
(٦) الارتشاف، ج٢، ص ٦٣٦.
(٧) شرح اللمع، ص١٢٠.

ويرى أبو حيان: "ثم تُشرك في حكم التركيب إما إن يُعّرفا أو يُنّكرّا وترتب بمهلة وذهب الفراء فيما حكاه السيرافي عنه والأخفش، وقطرب فيما حكاه أبو محمد عبد المنعم بن الفرس في مسائله الخلافيات عنه إلى أن تُم بمنزلة الواو ولا ترتب"(١).

ويرى الواسطي: "أو وهي أبداً لأحد الشيئين تقول: قام زيد أو عمرو، وهي على أربعة أقسام: للشك: أكلت خبزاً أو تمراً، وللتخيير: خُذ درهماً أو ديناراً، والإباحة: جالس الحسن أو ابن سيرين وللإبهام كقوله تعالى: ﴿أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾(٢)(٣).

وأضاف ابن هشام لأقسام أو "وللتفصيل نحو: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾(٤)، أو للتقسيم نحو: (الكلمة اسم أو فعل أو حرف)(٥).

ويرى الواسطي: "أن لا وهي في الكلام على أربعة أقسام: زائدة كقولك: ما قام زيد ولا عمرو من أقسام (لا) النهي نحو: لا تذهب، الثالث: النفي نحو: لا رجل في الدار الرابع: العطف ومعناها أن تنفي عن ما وجب وثبت للأول تقول: ضربت زيداً لا عمرو"(٦).

يرى سيبويه: "وأما (بل) فلترك شيء من الكلام وأخذ في غيره"(٧).

ويرى الواسطي: "بل وهي للإضراب كأنك إذا قلت: ضربت زيداً بل عمراً.

وأما (لكن) وهي للاستدراك تقول: ما قام زيد لكن عمرو ولا تكون إلا بعد النفي (١).

---

(١) الارتشاف، ج٢، ص٦٣٩.

(٢) الآية ١٤٧ من سورة الصافات.

(٣) شرح اللمع، ص ١٢٢.

(٤) الآية ١٣٥ من سورة البقرة.

(٥) أوضح المسالك، ج٣، ص ٣٤١.

(٦) شرح اللمع، ص ١٢٣.

(٧) الكتاب، ج٤، ص ٢٢٣.

وذكر أبو حيان في لكن خمسة مذاهب:

أحدها: أنها ليست بحرف عطف وهو مذهب يونس، بل هي حرف استدراك والعطف، بالواو وتقول: ما قام سعد ولكن سعيد.

الثاني: أنها حرف عطف وهو مذهب أكثر النحويين منهم الفارسي فتكون عاطفة ولا تحتاج إلى الواو تقول: ما قام زيد لكن عمرو.

الثالث: أنها عاطفة بنفسها، ولا بد في العطف بها من الواو قبلها، والواو زائدة قبلها إذا عطفت وهو اختيار ابن عصفور.

الرابع: أن العطف بها وأنت مخيّر أن تأتي بالواو، وألا تأتي بها وهو قول ابن كيسان.

الخامس: أن العطف هو من عطف الجمل لا من عطف المفردات والواو هي العاطفة فإذا قلت ما قام سعد ولكن سعيد، فالتقدير ولكن قام سعيد وكذلك في النصب(٢).

يرى الواسطي "أن أم على ضربين: منقطعة ومتصلة، فالمتصلة لها شرائط: أحدها: أن تكون مع الهمزة وحدها من حروف الاستفهام كقولك: أقام زيد أم عمرو وتكون مستدعياً فتقول: أزيد أم عمرو، ويكون الكلام جملة واحدة، فإذا دخلت هذه الشرائط كان جوابها كجواب (أي)، فيكون بالتعيين.

فإن اختل شرط من هذه الشرائط فهي المنقطعة، وجواب المنقطعة نعم أو لا، والثاني: أن تكون المنقطعة كقولهم: "إنها لإبل أم شاء"(٣).

وزاد على ذلك ابن عقيل: "إذا لم يتقدم على "أم" همزة التسوية، ولا همزة مغنية عن أي، فهي منقطعة وتفيد الإضراب كبل(٤).

---

(١) شرح اللمع، ص ١٢٤.

(٢) الارتشاف، ج٢، ص ٦٢٩.

(٣) شرح اللمع، ص ١٢٤.

(٤) شرح ابن عقيل، ج٢، ص ٢١٢.

ويرى الواسطي: "حتى وهي كالواو إلا أنها تفارقها في أن ما بعدها يكون من جنس ما قبلها"[١].

ويرى أبو حيان: "تقدم من مذهب الكوفيين أنها لا تكون عاطفة ونحن نفرع على مذهب البصريين فتقول المتبوع بها يكون بعض متبوع الأول فيكون واحد من جمع أو جزء من أجزائه مثاله: "مات الناس حتى خيارهم"[٢].

يرى سيبويه: "وأما ففيها معنى الجزاء كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق ألا أن الفاء لازمة لها أبداً"[٣].

ويرى الواسطي: "وأما المكسورة قد تكون إلا مكررة وأقسامها كأقسام (أو) ولا فرق بينهما إلا أن (أو) تمضي صدر كلامك على اليقين. وأما (إمّا) فتبتدئ بها شاكاً"[٤].

التوكيـــــد:

يرى الواسطي: "إنما جيء بالتوكيد لرفع اللبس، لأن العرب تطلق على الأكثر لفظ الكل، والتأكيد على ضربين: ضرب تكرر فيه لفظ الأول بعينه تقول: مررت بزيد، وهذا الضرب يجوز أن تؤكد المعرفة فيه والنكرة والجمل والأفعال والضرب الثاني: الأسماء على ثلاثة أقسام: اسم يوصف ويؤكد وهي المعارف سوى المضمرات، واسم يوصف ولا يؤكد وهي النكرات واسم يؤكد ولا يوصف وهي المضمرات"[٥].

يرى العكبري "التوكيد توكيد المعنى في النفس ويقال: توكيد وتأكيد، ووكدو أكد، ولفظه على ضربين أحدهما: إعادة الأول بعينه، ويكون ذلك في الأسماء والأفعال والحروف والجمل والثاني غير لفظ الأول، ولكن في معناه، والغرض من ذكره إزالة الاتساع"[٦].

---

(١) شرح اللمع، ص ١٢٥.

(٢) الارتشاف، ج٢، ص ٦٤٦.

(٣) الكتاب، ج٤، ص ٢٣٥.

(٤) شرح اللمع، ص ١٢٥.

(٥) شرح اللمع، ص ١٠٨.

(٦) اللباب في علل البناء، ج١، ص ٣٩٤.

يرى الواسطي الأسماء التي يؤكد بها تسعة هي: "كُلٌّ وأجمعون، ونفسه، وعينه، وأجمع، وجمعاء، وجُمع، وكلا وكلتا، وأجمع وأخواته تؤكد بها المعارف، وأما جمعاء فهي معرفة ولم تتصرف، فأما ما (جُمع) فلا تتصرف أيضاً للتعريف والعدل"(١).

يرى سيبويه: "وأجمع وأكتع إنما وصف بهما معرفة، فلم ينصرفا لأنهما معرفة، فأجمع ههنا بمنزلة كلهم، وأما جُمع وكتع هما معرفة بمنزلة كلهم، وهما معدولتان عن جمع جمعاء، جمع وكتعاء وهما منصرفان في النكرة"(٢).

يرى الواسطي في كلا "أنها اسم مفرد يؤكد به الجمع والدليل على أنه اسم مفرد إخبارهم عنه بالمفرد فأما كلتا مفرد والدليل عليه قوله: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ (٣).

ولو كان مثنى لقال: أتتا كما يقال: الرجلان قاما(٤).

يرى الكوفيون: "إلى أن "كلا، وكلتا" فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأصل كلا "كُل" فخفضت اللام وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في "كلتا" للتأنيث والألف فيهما كالألف في "الزيدان" ولزم حذف نون التثنية منها للزومها الإضافة.

ويرى البصريون "إلى أن فيهما إفراداً لفظياً وتثنية معنوية والألف فيهما كالألف في عصا، ورحا"(٥).

---

(١) شرح اللمع، ص ١٠٩.

(٢) الكتاب، ج٣، ص ٢٠٣- ٢٢٤.

(٣) الآية ٣٣ من سورة الكهف.

(٤) شرح اللمع، ص ١٠٩.

(٥) الإنصاف، ج٢، ص ٣٥٩.

النـــــداء:

يرى الواسطي أن للنداء خمسة حروف هي "يا، وأيا وهيا، واي، والهمزة" فالأربعة الأولى تستعمل للقريب والبعيد، والهمزة تستعمل للقريب دون البعيد"(١).

ويرى سيبويه "فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة [وقد ذكرت سابقاً](٢).

ويرى الواسطي: "أن كل منادى فالنصب أصله، وما بُنى فلعله"(٣).

ويرى سيبويه: "ومما ينصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبد الله والنداء كله، كأنه قال: يا، أريد عبد الله، فحذف أريد وصارت يا بدلاً منها، لأنك إذا قلت فلان، عُلم أنك تريده"(٤).

ويرى الزجاجي "كل منادى في كلام العرب منصوب فإنك تبنيه على الضم وهو في موضع نصب وذلك قولك: يا عبد الله، يا محمد"(٥).

"ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين وذهب الفراء إلى أنه مبني على الضمة وليس بفاعل ولا مفعول، وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضمة، أو موضوعه النصب؛ لأنه مفعول"(٦).

يرى الواسطي أقسام المنادى ثلاثة: "مفرد يا زيد ومضاف يا عبد الله ومشابه للمضاف مثل: "يا ضارباً زيداً"(٧).

يرى الواسطي في المعطوف إن كان مفرداً "ضممته وإن كان مضاف أو طويلاً نصبته فإن كان فيه ألف ولام جاز في المعطوف الرفع والنصب فالرفع على اللفظ والنصب على الموضع وذلك قولك: "يا زيد والحارث والحارث"(٨).

---

(١) شرح اللمع، ص ١٣٩.

(٢) الكتاب، ج١، ص ٣٢٥.

(٣) شرح اللمع، ص ١٣٩.

(٤) الكتاب، ج١، ص ٢٩١.

(٥) الجمل في النحو، للزجاجي، ص ١٤٧.

(٦) الإنصاف، ج١، ص ٣٢٣.

(٧) شرح اللمع، ص ١٤٠.

(٨) شرح اللمع، ص ١٤٢.

وقد اختلف فيه النحاة أيهما أجود النصب أو الرفع.

يرى سيبويه: "ومن ثمّ كان الخليل يقول: يا زيد الحسن الوجه، قال هو بمنزلة قولك: يا زيد الحسن ولو لم يجز فيما بعد زيد الرفع، لما جاز في هذا"(١).

يرى أبو عمرو(٢) "أن النصب أجود؛ لأن الألف واللام يعاقب الإضافة كما أن المضاف لا يكون إلا منصوباً فكذلك ما فيه الألف واللام"(٣).

الترخيـــم:

يرى الواسطي أن الترخيم هو "حذف يلحق أواخر الأسماء في النداء تخفيفاً وإنما يجوز ترخيم الاسم إذا اجتمعت فيه شرائط: أن يكون مفرداً منادى على أكثر من ثلاثة أحرف مضموماً معرفة وأيضاً أن النكرة والمضاف فلا يجوز ترخيمه"(٤).

يرى سيبويه: "واعلم أن الترخيم لا يكون مضاف إليه ولا في وصف لأنهما غير مناديين ولا يرخم مضاف ولا اسم منون في النداء... الخ"(٥).

يرى الواسطي: "وأما الثلاثي فإنه لا يرخم لأنه أعدل الأصول لأن الخماسي إذا رخم ألحق بالرباعي، وكذلك الرباعي إذا رُخّم أشبه الثلاثي"(٦).

يرى الكوفيون "إلى أن ترخيم المضاف جائز ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه، وذلك قولك: "يا آل عام" في يا "آل عامر" وذهب البصريون إلى أن ترخيم المنادى المضاف غير جائز"(٧).

النـــدبة:

يرى الواسطي: "الندبة هي تفجع وإعلام أنّ النادب قد وقع في أمر عظيم وعلامتها: يا وا"(١).

---

(١) الكتاب، لسيبويه، ج٢، ص ١٩١.

(٢) أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني النحوي المقرئ أحد القراء السبعة، توفى ســنة ١٥٤هـــ. انظر ترجمته في بغية الوعاة، ج٢، ص ٢٣٢.

(٣) راجع رأيه في شرح الكافية، للرضي، ج١، ص ١٣٩.

(٤) شرح اللمع، ص ١٥٠.

(٥) الكتاب، سيبويه، ج٢، ص ٢٤٠.

(٦) شرح اللمع، ص ١٥١.

(٧) الإنصاف، ج١، ص ٣٤٧.

يرى سيبويه: "اعلم أن المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف، لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها؛ وإن شئت لم تُلحِق كما لم تلحق في النداء"(٢).

يرى الزجاجي: "أن المندوب منادى لكنه متفجع عليه فإن شئت جعلته بلفظ المنادى، فقلت: "وازيد واعمرو" وإن شئت ردت في آخره ألفاً"(٣).

يرى الواسطي "لا تندب نكرة ولا مبهماً؛ لأنه لا يكون لك فيه عذر لا تقول: وارجلاه، ولا واهذاه"(٤).

وقد أخذ هذا الرأي عن سيبويه.

يرى سيبويه: "إذا ندبت اسماً موصوفاً أوقعت علامة الندبة على الموصوف وعند يونس على الصفة"(٥).

يرى ابن السراج: "أن ألف الندبة لا تدخل على الصفة ولا الموصوف إذا اجتمعتا نحو: وازيد الظريف لأن الظريف غير منادى وليس هو بمنزلة المضاف والمضاف إليه، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد وأنت في الصفة بالخيار إن شئت وصفت وإن شئت لم تصف وهذا قول الخليل"(٦).

ويرى الكوفيون: "إلى أنه يجوز أن تلغى علامة الندبة على الصفة نحو قولك "وازيد الظريفاه" وإليه ذهب يونس بن حبيب البصري وأبو الحسن بن كيسان وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز"(٧).

---

(١) شرح اللمع، ص ١٥٤.

(٢) الكتاب، ج٢، ص ٢٢٠.

(٣) الجمل في النحو، للزجاجي،ص ١٧٦.

(٤) شرح اللمع، ص ١٥٤.

(٥) راجع رأي سيبويه في كتابه، ج٢، ص ٢٢٩، ورأي يونس في الكتاب، لسيبويه، ج٢، ص ٢٢٦.

(٦) الأصول في النحو، ج١، ص ٣٥٧.

(٧) الإنصاف، ج١، ص ٣٦٤.

المبحث الثاني

الأفعـــال

يرى الواسطي: "الأفعال تنقسم بانقسام الزمان: ماضٍ وحاضر، ومستقبل"(١).

يرى الزجاجي: "الأفعال ثلاثة: فعل ماضٍ، ومستقبل وفعل في الحال سُمي الدائم"(٢).

ويرى السيوطي في ذلك أيضاً: "الفعل ثلاثة أقسام خلافاً للكوفيين في قولهم قسمان، وجعلهم الأمر مقتطعاً من المضارع"(٣).

الماضي:

يرى الواسطي أن الماضي: "فهو مبني وأكثر بنائه على الفتح، وقد يبنى على الضم إذا اتصل به ضمير الجمع، وقد يبنى على السكون إذا اتصل به تاء المتكلم أو المخاطب أو نون جمع النساء"(٤).

ويرى ابن الحاجب: "أن الماضي ما دلّ على زمان قبل زمانك مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك، والواو"(٥).

ويرى السيوطي: "أن الماضي يتميز بتاء الفاعل وهي للمتكلم والمخاطب، وبتاء التأنيث الساكنة وإنما اختص بها لاستغناء المضارع عنها بتاء المضارعة والأمر بياء المخاطبة وأضاف أيضاً أن للماضي أربع حالات:

أحدها: أن يتعين معناه للمضى وهو الغالب.

ثانيها: أن ينصرف إلى الحال، وذلك إذا قصد به الإنشاء، كبعت، واشتريت.

---

(١) شرح اللمع، ص ١٥٦.

(٢) الجمل في النحو، للزجاجي، ص ٧.

(٣) همع الهوامع،ج ص ١٥.

(٤) شرح اللمع، ص ١٥٧.

(٥) شرح كافية ابن الحاجب، ج٤، ص ٧.

ثالثاً: أن ينصرف إلى الاستقبال وذلك إذا اقتضى طلباً نحو: "غفر الله لك"، أو وعداً قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾[١] أو عطف على ما عم استقباله نحو: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [٢].

رابعها: أن يحتمل الاستقبال والمضى وذلك إذا وقع بعد همزة التسوية نحو: "سواء على أقمت أو قعدت" إذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو قعود أو ما يكون من ذلك سواء[٣].

وأما ابن السراج يرى أن: "الفعل الماضي مبني على حركة، فأما المبني على حركته "يقصد به الماضي بجميع أبنيته... وإنما بنى على الحركة لأنه ضارع الفعل المضارع في بعض المواضع... مبني على الحركة كما بني "أول وعلُ" في بابه على الحركة وجعل له فضيلة على ما ليس بمضارع المضارع عما حصل "لأول وعل"، أو من قبل ومن بعد فضيلة على المبنيات"[٤].

ويرى ابن يعيش: "الأصل في الماضي البناء على الفتح وذلك لأن أصل الأفعال كلما تكون ساكنة الآخر وذلك من قبل أن العلة التي من أجلها وجب إعراب الأسماء غير موجودة فيها لأن العلة الموجب لإعراب الأسماء الفصل بين فاعلها ومفعولها... ويبنى على الضم عند اتصاله بواو الجماعة فالفتح في الأفعال الماضية هو الأصل والإسكان والضمة عارض فيها"[٥].

ويرى الرضي: "وهو مبني على الفتح دائماً أما بناؤه فعلى الأصل، وأما بناؤه على الحركة ولمشابهة الاسم لوقوعه موقعه نحو: "برجل ضرب" وخص بالفتح لثقل الفعل لفظاً"[٦].

وباعتباري باحثة أوافق ما ذهب إليه النحاة في أصل الماضي البناء على الفتح.

---

(١) الآية ١ من سورة الكوثر.

(٢) الآية ٩٨ من سورة هود.

(٣) همع الهوامع، ج١، ص٢٤س.

(٤) الاصول في النحو، ابن السراج، ج٢، ص ١٤٥.

(٥) شرح المفصل، المجلد الثاني، ج٣، ص ٦.

(٦) شرح كافية ابن الحاجب، ج٤، ص ٩.

الفعل المضارع:

يرى الواسطي: "وإنما أُعرب منها ما في أوله إحدى الزوائد الأربع لمضارعته الاسم، ووجه المضارعة من ثلاثة أوجه: أنها تكون لحال والاستقبال فإذا أُدخلت عليها السين خلصت للاستقبال كما أن الاسم إذا قلت: رجل صلح لكل رجل، فإذا أُدخلت عليه لام التعريف خلص لرجل بعينه"(١).

يرى سيبويه: "إذا كانت الأفعال المضارعة في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم مبني على مبتدأ، أو موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فإنها مرتفعة وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها...الخ"(٢).

ويرى العكبري "أن الفعل المضارع أُعرب لشبهه بالاسم من عدة أوجه: الأول: أنه يكون شائعاً فتخصص بالحرف مثل: زيد يصلي، فيحتمل أن يكون في الصلاة وأن يكون لم يشرع فيها.

الثاني: أن اللام تدخل عليه إذا كان في موضع خبر إن قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ﴾ (٣) ولا تدخل على الماضي والأمر وحقها أن تدخل على الاسم لأنها لام الابتداء.

الثالث: أنه على زنة اسم الفاعل حركة وسكوناً(٤).

ويرى ابن عقيل: "يرفع المضارع إذا تجرد من عامل النصب وعامل الجزم"(٥).

نواصب الفعل المضارع:

يرى الواسطي: "وهي على ثلاثة أقسام: حرف يعمل ظاهراً ولا يعمل مضمراً، وحرف يعمل مضمراً ولا يعمل مظهراً في ذلك الموضع، وحرف يعمل مظهراً ويعمل مضمراً الأول ما ينصب بأنْ، ولن، وكي..."(١).

---

(١) شرح اللمع، ص ١٢٦.

(٢) الكتاب، سيبويه، ج٣، ص ١٠.

(٣) الآية ١٢٤ من سورة النحل.

(٤) اللباب في علل البناء، ج٢، ص ٢٠.

(٥) التوضيح والتكميل، ج٢، ص ٢٨٨.

يرى سيبويه: "اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها لا تعمل في الأسماء، كما أنّ حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال وهي: أن، وكي، ولن، وإذن"(٢).

يرى الواسطي في "أنْ" "إنما عمل تشبيهاً بأنّ التي تنصب الأسماء"(٣).

ويرى الصبان من الأدوات التي تنصب الفعل المضارع أن المصدرية مثل قوله تعالى: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ ﴾ (٤) "لا بعد علم" أي ونحوه من أفعال اليقين فإنها لا تنصبه لأنها حينئذٍ المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن قوله تعالى:﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾ (٥)(٦).

يرى الواسطي أن "لن" "أصلها: لا أنْ ثم حذف الألف من لا والهمزة من أن فبقى لن وفعل ذلك لثقل العوامل"(٧) [أخذ الواسطي هذا الرأي عن الخليل].

ويرى سيبويه العمل بلن، ولا أصل لها غير هذا وردّ على الخليل وقال: "لو كان كما زعم لم يجز: زيداً لن أضرب، لأن ما بعد (لا أنْ) لا يعمل فيما قبلها" (٨).

كـــــــي:

يرى الواسطي: "وأمّا كي فقد اُخْتُلِفَ فيها فبعضُ يُعْمِلُها بنفسها ولا يُقَّدر معها (أنْ) ودليله لكي (لا) فأولاها الحرف، ولو كانت حرفاً لم يلها حرف"(٩).

---

(١) شرح اللمع، ص ١٦٤.

(٢) الكتاب، سيبويه، ج٣، ص ٥.

(٣) شرح اللمع، ص ١٦٤.

(٤) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٢٠ من سورة المزمل.

(٦) حاشية الصبان، ج٣، ص ٤١٤.

(٧) شرح اللمع، ص ١٦٥.

(٨) راجع رأي سيبويه في الكتاب، ج٣، ص ٥.

(٩) شرح اللمع، ص ١٦٥.

ويرى أبو حيان في حديثه عن كي: "حرف باتفاق ومذهب سيبويه والأكثرين أنها تكون جارّة بمعنى اللام، وناصبة للمضارع فإذا نصبت فسيبويه يقول تنصب هي بنفسها والخليل والأخفش يقولان بأن مضمرة بعدها"(١).

إذن:

ويرى الواسطي: "إذن فلها ثلاثة أحوال: موضع تعمل فيه لا غير، وموضع لا تعمل فيه، وموضع تعمل فيه تارة ولا تعمل أخرى فالموضع الذي تعمل فيه إذن هو إذا اجتمع منه فيها أربع شرائط: تكون مبتدأة، والفعل الذي بعدها مستقبلاً لا فعل الحال وتكون جواباً ولا يكون ما بعدها معتمداً على ما قبلها متى نقص من الأربع شرائط لم تعمل والموضع الذي لا تعمل فيه إذا نقص من الشرائط الأربع شرط، الموضع الذي تعمل فيه مرة ولا تعمل أخرى إذا جاءت بعد الواو والفاء"(٢).

يرى سيبويه: "أن "إذن" إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل، عمل أرى في الاسم، مثل: "إذن أجيئك وإذن والله أجيئك، القسم هذا بمنزلة أرى إذا قلت: أرى والله زيداً فاعلاً، ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى إذن، لأن "إذن" أشبهت "أرى" فهي في الأفعال بمنزلة أرى في الأسماء وهي تلقى وتقدم وتؤخر وأجازوا أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين، وإذن إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل إن شئت أعملتها وإن شئت ألغيتها مثل: فإذن آتيك، وإذن أكرمك"(٣).

يرى العكبري في عمل "إذن": أن تكون إذن جواباً، وأن لا يكون معها حرف عطف، وأن يعتمد عليها الفعل مثل: "فإذن أكرمك" "وإذن أحسن إليك" كما ذكرها سيبويه جاز إعمالها لأن الواو والفاء قد يبتدأ بهما، وجاز إلغاؤهما لأن حرف العطف يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها فيبطل الاعتماد عليها،

---

(١) الارتشاف، ج٢، ص ٣٩٢، راجع رأي سيبويه في الكتاب، ج٣، ص ٦.

(٢) شرح اللمع، ص ١٦٥.

(٣) الكتاب، ج٢، ص ١٣.

وإذا وقعت خبر ووقف عليها جاز أن تبدل نونها ألفاً لأنها أشبهت التنوين إذا كانت ساكنة بعد فتحه"[١].

جوازم الفعل المضارع:

يرى الواسطي جوازم الفعل المضارع هي: "لم وما زيد عليها ولام الأمر، ولا في النهي؛ لأن ذلك يعمل في فعل واحد وإنْ وأخواتها تعمل في فعلين"[٢].

ويرى ابن السراج: "أن الحروف التي تجزم خمسة: لم ولما، ولا في النهي، واللام في الأمر، وإن التي للجزاء، وهذه الحروف تنقسم قسمين: فأربعة منها لا يقع موقعها غيرها، ولا تحذف من الكلام وهي: لم، ولما، ولا في النهي ولام الأمر والثاني حرف الجزاء قد يحذف، ويقع موقع غيره من الأسماء وحذف حرف الجزاء على ضربين: ضرب يقوم مقام اسم يجازى به، وضرب يحذف البتة ويكون الكلام دليل عليه والأسماء التي يجازى بها على ضربين: اسم غير ظرف أو اسم ظرف وهو نحو: ما، ومن، وأي، وأين، وحتى، وحيثما، ومهما، وإذ ما"[٣].

ويرى العكبري في "لما" حيث قال: وهي لم زيدت عليها "ما" فإذا وقع المستقبل بعدها جزمته، وجاز أن يقف عليها مثل: "تكلّمت ثم قطعت ولما"، وأما لام الأمر فعملت لاختصاصها.

"ولم" خرجت لثلاثة أوجه:

الأول: أن الفعل في نفسه ثقيل ولم تنقله إلى زمن غير زمن لفظه فيزداد ثقلاً، فناسب أن يكون عملها الحذف.

الثاني: أنها تشبه "إن" الشرطية من حيث تنقل الفعل من زمان إلى زمان.

---

(١) اللباب في علل البناء، ج٢، ص ٣٦.

(٢) شرح اللمع، ص ١٧١.

(٣) الأصول، لابن السراج، ج٢، ص ١٥٦.

الثالث: أن "لم" ترد المضارع إلى معنى المضى، فالفعل باعتبار لفظه يستحق الحركة الإعرابية وباعتبار معناه ليستحق البناء، فجعل له حكم متوسط وهو السكون الذي هو في المبنى بناءً وفي المعرب حاصل من عامل"[١].

يرى ابن هشام فيما يجزم فعلين: "هي إحدى عشرة وقسّمها لستة:

الأول: ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط، وهما، "إن وإذ ما"، قال تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ [٢] وتقول: "إذ ما تَقُم أقُم".

الثاني: ما وضع للدلالة على من يعقل، ثم ضُمِّن معنى الشرط وهو "مَنْ" نحو قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [٣]،

الثالث: ما وضع للدلالة على ما لا يعقل، ثم ضمن معنى الشرط وهو "ما ومهما"، قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللّهُ﴾ [٤]، وقوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ﴾ [٥].

والرابع: ما وضع للدلالة على الزمان، ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وأيان مثل قول الشاعر طرفة بن العبد:

ولَسْتُ بِحَــلاَّلِ الــتّلاعِ مَخَافَــةً * ولَكِنْ مَتَى يَسترَقِدِ القومُ أرقِدِ[٦]

أولهما فعل الشرط وهو قوله يسترقد والثاني جواب الشرط وجزاؤه وهو قوله أرقد وأصل متى ظرف زمان ثم تضمن معنى الشرط[٧].

قول الآخر[١]:

---

(١) اللباب في علل البناء، ج٢، ص ٤٨.

(٢) الآية ١٩ من سورة الأنفال.

(٣) الآية ١٢٣ من سورة النساء.

(٤) الآية ١٩٧ من سورة البقرة.

(٥) الآية ١٣٢ من سورة الأعراف.

(٦) ديوان طرفة بن العبد البكري، مع شرح الأديب يوسف الأعلم الشنتمري، طبع في مدينة ثالون على نهرسون سنة ١٩٠٠، ج١، ص ٢٤.

(٧) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص ٣٣٧.

أيّان نُؤْمِنْك تــأمَنْ غَيْرنَــا وإذَا * لم تُدْرِكِ الأمْنَ مِنَّا لم تزلْ حذِراً[٢]

الشاهد في هذا البيت: قوله: "أيان نؤمنك تأمن". حيث جزم بأيان فعلين أولهما: تؤمن، وهو فعل الشرط والثاني: تأمن وهو جواب الشرط.

الخامس: ما وضع للدلالة على المكان: أين وأنى، وحيثما وقوله الشاعر:

خَلِيْلــي أنَّــي تَأْتِيَــانِي تَأتَيــا * أخاً غَيْرَ مَا يَرْضِيكُما لاَ يُحَاولُ

وقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [٣].

وقول الشاعر[٤]:

وَحَيْثُما تَسْــتَقِمْ يُقَــدَّر لَــكَ الله * نَجَاحــاً فِــي غَــابِرِ الأزْمَــانِ

والشاهد في حيثما تستقيم يقدر "جزم فعلين ألا وتستقم وهو فعل الشرط والثاني يقدر وهو جواب الشرط.

السادس: ما هو متردد بين الأقسام الأربعة وهي "أي" فإنها بحسب ما تضاف إليه "أيهم يقم أقم معه"[٥].

وتلاحظ الباحثة أن الواسطي الضرير لم يفصل ويشرح هذه الجوازم شرحاً مفصلاً.

فعل الأمر:

لم يتحدث الواسطي عن فعل الأمر كثيراً بل قال أنه مبني .

واختلف النحاة في أصل فعل الأمر: حيث يرى: "الكوفيون أنه معرب مجزوم، لأن الأصل في الأمر للمواجهة نحو: افعل ولتفعل، وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون"[٦].

---

(١) لم ينسب لقائل، المعجم المفصل في شواهد النحو الشــعرية، إعــداد إميــل بــديع يعقــوب، ط٢، (١٤٠هـــ- ١٩٩٩م)، بيروت، لبنان، ج١، ص ٣١٥.

(٢) لم ينسب لقائل، المعجم المفصل، ج٢، ص ٧١٣، ذكر في شذور الذهب، ص ٤٤٦.

(٣) الآية ٧٨ من سورة النساء.

(٤) لم ينسب لقائل، المعجم المفصل، ج٣، ص ١٠١٩، ذكر في شذور الذهب، ص ٤٤٧.

(٥) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص ٣٣٨.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص ٤٢٧.

ويرى ابن يعيش: "في الأمر أن يدخل عليه اللام وتلزمه إفادة معنى الأمر إذا الحروف الموضوعة لإفادة المعاني "كلا في النهي ولم في النفي" إلا أنهم في أمر المخاطب حذفوا حرف المضارعة بدلالة الحال وتخفيفاً لكثرة الاستعمال ولما حذفوه لم يأتوا بلام الأمر لأنها عاملة في والفعل بزوال حرف المضارعة منه، خرج أن يكون معرباً فلم يدخل عليه "العامل" وما عدا المخاطب من الأفعال المأمور بها تلزمها "اللام" لأنه لم يجز حذف المضارعة منه لئلا يلبس، ولعدم الدليل عليه، وإذا لم يجز الحذف مع المخاطب فإنه لا يجوز مع الغائب، فلذلك تقول: لتضرب يا زيد، وليضرب هو"(١).

ويرى الرضي: "أن فعل الأمر صيغة يصح أن يطلب بها الفعل، لكان أصح في عمومه لكل ما يسميه النحاة أمراً وذلك أنهم يُسمُّون به كل ما يصح أن يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طُلِبَ به الفعل على سبيل الاستعلاء، أو طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء مثل: "اللهم ارحم" أو من غيره وهو الشفاعة ومن جهة الاستعلاء مثل: "أضرب" أو على سبيل الإباحة مثل: ﴿كُلُواْ وَاشْرَبُواْ﴾(٢)، أو للتمديد نحو قوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ (٣)، وقد يأتي أيضاً في صيغة النهي قولك: "لا تؤاخذني"(٤).

التعجـــب:

يرى الواسطي: "التعجب يكون بلفظين: ما أفعله وأفعله به، وقد حُمِل عليهما لفظين آخران وهما: هو أفعلهما، وهو أفعل من هذا تقول: ما أحسن زيداً، وأحسن بزيد، وهذا أحسن من هذا، وأحسنهما"(٥).

---

(١) شرح المفصل، ج٧، ص ٦١.

(٢) من الآية ١٩ من سورة الطور.

(٣) من الآية ٤٠ من سورة فصلت.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب، ج٤، ص ١٢٨.

(٥) شرح اللمع، ص ١٨٠.

ويرى ابن الحاجب "فعل التعجب ما وضع لإنشاء التعجب وهو صيغتان: ما أَفْعَله و "أَفْعِلْ بِه" وهي غير متصرفة مثل: "ما أحسن زيداً وأحسن به..."[١].

اختلف النحاة بين كان الداخلة بين ما وفعل التعجب.

ويرى الواسطي في: "ما كان أحسن زيداً"[٢].

"كان هاهنا زائدة موكدة للمعنى .

يرى أبو حيان: "ومذهب أكثر البصريين والكوفيين أن "كان" الداخلة بين ما وأفعل التعجب زائدة لا اسم لها ولا خبر واختاره الفارسي.

وذهب إلى ذلك أيضاً السيرافي وتبعه خطاب الماردي إلى أنها زائدة وهي تامّة وفاعلها قال: السيرافي ضمير المصدر الدال عليه كان، وقال: خطّاب ضميرها عائد على غير ما، ولكن يعود على مجهول تقديره كان الأمر ومذهب الجرمي أنها كان الناقصة واسمها ضمير (ما) وخبرها (أفعل) وعزاه بعضهم إلى البصريين، ولا يصح ذلك، وحكى زيادة يكون بين ما وأفعل قالوا: ما يكون أهون زيداً، وما يكون أحسن زيد[٣].

نِعم وبِئس:

يرى الواسطي: "هما فعلان ماضيان دلاّ على المدح والذم يدلك على كونهما فعلين أنّ تأنيثهما كتأنيث الأفعال"[٤].

ووافق ابن عقيل الواسطي أن نِعم وبِئس فعلان لكنه زاد عليه قال "وهذان الفعلان لا يتصرفان فلا يستعمل منهما غير الماضي ولا بد لهما من مرفوع هو الفاعل وهو على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون محلى بالألف واللام نحو: نِعم الرجل زيد.

الثاني: أن يكون مضاف إلى ما فيه (ال) كقوله: "نِعم عقبى الكرما".

---

(١) كافية ابن الحاجب، ج٤، ص ٢٢٨.

(٢) شرح اللمع، ص ١٨١.

(٣) الارتشاف، ج٣، ص ٣٩، راجع رأي السيرافي في إصلاح الخلل، ص ٢١٧.

(٤) شرح اللمع، ص ١٨٨.

الثالث: أن يكون مضمراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز نحو: "نِعم قوماً معشره"[١].

قال: ابن الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن نِعم وبِئس اسمان مبتدآن وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي"[٢].

حبـّذا:

اختلف النحاة في إعراب حبّذا:

يرى الواسطي: "إنَّ حبّ فعل، وذا فاعله ولا يجوز الفصل بين حب وذا لأنهما قد صارا كالشيء الواحد"[٣].

قال سيبويه: "وزعم الخليل أنَّ حبذا بمنزلة حبّ الشيء ولكن ذاو حبّ بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع"[٤].

"وذهب المبرّد في المقتضب وابن السراج في الأصول وابن هشام واختاره ابن عصفور إلى أن (حبّذا) اسم، وهو مبتدأ والمخصوص خبره، أو خبر مقدم والمخصوص مبتدأ مؤخر، فركبت (حَبَّ) مع (ذا) وجعلتا اسماً واحداً"[٥].

يرى ابن عقيل: "أن حب، فعل ماضٍ وذا فاعله"[٦].

---

(١) شرح ابن عقيل، ج٢، ص ١٥٠.

(٢) الإنصاف، ج١، ص ٨١.

(٣) شرح اللمع، ص ١٨٧.

(٤) الكتاب، سيبويه، ج٢، ص ١٨٠.

(٥) الارتشاف، ج٣، ص ٢٩.

(٦) شرح ابن عقيل، ج٢، ص ١٥٩.

المبحث الثالث

الحـــــــروف

يرى الواسطي أن "من" على أربعة أقسام هي: لابتداء الغاية مثل خرجت من بغداد إلى الكوفة وللتبعيض مثل: أخذت درهما من الكيس، ومبينة تبيين الصفة مثل: قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [1] وزائدة وهي تزاد في النفي دون الإيجاب مثل: ما جاءني من أحدٍ[2].

يرى الرماني: أن "من" من الحروف العوامل وتجر من الظاهر والمضمر فتكون زائدة، وغير زائدة أصلية"[3].

واحتج الكوفيون في عمل "من" حيث قالوا: إنها يجوز استعمالها في الزمان والمكان، والدليل على ذلك أنه يجوز استعمال "من" في الزمان أنه قد جاء ذلك في كتاب الله وكلام العرب قال تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [4] وأول يوم من الزمان.

وأما البصريون و قالوا: لا يجوز استعمالها في الزمان والدليل أنّ "من" في المكان نظير "مذ" في الزمان؛ لأن "من" وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان، كما أن "مذ" وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان مثل "ما رأيته مذ يوم الجمعة" فيكون المعنى أن الابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة[5].

---

(١) من الآية ٣٠ من سورة الحج.

(٢) شرح اللمع، ص ٨٨.

(٣) معاني الحروف، أبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (٢٩٦- ٣٨٤هـ)، حققه عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط٣، (١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م)، ص ١٦٥.

(٤) الآية ١٠٨ من سورة التوبة.

(٥) الإنصاف، ج١، ص ٣٧٠.

ويرى الواسطي أن إلى لانتهاء الغاية كقولك خرجت من بغداد إلى البصرة[١].

ويرى ابن مالك أن "إلى" تكون للانتهاء.

للمصاحبة وللتبيين وللانتهاء بشيئين هما: عموم الزمان والمكان مثل: سرت إلى آخر النهار وإلى آخر المسافة، والثاني: أن منتهى العمل بها قد يكون آخراً وغير آخر نحو: سرت إلى نصف النهار وإلى منتصف المسافة، وللمصاحبة: أنها تكون بمعنى "مع" قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ [٢] و "للتبيين" على المتعلقة في تعجب أو تفضيل يجب أن تكون مبينة لفاعلية مصحوبها قوله تعالى: ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [٣][٤].

ويرى الرضي أن "إلى" تستعمل في انتهاء غاية الزمان والمكان لا خلاف قال تعالى: ﴿أَتِمُّواْ الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [٥].

عدم دخول حدّي الابتداء المحدود فإذا قلت: اشتريت من هذا الموضع إلى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهراً في الشراء، ويجوز دخولهما فيه مع القرينة مثل: "أكلت السمكة إلى رأسها" فالظاهر الدخول[٦].

ويرى سيبويه أن في " للوعاء تقول: وهو في الجراب، وفي الكيس، وهو في بطن أُمه"[٧].

---

(١) شرح اللمع، ص ٨٨.

(٢) الآية ٣٣ من سورة النساء.

(٣) الآية ٣٣ من سورة يوسف.

(٤) شرح التسهيل، ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، ت (٦٠٠-٦٧٢هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط١، (١٤١٠هـ- ١٩٩٠م)، ج٣، ص ١٤٢.

(٥) الآية ١٨٧ من سورة البقرة.

(٦) شرح كافية ابن الحاجب، ج٤، ص ٢٧٤.

(٧) الكتاب، سيبويه، ج٤، ص ٢٢٦.

ويرى ابن هشام: أن في تكون مجازية نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (١).

وتكون للمصاحبة نحو: ﴿ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ﴾ (٢) والمقايسة قال تعالى: ﴿فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ قَلِيلٌ﴾(٣)(٤).

يرى الواسطي أن رُبّ تكون على ثلاثة أقسام: قسم يدخل على النكرة مثل: رُب رجل أكرمته، ولا تدخل على المعرفة من قبل أنّ تقليل الشيء يقارب نفيه وأنت لا تنفي المعارف بلا، وأيضاً من أقسامها أن تقول: رُبّه فتضمر قبل الذكر على شريطة التفسير، وإنما دخلت على الضمير، وهي لا تدخل على المعارف من قبل أنه لا يرجع إلى المذكور فأشبه النكرة، وأن تكف رُب بما كقولك: ربما قام زيد(٥).

يرى العكبري: "أن "رُب" تكف بـــ "ما" فتدخل على الفعل الماضي خاصة، لأنه تحقق فأما قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (٦) ففيه وجهان:

أحدهما: أن "ما" نكرة موصوفة أي: "رب" شيء يوده.

ثانيهما: هي كافة ووقع المستقبل هنا لأنه مقطوع بوقوعه، إذ كان خيراً من الله تعالى، فجرى مجرى الماضي في تحققه وقيل: هو على حكاية الحال وقد تزاد تاء التأنيث عليها فقيل "ربت" ودخول التاء لا يدل على أنها اسم، لأنها قد دخلت على "ثم" وهي حرف بلا خلاف"(٧).

وافق العكبري ابن هشام في عمل رُبّ المكفوفة(٨).

---

(١) الآية ٢١ من سورة الأحزاب.

(٢) الآية ٣٨ من سورة الأعراف.

(٣) الآية ٣٨ من سورة التوبة.

(٤) أوضح المسالك، ابن هشام، ج٣، ص ٣٨- ٣٩.

(٥) شرح اللمع، ص ٩٠.

(٦) الآية ٢ من سورة الحجر.

(٧) اللباب العكبري، ج١، ص ٣٨٦.

(٨) موافقة ابن هشام في كتابه أوضح المسالك، ج٣، ص ٥١.

ويرى ابن عقيل: أن "رب" لا تجر إلا النكرة نحو: رب رجل عالم لقيت، وهذا معنى قوله: "ورب منكراً" أي تختص رب بالنكرة فقط، وقد شد جرها بضمير الغائب وهذا الضمير يلزم الإفراد والتذكير، ويلزم تفسيره باسم مؤخر عنه مطابق للمعنى المراد فهو من تمييز المفرد تقول: "رب رجلاً" أو امرأة أو رجالاً أو نساء"(١).

ويرى سيبويه أن الباء "باء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك خرجت بزيد ودخلت به، وضربته بالسوط: ألزقت ضربك إياه بالسوط"(٢).

ووافق سيبويه الواسطي في عمل الباء(٣).

ويرى الواسطي أن "حتى" تأتي على أربعة أقسام: "قسم تكون فيه بمعنى إلى نحو: قام القوم حتى زيد، وأيضاً تكون عاطفة مثل: قدم الحاج حتى المشاة، فتأتي بـــ "حتى" لأحد معنيين: إما للتعظيم مثل: مات الناس حتى الأنبياء، أو للتحقير مثل: اجترا على الناس حتى الصبيان، وكذلك تكون حرف من حروف الابتداء ويكون بعدها الجمل مثل قول الشاعر:

فيا عجباً حتـــى كليـــبُ تسُـــبُّني * كأنَّ أبَاها نهشل أو مُجاشِـــع(٤)

وأيضاً من أقسامها تدخل على الفعل ودخولها فيه على ضربين يكون الفعل الأول سبباً للثاني، فتكون حتى بمنزلة كي، وذلك قولك صليت حتى أدخل الجنة. وألا يكون الأول سبباً للثاني، فيكون التقدير إلى أن، وذلك قولك: لا تنتظرنه حتى تطلع الشمس"(٥).

ويرى الواسطي أن الكاف ومعناها التشبيه "وهي على ثلاثة أضرب: حرف لا غير وهي إذا وقعت صلة الذي في قولك: جاءني الذي كزيد وأيضاً

---

(١) التوضيح والتكميل، المجلد الأول، ج١، ص ٤٨٦.

(٢) الكتاب، سيبويه، ج٤، ص ٢١٧.

(٣) شرح اللمع، ص ٩٢.

(٤) البيت للفرزدق في ديوان÷ص ٥١٨.

(٥) شرح اللمع، ص ٩٩.

تكون اسماً وحرفاً في مثل: زيد كعمرو وقد تكون زائدة ومثل قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ﴾ [1] فهذه لا تكون للتشبيه[2].

يرى ابن السراج أن حتى تقع على ضربين:

أولاً: ن يكون ما بعدها جزءاً مما قبلها، وينتهي الأمر به.

ثانياً: أن ينتهي الأمر عنده، ولكنها قد تكون عاطفة وتليها الأفعال وتوجد مواقع لا تقع فيها "حتى" وهو ما ينتهي به الأمر، فإنه: لا يجوز أن يكون الاسم بعد "حتى" إلا هنا جماعة كالاستثناء: لا يجوز أن يكون بعد واحد ولا اثنين ، لأنه جزء من جماعة، وإنما يذكر لتحقير أو تعظيم، أو قوة أو ضعف نحو: "ضربت القوم حتى زيد" والثاني: المجرور بـــ "حتى" وهو ما انتهى الأمر عنده، وهذا الضرب لا يجوز فيه إلا الجر لأن معنى العطف قد زال مثل: إن فلاناً ليصوم الأيام حتى الفطر، فانتهت حتى يصوم الأيام إلى يوم الفطر، ولا يجوز أن تنصب "يوم الفطر" لأنه لم يصمه، فلا يعمل الفعل فيما لم يفعله"[3].

ويرى الرماني: "أن "حتى" من الحروف التي تعمل مرة ولا تعمل أخرى، فإذا عملت كانت جارة وكان معناها الغاية كقولك: "قام القوم حتى زيد"، وسرت حتى المغرب، قال تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[4]، تقدر مرة تقدير مع، ومرة تقدير إلى، وعلى هذا تقول: "أكلت السمكة حتى رأسها" إن جعلتها بمعنى مع كان الرأس مأكولاً، وإن جعلتها بمعنى إلى كان الرأس غير مأكول، ولكن الأكل انتهى إليه ويضمر بعد "حتى" أن إذا دخلت على الفعل وذلك قولك: "سرت حتى أدخلها والمعنى إلى أن أدخلها"[5].

---

(١) الآية ١١ من سورة الشورى.

(٢) شرح اللمع، ص ٩٢.

(٣) الأصول في النحو، ابن السراج، ج١، ص ٤٢٤- ٤٢٦.

(٤) الآية ٥ من سورة القدر.

(٥) معاني الحروف، الرماني، ص ١١٩.

ويرى العكبري: "أن كاف التشبيه لم تدخل على مضمر لترددها بين الاسم والحرف، ولك اشتراك فيها والاشتراك فرع، والضمائر ترد إلى أصولها، وتأتي الكاف بمعنى التعليل والاستعلاء، والمبادرة"[١].

ويرى شوقي ضيف: أن كاف التشبيه، حرف جر زائد للتوكيد ومثله حال مجرورة لفظاً، ومحلها النصب"[٢].

يرى الواسطي أن عن وهي على ضربين: اسم وحرف فإذا دخل عليها مِن فهي اسم، وما بقي حرف معناها المجاوزة تقول: رويت عن النبي عليه السلام أيّ: جاوز منه إلى الخبر"[٣].

ويرى المرادي[٤]: أن عن لفظ مشترك يكون اسماً وحرفاً، فتكون اسماً إذا دخل عليها حرف الجر"[٥].

ويرى المالقي أن على: "على" ثلاثة أقسام: "تكون اسماً وحرفاً وفعلاً، فإذا كانت اسماً فبدخول حروف الجر عليها، وإذا كانت فعلاً فمضارعة يعلو ومصدره عُلو، وهي حرف جر للأسماء ومعناها العلو كقولك: طلع فلان على السقف"[٦].

يرى سيبويه أن اللام "لام الإضافة ومعناها الملك واستحقاق الشيء ألا ترى أنك تقول: "الغلام لك، والعبد لك"[٧].

يرى الهروي[٨] أن اللامات على قسمين: لام أصلية ولام زائدة، فالأصلية: هي التي من أصل الكلام نحو: قولك لهو ولعب، وبلد، وجبل، ولم،

---

(١) اللباب، العكبري، ج١، ص ٣٩٣.

(٢) تجديد النحو، شوقي ضيف، دار المعارف، القسم الأول، ص ٢٣٠.

(٣) شرح اللمع، ص ٩٢.

(٤) المرادي هو: بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، ترجمته في بغية الوعاة، ج١، ص ٥١٧.

(٥) الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نـــديم فاضل، ط١، ١٣٩٣هـــ- ١٩٧٣م، ط٢، (١٤٠٣هـــ- ١٩٨٣م)، بيروت، ص ٢٤٢.

(٦) رصف المباني، ص ٣٧١- ٣٧٢.

(٧) الكتاب، سيبويه، ج٤، ص ٢١٧.

(٨) الهروي هو: محمد بن آدم بن كمال أبو المظفر الهروي النحوي، بغية الوعاة، ج١، ص ٧.

ولن، ولكن والزائدة هي التي من أصل الكلام، وإنما هي زائدة لمعنى من المعاني"[١].

وأما اللام عند ابن هشام فهي خاصة بالقسم فقط ولابد له من جواب، وجوابه في الإيجاب "إن" وفي النفي "لا" مثال الإيجاب: "والله لأخرجن"، أي اللام في لأخرجن جواب القسم، وأخرجت: فعل مستقبل بالنون الثقيلة وهذه النون لازمة لجواب القسم في الإيجاب"[٢].

القســـم:

يرى الواسطي: "أن القسم خبر يحتمل الصدق والكذب، وهو يأتي توكيداً لخبر آخر؛ فإذا أردت ألاّ تؤكد قلت: قام زيد؛ فإن أردت تأكيد الجملتين أقسمت على ذلك فقلت: والله ما قام زيد، ولما كان القسم خبراً جاء على ما تجيء الأخبار من فعل وفاعل، وابتداء وخبر، وأما أدوات القسم "أنها تدخل على كل مقسم به من مظهر ومضمر وتقول: بالله وبك، وإن الباء بها يصل الفعل إلى ما بعده فتقول: أحلف بالله ولا تقل أحلف والله، والواو هي بدل من الباء، وأن الواو تدخل على المظهر دون المضمر، والتاء وهي بدل من الواو ويدلك على ذلك أنها لا تدخل إلا على اسم الله"[٣].

يرى سيبويه: "أن القسم توكيد لكلامك؛ فإذا حلفت على فعل غير منفي لم لذمته اللام ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة، وذلك قولك: والله لأفعلنّ وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر وأكثرها الواو، ثم الباء يدخلان على كل محلوف به، ثم التاء، ولا تدخل إلا في واحد، وذلك قولك: والله لأفعلن، وبالله لأفعلن، وتالله لأكيدن أصنامكم"[٤].

---

(١) كتاب اللامات، تأليف أبي الحسن علي بن محمد الهروي النحوي، (ت ٤١٥)، تحقيق وتعليق يحيى علوان البلداوي، مكتبة الفلاح، النجومي، ص ٢٩.

(٢) شرح جمل الزجاجي، تأليف الإمام محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، (٧٠٨- ٧٦١)، دراسة وتحقيق د. علي محسن عيسى مال الله، ط٣، (١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م)، ص١٥٨.

(٣) شرح اللمع، ص ٢٨٨.

(٤) الكتاب، سيبويه، ج٣، ص ١٠٤.

ويرى الحيدرة: "أن القسم حقيقته أن يكن مطابقاً للنيّة فإن كان لفظاً لغير نسبة أو نية بغير لفظ لم يكن قسماً ومعناه التعظيم للمقسم به إذا كان كل مقسم يقسم بما هو أعظم منه إلا والله عز وجل فإنه بما عدّ عليه من خلقه"(١).

ويرى ابن هشام أن حروف القسم: هي حروف خافضة للقسم ولا بد له من جواب، وجوابه في الإيجاب "إن، واللام وفي النفي "لا" وما ذلك قولك: في الإيجاب "والله لأخرجن" الله خفض بواو القسم واللام في "لأخرجن" فعل مستقبل بالنون الثقيلة؛ وهذه النون لازمة لجواب القسم في الإيجاب قال تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ (٢). الله خفض بتاء القسم وهي عوض من واو القسم، ولا تدخل التاء في شيء من القسم إلا من "الله" خاصة لا تقول: تالرحمن "التاء" في الأسماء حرف جر معناه القسم، وتخفى "بالتعجب" ويقول في النفي: تالله ما خرج زيد فما جواب القسم في الإيجاب تلزمه الألف والنون لا بد منها كقولك: والله ليقولن عمرو"(٣).

---

(١) كشف المشكل، ص ٣٦٠.

(٢) الآية ٥٧ من سورة الأنبياء.

(٣) شرح جمل الزجاجي، ابن هشام، ص ١٥٨.

الفصل الرابع

آراؤه الصرفية في كتابه شرح اللمع

وفيه مبحثان

- المبحث الأول: الأسماء
- المبحث الثاني: أشياء أخرى

المبحث الأول

الأسمـــــــاء

التكسيــر:

يرى الواسطي أن جمع التكسير "يسمى تكسير لما يلحقه من التغيير، وهذا التغيير على ثلاثة أقسام: أن يكون الواحد مثل الجمع في الحروف لا في الحركات نحو: أسُد وأسْد أو يكون الواحد أكثر من الجمع مثل إزار وأُزر أو أقل من الجمع نحو: "دِرهم ودراهم"(١).

يرى ابن السراج أن جمع التكسير "يسمى مكسراً لأن بناء الواحد فيه قد غيّر عما كان عليه فكأنه قد كسر كل شيء، وتغيير عما كان عليه والتكسير يلحق الثلاثي من الأسماء والرباعي"(٢).

ويرى العكبري أن جمع التكسير هو: "كل اسم جمع تغير لفظ واحده ويسمى تكسيراً لتغير هيئة واحدة كما تتغير هيئة الإناء بالتكسير، والتغيير تارة يكون باختلاف الحركة وزيادة الحرف مثل: أفلس ورجال، أو بتغيير الحركة فقط مثل: جوالق، أو بالنقصان نحو: حمار وحُمْر أو على لفظ واحد وهو في التقدير مختلف نحو: "فُلْك"(٣).

يكاد يجمع النحاة على أن جمع التكسير ينقسم إلى قسمين: قلة وكثرة.

ويرى الواسطي أن جمع القلّة له أربعة أوزان وما عدا هذا فهو مثال للكثير، وأما الأوزان فهي: "ما جاء على وزن أفعُل كأفلس وما جاء على وزن أفعال كأجمال وأيضاً ما جاء على وزن أفعله كأبعر وكذلك قد جاء على وزن فِعلة كصِبية"(٤).

ويرى سيبويه في تكسير الواحد من الجمع "ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف، وكان "فُعْلا" فإنك إذا ثلثته فإن تكسير أفعل ذلك قولك: كلب

---

(١) شرح اللمع، ص ٢١٧.

(٢) الأصول، ابن السراج، ج٢، ص ٤٢٩.

(٣) اللباب، العكبري، ج٢، ص ١٧٨.

(٤) شرح اللمع، ص ٢١٧.

وأكلب فإذا جاوز العدد هذا فإن البناء قد يجيء على فِعال وفُعُول، وذلك قولك: كِلاب وكِباش وأما الفعول فنسور وبطون وربما كانت فيه اللغتان"[١].

ويرى ابن يعيش: "أنه لا يجمع جمع القلة إلا ما كان من الثلاثة إلى العشرة فهو من أبنية القلّة فإن أطلق بإزاء الكثير فتجوز"[٢].

ووافق السيوطي الواسطي في أوزان جموع القلّة[٣].

يرى ابن هشام: "قد يستغني ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة كأرجل وأعناق، وقد يعكس كرجال وقلوب وهي أربعة [كما ذكرها الواسطي][٤].

جموع الكثرة:

يرى سيبويه في "فُعول" إلحاق الهاء للتأنيث وهو قياسي أي يقاس عليه مثل: البُعوله، والعمومة[٥].

ويرى ابن السراج أن فعول جاء جمعاً لهذه الأبنية هي: "فَعْلُ وفَعَلُ، وفِعَلُ، فِعْلُ وفُعْل فأما "فَعْلُ" حيث قال: إذا جاوز العشرة فإنه يجيء على "فَعُول" مثل: نَسْر "نسور" وأما "فَعَل فيجمع في الكثير على فُعول نحو: أسد "أسُود" والمضاعف فمنه قياسه "فُعُول" وقد يجيء على وزن "أفعال" مثل: لبب ألباب وفي ساق "سؤوق" فهمزوا، والمعتل مثل: قيل، قيول، وأما فَعِل مثل نَمِر نُمور، وفِعَل نحو: ضِلع ضلوع وفْعِل نحو: حِمْل وحمول[٦].

ويرى ابن عقيل أن "فِعَله" يحفظ في اسم على "فِعْل" مثل: قِرْد قِردة[٧].

وأن فِعَلة من أوزان جموع الكثرة مثل: دُب: دِبَبَة[٨].

---

(١) الكتاب، سيبويه، ج٣، ص ٥٦٧.

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش، ج٥، ص ٣.

(٣) موافقة السيوطي في كتابه الهمع، ج٣، ص ٣٠٨.

(٤) أوضح المسالك، ابن هشام، ج٤، ص ٣٠٧.

(٥) الكتاب، سيبويه، ج٣، ص ٥٦٨.

(٦) الاصول في النحو، ابن السراج، ج٢ن ص ٤٤٣.

(٧) التوضيح والتكميل، ج٢ن ص ٣٩٩.

(٨) معجم الأوزان الصرفية، أميل بديع يعقوب، ص ١٩٤.

ويرى ابن السراج أن لفُعْلان أربعة أوزان "أن فُعْلان جاء في الكثير جمعاً لِفَعَل نحو: حَمَل وحُمْلان وجاء "فَعْل على فُعْلان نحو: ثَعْب، وثُعْبان ويأتي في المضعف مثل زق زُقَان[١].

وأن من أوزان فِعْلان فَعَل ويأتي في الأسماء، ثانيه ألف، أصلها واو كتاج وتِيْجَان، ولكن شذ صِنْوان، وغِزْلان ونِسوان[٢].

يرى الواسطي أن فعيل: يأتي في اسم نحو: "قضيب قِضبان، ورغيف ورُغفان".

وكذلك أيضاً أن فِعال من جموع الكثرة مثل كَعْب كِعَاب[٣].

يرى ابن السراج أن "فَعيل اسم للجمع، لا يقاس عليه مثل: عبْدُ، عَبيدُ وجاء فَعْل على فعيل وفعل مثل: ضِرْس وضَريسُ"[٤].

يرى ابن مالك أن "فِعْلى" من أوزان الكثرة السماعية وأن الوزن القياسي بالفتح "فَعْلى" وهذا الوزن ما دل على هلاك أو توجع أو تشتت كـ "قتيل وقتلى". وجريح، و "جرحى" ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى من فعيل. لا بمعنى مفعول كـ "مريض" و "مرضى"[٥].

ويرى الرضي أن "فَعْلى" يأتي على هذا الوزن من الآفات والمكاره التي يصاب بها الحي كـ "القتل" وغيره، حتى صار هذا الجمع يأتي أيضاً لغير فعيل مثل: رجل وحمير فلا يقال حَمْرى وكذلك لا يقال "فَعْلى" في جمع ما انتقل إلى الاسمية من هذا الباب وهو ما دخلته التاء كالذبيحة ليست بمعنى

---

(١) الأصول في النحو، ابن السراج، ج٣، ص ٤٣٦.

(٢) الكامل في النحو والصرف والإعراب، تأليف أحمد قبش، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٧٤م، ص٢٧٤.

(٣) شرح اللمع، ص ٢٢٠.

(٤) الأصول في النحو، ابن السراج، ج٢، ص ٤٣٢.

(٥) شرح الكافية الشافية، تأليف ابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ج٤، ص ١٨٤٣.

المذبوح فقط حتى يقع على كل مذبوح كالمضروب الذي يقع على كل من يقع عليه الضرب، بل الذبيحة مختص بما يصلح للذبح ويعدله من النعم"[١].

يرى سيبويه أن فُعُل بمنزلة الفَعُل؛ لأنه قليل مثل: ما كان على ثلاثة أحرف، فإنه يكسر من أبنية أدنى العدد على "أفعال"، وقد يجاوزون به بناء أدنى العدد فيكسرونه على فعوله، وفعال وفعول أكثر مثل: جُنْد وأجْنَاد وجنود.

وتأتي للواحد والجمع مثل: الفُلْك وقال تعالى: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ [٢] فلما جمع قال تعالى: ﴿وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾ [٣][٤].

ويرى ابن مالك أن "فُعْل" من أوزان الكثرة القياسية فالقياس، ما كان لـــ "أفْعُل" من أوزان الكثرة القياسية فالقياسي، ما كان لـــ "أفْعُل" مقابل "فَعْلاء" ولـــ "فعْلاء" مقابل "أفْعُل" كـــ "أحمر" و "حمراء" وفي "فُعْل" جمع "أفعل" و "فعلاء": "فُعُل" إذا اضطروا إلى ذلك ولم يكن مضاعفاً ولا معتلاً كقول الشاعر طرفة:

أيهـــا الفِتْيـــانُ فِـــي مَجْلِسِـــنا * جرِّدُوا مِنْهـــا وارداً وشُـــقُر[٥]

اضطر إلى حركة فضم الجيم وأصلها، السكون لأنها جمع "نجلا" جردوا الخيل وألقوا عنها جلالها، وأسرجوا استعداداً للقتال. الوارد: الخيول لونها بين الأشقر والأحمر والأسود أي وصف للخيول، الفرس الأشقر: ما أشرب بياضه حمرة[٦].

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي مع شرح شواهده، العالم الجليل عبد القادر البغدادي، صـــاحب خزانة الأدب وشرح مبهمها، محمد نور الحسن ومحمد محيى الدين، ج٢، ص ١٤٢.

(٢) الآية ١١٩ من سورة الشعراء.

(٣) الآية ١٦٤ من سورة البقرة.

(٤) الكتاب، سيبويه، ج٣، ص ٥٧٦.

(٥) ديوان طرفة بن العبد، تقديم وشرح وتعليق الدكتور محمد حمود، دار الفكـــر اللبنـــاني، ط١، ١٩٩٥م، ص ٧٠.

(٦) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ج٤، ص ١٨٣.

يرى الواسطي أن فُعَل نحو: "نُغَر، فقد كُسّر على فِعْلان"[١].

يرى العكبري أن جمع "فُعَل" نحو: ضُرب وعلى فِعلان بالكسر لأمرين أحدها: أن هذا البناء اختص بضرب المسميات وهو الحيوان ولا يكاد يوجد في غيره فخصوه في الجمع ببناء لا يكون لغيره من الثلاثي. ثانيها أن فُعَلا قد يكون مقصوراً من فَعَال وفُعَال يجمع على فِعْلان، نحو: غراب وغِرْبان وأما "رُبع" فشذ جمعه على أرباع حملاً على غيره من الثلاثي"[٢].

يرى الواسطي أن فِعَل في جمع القلة على أفعال: "كجِذع أجذاع" وفي جمع الكثرة على فِعال وفُعول[٣].

ويرى سيبويه أن فِعَل بمنزلة الفعل وهو أقل، وذلك قولك: قِمَع وأقماع، وضِلَع وأضلاع[٤].

ويرى الزجاجي في "فِعَل" جمعه في أقل العدد على "أفعال" وفي الكثير على "فِعال" أو "فُعُول"، وربما انفرد به أحدهما وذلك نحو: جِذْع وأجذاع، عدل، وأعدال، وكتف وأكتاف[٥].

ويرى ابن مالك أن "فِعَل" جمع قياسي من أوزان الكثرة القياسية بشرط أن يكون جمعاً لـــ "فعلة" كـــ "كسرة" ويحفظ "فِعَل" في "فِعَلة" مثل: قام "وقم" وفي "فَعْل" كـــ "قشع" "وقِشع" و "فَعْله" كـــ "قِصْعة" وقصع وفي فعله كـــ "صِمّة" و "صمم". والصمة: الرجل الشجاع. ويحفظ "فِعَل" أيضاً في فعيلة كـــ "بنبقة" و "بنق"، و البنيقة: الشطر المطرد في الشجرة ونحوه[٦].

ويرى سيبويه أن "فُعْل" يكسر من أبنية أدنى العدد على "أفعال"، وقد يجاوزون به بناء أدنى العدد فيكسرونه على فُعُول وفعال "وفُعُول" أكثر وذلك

---

(١) شرح اللمع، ص ٢١٩.

(٢) اللباب، العكبري، ج٢، ص ١٨٢.

(٣) شرح اللمع، ص ٢١٩.

(٤) الكتاب، سيبويه، ج٣، ص ٥٧٣.

(٥) كتاب الجمل في النحو، الزجاجي، ص ٣٧.

(٦) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ج٤، ص ١٨٤٠.

مثل: جُنْد، وأجناد وجنود وأما فِعْله إذا كسرته على بناء أدنى العدد أدخلت التاء وحركت العين بكسرة وذلك قولك: قربان وسدرات"[١].

ويرى الواسطي أن هذه الأوزان أيضاً من جموع الكثرة فُعْل مثل: بُرْد وبُرُود"[٢].

يرى ابن الناظم أن "فِعْلة" من أوزان القلة ولم يطرد في شيء من الأبنية القياسية، وإنما هو محفوظ في نحو: ولد وولدة وشيخ وشيخة وأما "فُعْل" فهو مطرد أحْمر، وحُمْر، وحَمْراء أو تقديراً كأكْمَر، وكُمْر والأكمر: العظيم الكمرة وهي: حشفة الذكر"[٣].

ويرى سيبويه في "فعائل" إذا كانت عدد حروفه أربعة وفيه هاء التأنيث وكان على فعيلة، فإنه يكسر على فعائل وذلك نحو صحيفة صحائف وأما وزن "فعيلا"، فإنه يكسر على "أفعلاء" وذلك مثل شديد وأشِداء، و شحيح وأشِحاء[٤].

ويرى الزجاجي أن "أفعلاء شرطه أن يكون اسماً إذا كان مشدداً، أو معتلاً مثل: عزيز وأعزاء، وغني وأغنياء"[٥].

[تلاحظ الباحثة أن الواسطي] لم يذكر هذا الوزن وعند ابن مالك "أن فعائل يأتي في جمع فعيل فلم يأتي في الجنس ولكنه بمقتضى القياس في العلم المؤنث كـــ "سعائد" جمع سعيده علم امرأة"[٦].

---

(١) شرح اللمع، ص٢٢٠.

(٢) الكتاب، سيبويه، ج٣، ص ٥٨.

(٣) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام العلامة حجة العرب جمال الدين محمد بن مالك صاحب الألفية، حققه وضبطه الدكتور عبد الحميد محمد عبد الحميد، بيروت، ص ٧٧٠.

(٤) الكتاب، سيبويه، ج٣، ص ٦٣٤.

(٥) كتاب الجمل في النحو، الزجاجي، ص٣٧٣.

(٦) شرح الكافية الشافية، ج٤، ص ١٨٦٦.

ويرى سيبويه أن "فُعلاء"، شبه بفعيل من "الصفات" نحو: شاعر وشعراء، ولكنه يرى أن هذا الوزن ليس من القياس المتمكن، وهي بمنزلة "فُعَلة" من الصفات مثل: نُفساء، ولم يذكر فَعْلاء"[١].

وأيضاً أن الواسطي لم يذكر هذه الأوزان "فُعْلاء، وفَعْلاء".

ويرى ابن الناظم أن "فُعَلاء" هو مقيس في "فَعِيْل" صفة لمذكر عاقل بمعنى "فاعل" غير مضاعف، ولا معقل اللام، نحو: ظريف، وظرفاء، وكثر فيما دل على مدح مثل: عاقل وعقلاء، وصالح وصلحاء، ويحفظ فعلاء في نحو: جبان و "جُبناء" أما "فَعْلاء" ينوب عن "أفْعِلاء"[٢].

ويرى ابن مالك: "أن فُعَلاء إن لم يضاعف ولم يُعَل ولم يشذ جمعه على "فُعُول" كـــ جند وجُنود وبُرد وبُرُود فإن ضوعف كـــ "خُفّ"، أو أُعل كـــ "حوت" لم يجمع على "فُعُول" إلا ما شذ من القاعدة مثل الخُصّ وهو الدرس خصوص أي شاذ"[٣].

يرى سيبويه: "إذا كانت الصفة على أربعة أحرفٍ فإن تكسيره على فُعّل وفُعّال، إما إن كان "فاعلاً" فإنك تكسّره على فُعّل نحو: قوّم وشُهّد، وأيضاً يكسرونه على فُعّال وذلك مثل: شُهّاد وجُمّال ورُكّاب"[٤].

ويرى الزجاجي أن ما كان نعتاً للمذكر فتكسيره على "فُعّل" وفُعّال نحو ضارب وضُرّب وضُرّاب، وأما ما كان لمؤنث جمعه على "فواعل فرقاً بين المؤنث والمذكر مثل: ضاربة وضوارب وذاهبة وذواهب"[٥].

ويرى الواسطي أن هذه الأوزان من جموع الكثرة القياسية مثل: "شُهّاد في جمع شاهد (وهذا المثال ذكر).

---

(١) الكتاب، سيبويه، ج٣، ص ٦٣٢.

(٢) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص٧٧٨.

(٣) شرح الكافية الشافية، حققه عبد المنعم محمد، ج٤، ص ١٨٥٣.

(٤) الكتاب، سيبويه، ج٣، ص ٦٣١.

(٥) كتاب الجمل، الزجاجي، ص ٣٧٦.

وأيضاً ذكر الواسطي أن "فَعَلة وفُعَلة" من جموع الكثرة مثل: "كفرة وعُراة"[١].

ويرى الصبان: "أن "فُعَلة" من أوزان جموع الكثرة بضم الفاء وهو متطرد في فاعل وصفاً لمذكر عاقل معتل اللام نحو: رام ورُماة وشاع نحو كامل وكَملة أي من أمثلة جمع الكثر فَعَلة بفتح الفاء وهو مطرد في فاعل وصفاً لمذكر عاقل صحيح فخرج نحو: حذر وحائض، وسابق، وصف لفرس، ورام فلا يجمع شيء منها على فَعَلة، شذ، سيد وسادة وخبيث، وخبثة، وبر، وبررة، وناعق ونعقة وهي الغربان"[٢].

لم يذكر الواسطي أوزان جموع الكثرة كلها حتى التي ذكرها لم يشرحها شرح مفصل وإنما اعتمد على الوزن والمثال فقط.

التصغيـــر:

يرى الواسطي: "أن التصغير على ثلاثة أقسام: تقليل الكثير كدريهمات، وتصغير كبير "كجُبَيْل"، وتقريب ما بين الشيئين كقولك: "السماء فويقنا"[٣].

ويرى سيبويه: "أن التصغير هو الكلام على ثلاثة أمثلة فُعَيّل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل"[٤].

ويرى العكبري: "أن التصغير هو التحقير، ويقع في الكلام على ثلاثة أضرب، أولاً: تحقير ما يتوهم عظيماً مثل: رُجَيْل وثانياً تقليل ما يتوهم كثيراً مثل: دريهمات وثالثاً: تقريب ما يتوهم بعيداً، مثل: قُبيل العصر وبعيد الفجر"[٥].

---

(١) شرح اللمع، ص ٢٢١.

(٢) حاشية الصبان، ج٤، ص ١٨٦.

(٣) شرح اللمع، ص ٢ض٢٥١.

(٤) الكتاب، سيبويه، ج٢، ص ١٥٨.

(٥) اللباب، العكبري، ج٢، ص ١٥٨.

ويرى ابن عصفور: "أن التصغير يأتي على خمسة معاني: أحدها: تحقير شأن الشيء مثل: زُبَيْد وثانيها: تقليل ذاته نحو: بعيل، وثالثها: تقليل عدد نحو: دُريهمات، ورابعها: تقريب للزمان مثل: قُبيل العصر، خامسها: تقريب المنزلة مثل: صُديقي[١].

ويرى ابن هشام أن التصغير له ثلاثة أبنية [كما ذكرها سيبويه وزاد عليه] حيث قال: "لا بد في كل تصغير من ثلاثة أعمال ضم الأول وفتح الثاني واجتلاب ياء ساكنة ثالثة"[٢].

وأيضاً أن التصغير "هو ظاهرة لغوية معروفة تحتاجها اللغات لأغراض معينة"[٣].

ويرى سيبويه: أن التصغير إذا كان على أربعة أحرف يُصغّر على وزن فُعيعل، وأما فُعَيْعِيْل ما كان على خمسة أحرف وكان الرابع منه واواً، أو "ألفاً" أو "ياء" نحو: مصباح في التصغير مصيبيح، وأن التصغير ما كان على أربعة أحرف إنما يجيء على حال مكسّرة في التحرك والسكون ويكون ثالثه حرف لين[٤].

وهذا ما ذهب إليه الواسطي ويرى ابن هشام في تصغير الرباعي أن يكون على مثال: فعيعل مثل جعفر: جُعيفر، وإن شئت قلبت الواو ياء وأدغمت ياء التصغير فيها وتقول في قسور: قسيور وأما عجوز فتقول فيها: عُجيّز، ولا يجوز بإظهار الواو لأنها ساكنة[٥].

---

(١) المقرب، ابن عصفور، ج٢، ص ٨٠.

(٢) أوضح المسالك، ج٤، ص ٣١٧.

(٣) التطبيق الصرفي: عبده الراجحي، أستاذ العلوم اللغوية بجامعة الإسكندرية، بيروت، دار النهضة العربية، ص٢١٩.

(٤) الكتاب، سيبويه، ج٣، ص ١٥٨، شرح اللمع، ص ٢٥١.

(٥) شرح جمل الزجاجي، ابن هشام، ط٢، ص٣٢٦.

ويرى سيبويه في تصغير الاسم ما كان على خمسة أحرف مثل "سفرجل" وتصغر على سُفَيْرج ويمكن الإلحاق في كل اسم ياء قبل آخر الحروف عِوضاً[١].

ويرى العكبري في الخماسي الذي كله أصول نحو: "سَفرجل" يحذف منه الحرف الخامس؛ لأن الخمسة أكثر الأصول، وياء التصغير صارت كالأصلي؛ لأنها دلّت مع الصيغة على معنى عند التكبير[٢].

وكذلك ذهب الواسطي إلى ما ذهب إليه سيبويه في تصغير الاسم الخماسي[٣].

ويرى ابن يعيش أن الخماسي ثقيل جداً لكثرة حروفه فلم يزد ثقلاً بزيادة ياء التصغير، وتغيير بضم أوله، وكسر ما بعد يائه، وذلك مما يزيده ثقلاً فإذا أُريد تصغيره حذف منه حرف حتى يرجع إلى الأربعة ثم يصغر بمثال الرباعي، وهو "فعيعل" [كما ذكر][٤].

ويرى الواسطي أن الجمع على ضربين: " قليل وكثير فالقليل تصغيره على لفظه تقول في أجمال: أجيمال، وإنما صُغّر جمع القلة على لفظه؛ لأنه يشبه الآحاد من أنك تفسر به العدد نحو: ثلاثة أكلب، وأصل العدد أن يفسر بالواحد في نحو أحد عشر درهماً، فلما فسّر العدد بهذا الجمع عُلم أنّه أشبه الآحاد.

وأما الكثير فإنك تردّه إلى واحده، فتصغّر الواحد، وتجمعه بالواو والنون إن كان مما يعقل فتقول في جعافر: جُعيفرون صغّرت جعفراً، وتقول هي مساجد: مسيجدات صغرت مسجداً، وردت ألفاً وتاء"[٥].

---

(١) الكتاب، سيبويه، ج٣، ص ٤٦٢.

(٢) اللباب، العكبري، ج٢، ص ١٦٣.

(٣) شرح اللمع، ص٢٥١.

(٤) شرح المفصل، ج٥، ص ١١٦.

(٥) شرح اللمع، ص٢٥٥.

ويرى العكبري "في تصغير جمع التكسير في حالة الكثرة رددته إلى جمع القلة إن كان له جمع قلة نحو: "جمال" تقول في تصغيره "أجيمال" فترده إلى أجمال ثم تصغر وإنما كان ذلك، لأن التصغير تقليل فلم يجتمع مع ما يدل على الكثرة. فإن لم يكن له جمع قلة جمعته بالألف والتاء نحو: دُريهمات ورجيلات [١].

ويرى المبرد: أن التصغير لا يخرج من مثال: فليس، ودريهم ودنينر فإن كانت في آخره زيادة لم "يعتد" بها، وصغر على أحد هذه الأمثلة ثم جيء بالزوائد[٢].

ويرى الواسطي في تصغير "الأسماء المركبة كحضرموت وبعلبك تصغر الصدر وهكذا المضاف يُصغّر الاسم الأول فتقول في غلام زيد: غليم زيد، فإن صغّرت اسماً وابناً وأخواتهما من الأسماء العشرة قلت في تصغيرها سُمّي"[٣].

في ذلك قال سيبويه: "هذا باب تحقير كل اسم كان من شيئين أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد، زعم الخليل أن التحقير إنما يكون في الصدر؛ لأن الصدر عندهم بمنزلة المضاف والآخر بمنزلة المضاف إليه؛ إذ كان شيئين، وذلك قولك في حضرموت: حضير موت وأيضاً قال هذا باب ما ذهبت لامه وكان أوله ألفاً موصولة فمن ذلك اسم وابن تقول: سُمي وبُني"[٤].

ويرى محمد علي السراج: "في تصغير كل من المركب الإضافي والعددي يصغر صدره دون عجز فيقال في عبيد في عبد الله وخميسة في خمسة عشر وهو تصغير خاص بالأسماء المتمكنة فلا تصغر المبنيات وقد شذ تصغير الذي والتي فيقال اللُّذيا واللُّتيا"[٥].

---

(١) اللباب، العكبري، ج٢، ص ١٧٧.

(٢) المقتضب، للمبرد، ج٢، ص ٢٣٤.

(٣) شرح اللمع، ص ٢٥٥.

(٤) الكتاب، سيبويه، ج٣، ص ٤٥٤، ٤٧٥.

(٥) اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب والنحو والصرف، محمد علي السراج، راجعه خير الدين شمس الدين باشا، ط١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، دمشق، ص ١٢٤.

ويرى السيوطي: "أن صورة المصغر مثل: صورة المكبر ويكون الفرق بينهما بالتقدير مثل: مبيطر ومسيطر أسماء فاعل في بيطر وسيطر فإذا صغرتها حذفت الياء لأنها أولى بالحذف ثم جيئت بياء التصغير مكانها[١].

النســـب:

ويرى الواسطي في النسب: "إذا نسبت إلى الاسم فهو على ضربين تدعه على حاله وتزيد ياءً مُشددة مكسور ما قبلها فتقول في زيد: زيدي، وفي جعفر: جعفري، وإنما زدت ياء؛ ليكون فرقاً بين ياء الإضافة وياء النسب؛ لأنك لو قلت: زيدي لفهم أنك أضفته إلى نفسك"[٢].

ويرى سيبويه: "أن النسب إلى كل اسم مكوّن من أربعة أحرف وكان آخره ياء ما قبلها مكسور، وكان الاسم بهذه الصفة أذهبت الياء إذا جئت بياء النسب لأنه لا يلتقي حرفان ساكنان، ولا تحرك الياء؛ لأن الياء إلا كانت في هذه الصفة لم تنكسر ولم تنجر ولا تجد الحرف الذي قبل ياء الإضافة إلا مكسور فمن ذلك مثل: "رجل من بني ناجية" في النسب "ناجي" في "أدْل" "أدلى".

وإذا كان الاسم من ثلاثة أحرف مثل: هدى في النسب هدويٌّ منعهم من الياء إذا كانت مبدلة استثقالاً، لإظهارها أنهم لم يكونوا ليظهروها إلى ما يستخفون، إنما كانوا يظهرونها إلى توالي الياءات والحركات وكسرتها، وإذا أضفت إلى فعل لم تغيره"[٣].

ويرى الواسطي أيضاً في النسب إذا كان آخره ألفاً في مثل: عصى أو ياء في مثل رحيّ فالنسب إليها تقلب الألف واواً سواء كانت منقلبة عن ياء أو عن واو، فعصا من الواو، ورحى من الياء كقولك: عصوان ورحيان، وإنما

---

(١) كتاب الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، راجعه: فائز ترحيني، ط١، (١٤١٥هـ- ١٩٨٤م)، دار الكتاب العربي، ج٢، ص ١٥٨.

(٢) شرح اللمع، ص ٢٤٢.

(٣) الكتاب، سيبويه، ج٣، ص ٣٤٠.

لم ترد (رحى) إلى الياء في النسب لاجتماع الياءات، فكان يجيءُ منه رحيٌّ، فثقل اللفظ عليهم فقلبوا الألف واواً.

وإذا كانت الألف رابعة، فلا تخلو أن تكون للتأنيث كحبلى أو أصلية كمرمى، أو ملحقة كمغزى فأما إن كانت للتأنيث فالأجود أن تحذف في النسب، كما تحذف تاء التأنيث فتقول: حُبليّ، ودينيٌّ، ويجوز: حُبْلَويّ ودُنْيَويّ، فأما الألف الأصلية في نحو: مرمى، ومغزى فالأجود أن تقلبها واواً ولا تحذفها فتقول: مَرْمَويّ، ومَغْزَوِيّ، ويجوز حذفها تشبيهاً بحُبْلى تقول: مَرْمِيٌّ"[1].

ويرى ابن هشام في حذف آخر الاسم عند النسب في حالة الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً نحو: كرسي في النسب كرسيٌّ، فيتحد لفظ المنسوب والمنسوب إليه. ولكن يختلف التقدير، ونحو: مرميّ، أصله مَرْمَويّ قلب الواو ياء والضمة كسرة؛ وأدغمت الياء في الياء، فإذا نسبت إليه قلت مَرْمَويٌّ، وإذا وقعت بعد حرفين حذفت الأولى فقط، وقلبت الثانية ألفاً ثم الألف واواً مثل: أمية أمويّ، وإذا كانت بعد حرف لم تحذف منهما بل تفتح الأولى وتردها إلى الواو إن كان أصلها الواو تقلب الثانية واواً فتقول في طي طوويٌّ[2].

يرى الواسطي في حكم الملحق إن كانت الألف خامس "فلا بد من حذف الألف في مثل قرْقريّ وإنما وجب الحذف؛ لأنك كنت في الرابعة مخيراً بين الإثبات والحذف فلما وقعت خامسة وجب الحذف"[3].

ويرى ابن هشام في وجوب الرد وعدمه في حالة التثنية حيث قال إذا نسبت إلى ما حذفت لامه؛ رددتها وجوباً في مسألتين:

أحدهما: أن تكون العين معتلة مثل: شاه أصلها شوْهه بدليل شياه فتقول: شاهيٌّ.

---

(١) شرح اللمع، ص ٢٤٢.

(٢) أوضح المسالك، ابن هشام، ج٤، ص ٣٣٢.

(٣) شرح اللمع، ص ٢٤٣.

ثانيها: أن تكون اللام قد ردّت في تثنية؛ كأب وأبوان؛ أو في جمع التصحيح كسنة وسنوات أو سنهات فتقول: أبويٌ، وسنويٌ أو سهميّ وفي ذو وذات ذوويٌ، لأمرين اعتلال العين ورد اللام في تثنية ذات قوله تعالى: ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾[1][2].

ويرى سيبويه في النسب إلى الاسم المحذوف فاؤه عدم الرد مثل: "عده، وزنة فإذا نسب قلت: عديّ وزنيّ أي لا تردّه إلى أصله لبعدها من ياءي النسب، لأنها لو ظهرت لم يلزمها ما يلزم اللام لو ظهرت من التغيير لوقوع الياء عليها، ولا تقول: عدويّ فتلحق بعد اللام شيئاً ليس من الحرف يدل على ذلك التصغير، وفي النسب إلى شية: وشوّيّ لم تسكن العين كما لم تسكن الميم"[3]، واختار الواسطي هذا الرأي.

ويرى ابن السراج في النسب إلى المحذوف فاؤه له رأيين: أن تكون الفاء وحدها من حروف اللين في الاسم والآخر: وأن يجتمع فيه حرفا لين فتكون فاؤه ولامه معتلتين فالأول: إذا نسب إليه لم ترد الفاء لبعدها من حروف الإضافة مثل: عدة: عديٌ وفي زنه زنيٌ، وأما الذي فاؤه وعينه معتلتان، فإذا نسبت إليه رددت الفاء"[4].

وافق سيبويه العكبري في حذف فاء الكلمة عند النسب[5].

ويرى الأخفش: "إذا رددت المحذوف رددت الكلمة إلى أصلها وأصلها وشْيّة فتقول: وُشْيّ"[6].

---

(١) الآية ٤٨ من سورة الرحمن.

(٢) أوضح المسالك، ابن هشام، ج٤، ص ٣٣٧.

(٣) الكتاب، سيبويه، ج٣، ص ٣١٩، شرح اللمع، ص ٢٤٧.

(٤) الأصول، ابن السراج، ج٣، ص ٨٠.

(٥) موافقته في كتابه اللباب، ج٢، ص ٦٠٥.

(٦) راجع رأي الأخفش في شرح الشافية، للرضي، ج٢، ص ٦٠.

فَعيلة وفُعيلة:

يرى الواسطي في النسب إلى فَعيلة وفُعيلة "فلا بد من حذف الياء مع الهاء مثل: حنيفة حنفيّ وكذلك خُريبة وأما في طويلة تحذف التاء فقط لأنها معتلة لذلك لم تحذف الياء"(١).

ويرى المبرد في النسب إلى فَعيلة وفُعيلة بجواز إثبات الياء وحذفها على الجواز كما في عقيل تقول: عقيل وقُسير تقول: عقيليّ وعقليّ وقُسري وقيسري"(٢).

ووافق الواسطي ابن يعيش في حذف الياء مع التاء(٣).

ويرى الواسطي إذا نسبت إلى الاسمين المركبين مثل حضرموت، وبعلبك فتقول: حضريٌّ وبعليّ وإذا نسبت إلى الاسم المضاف مثل غلام زيد فالنسب أيضاً إلى الأول إلا أن يخاف اللبس فينسب إلى الثاني فتقول في ابن الزبير زُبَيْريٌّ(٤).

الإمـــــالة:

يرى الواسطي أن الإمالة "أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء"(٥).

وافق ابن السراج الواسطي في تعريف الإمالة(٦).

ويرى سيبويه في "إمالة الألف، أن الألف تُمال إذا كان بعدها حرف مكسور. وذلك قولك: عابدُ وعالمُ، وإذا كان بين أول حرف من الكلمة وبين الألف حرف متحرك، والأول مكسور نحو: "عِمَاد" أملت الألف، لأنه لا يتفاوت ما بينهما حرف، وكذلك إن كان بينه وبين الألف حرفان الأول ساكن؛

---

(١) شرح اللمع، ص ٢٤٩.

(٢) المقتضب، المبرد، ج٣، ص ١٣٦.

(٣) رأي ابن يعيش في كتابه المفصل، ج١، ص ٤٤٥.

(٤) شرح اللمع، ص ٢٤٩.

(٥) شرح اللمع، ص ٢٨٠.

(٦) موافقة ابن السراج في كتابه الأصول، ج٣، ص ١٦٠- ١٦٣.

لأن الساكن ليس بحاجز قويّ، وإنما يرفع لسانه عن الحرف المتحرك رفعة واحدة كما رفعه في الأول، فلم يتفاوت الحرفان حيث قلت "صويق" والصيق: الغبار الملتف المتكاتف المرتفع.

والإمالة في الفعل لا تتكسر إذا قلت: غَزَا، وصفاً- وما يميل لغير قياس وهو شاذ وذلك مثل الحجّاج إذا كان اسماً لرجل وذلك لأنه كثُر في كلامهم فحملوه على الأكثر، لأن الإمالة أكثر في كلامهم"(١).

يرى الواسطي الإمالة للفعل قال: "فالإمالة في جميع الفعل شائعة لتصرفه والإمالة ضرب من التصرف"(٢).

"والحروف التي تمنعها الإمالة سبعة هي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء والغين والقاف والخاء إذا كان حرف منها قبل الألف والألف تليه"(٣).

وكذلك وافق الواسطي سيبويه في الحروف التي تمنع الإمالة(٤).

يرى الواسطي وابن السراج أن الأسباب التي يمال لها ستة: أن يكون قبل الحرف أو بعده ياء أو كسرة، أو يكون منقلباً أو بمثله للمنقلب، وهذه الإمالة تجوز:

الأول: ما أُميل من أجل الياء، وذلك مثل: شَيْبَان وقَيْس، وعَيْلان، وكيّال، وبيّاع، وأهل الحجاز لا يميلون هذا ويقولون: شَوْكُ "السَيْال" أو ميل حرف متحرك.

الثاني: ما أُميلم من أجل كسرة قبله أو بعده. فأما ما أُمِيْل لكسرة قبل، فإذا كان بين أول الحرف من الكلمة وبين الألف حرف متحرك والأول مكسورة أملت الألف، وكذلك إن كان بينه وبين الألف حرفان الأول ساكن، وذلك مثل: سِرْيال.

---

(١) الكتاب، سيبويه، ج٤، ص ١١٧.

(٢) شرح اللمع، ص ٢٨١.

(٣) الكتاب، سيبويه، ج٤، ص ١١٩.

(٤) شرح اللمع، ص ٢٨١.

الثالث: ما انقلب من ياء يمال لأنه من ياء نحو: ناب، ومال وباع، وإذا جاوزت الأسماء أربعة أحرف أو جاوزت من بنات الواو فالإمالة مستتبة لأنها من مواضع تصير فيها ياءات.

الرابع: ما أشبه بالمنقلب من الياء كل شيء من بنات الواو والياء كانت عينه مفتوحة تُمال ألفه، أما ما كان من بنات الياء فتمال ألفه لأنها في موضع "ياء" وبدل منها، وأما بنات الواو فسموها بالياء لغلبة الياء على هذه اللام إذا جاوزت ثلاثة أحرف وقد يتركون الإمالة فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو نحو: قِفا.

الخامس: ما يُمال لأن الحرف الذي قبل الألف تكسر في حال أعنى في فعلت وذلك نحو: طاب وهي لغة الحجاز.

السادس: الإمالة لإمالة يقولون: رأيت عماداً؛ فيميلون الألف في النصب لإمالة الألف الأولى(١).

ويرى الحيدرة أن الإمالة هي: "صرف الشيء عن ما هو عليه إلى وجه آخر وهي مختصة من الحروف بالألف، ومن الحركات بالفتحة؛ فالألف تُمال إلى نحو الياء والفتحة تُمال إلى نحو الكسرة وذلك في مثل: عالم وسالم.

وأما ما يجوز أن يُمال من الكلام كله، فكل كلمة فيها ألف ساكن ليس فيها حرف من حروف الاستعلاء قبل الألف إذا لزمت إحدى ثلاث شرائط:

١- أن تكون منقلبة في ياء من الاشتقاق نحو: باع وسار.

٢- أن تقع الألف في الاسم ثانية أو ثالثة بعدها كسرة فتُمال سواء كانت الكسرة بناء أو إعراباً فتقع الألف زائدة ثانية أو ثالثة في الرباعي نحو: عالم وكافر ونحوهما.

٣- أن تقع الألف متطرفة في الفعل أو الاسم في ثلاثة أو رباعي أو خماسي أو سداسي إذا كانت تكتب بالياء فإنه يمال مثل: "رمى"(٢).

---

(١) الأصول في النحو، لابن السراج، ج٣، ص ١٦٠- ١٦٣، وشرح اللمع، ص ٢٨٠.

(٢) كشف المشكل في النحو، ص٦٢٥.

ويرى ابن يعيش أن الإمالة هي: مصدر أمِلته أميْلهُ مال الحاكم إذا عدل عن الاستواء، وكذلك الإمالة في العربية عدول بالألف عن استوائه وجنوح به إلى الياء فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة وبين مخرج الياء"[1].

(١) شرح المفصل، لابن يعيش، ج٩، ص ٥٩.

المبحث الثاني

أشياء أخرى

ما لا ينصرف:

يرى الواسطي: "وأصل الأسماء كلها الصرف، فيجب أن يدخلها جميع الإعراب والأسباب المانعة من الصرف تسعة"(١).

يرى ابن الحاجب: "غير المنصرف: ما فيه علتان من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما وهي: عدل، ووصف، وتأنيث، ومعرفة، وعجمة، ثم جمع وتركيب والنون زائدة من قبلها ألف ووزن فُعَل وهذا القول تقريب مثل: عمر، وأحمر، وطلحة، وزينب، وإبراهيم، ومساجد، ومعدي كرب، وعمران وأحمد. وحُكمه: أن لا كسر ولا تنوين"(٢).

ويرى السيوطي "الأصل في الاسم الصرف وإنما يمنع منه لشبهه بالفعل بكونه فرعاً من جهتين من الجهات الآتية كما أن الفعل فرع عن الاسم من جهتين إحداهما: أنه مشتق، والأخرى: أنه يفتقر إليه وعلل منع الصرف عدها الجمهور تسعاً وبعضهم عشراً"(٣).

وقد اختلف النحاة "في ساكن الوسط منهم من يصرفه ومنهم من لا يصرفه".

يرى سيبويه "وأما نوح، وهود، ولوط فتنصرف على كل حال لخفتها"(٤).

---

(١) شرح اللمع، ص١٩٩.

(٢) الكافية في النحو، ج١، ص ٨٨.

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج١، ص ٨٧.

(٤) الكتاب، سيبويه، ج٣، ص٢٣٥.

يرى أبو حيان "إذا كان ساكن نحو: نوح فأكثر النحاة على الصرف تحرك الوسط أو سكن صرح بذلك السيرافي وابن برهان وابن خروف، وأجاز عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة وعبد القاهر الجرجاني فيه الصرف والمنع"(١).

يرى الواسطي: "إذا سميت رجل بحسّان وسمّان إن اشتققته من السمن أو الحسن صرفت الاسم، لأن النون من نفس الكلمة وليست زائدة وإن اشتققته من الحسن والسمن لم تصرف؛ لأن الألف والنون زائدتان(٢).

ويرى سيبويه: "وإذا سميت رجلاً: طحّان، أو سَمّان "كما ذكرت" أو تبّان من التبن صرفته في المعرفة والنكرة؛ لأنها نون من نفس الحرف، وهي بمنزلة دال حماد"(٣).

يرى الواسطي "يمنع الاسم من الصرف إذا كان وصف مثل عطشان أو ما يلحق الإعلام مثل عثمان".

"وأما عُدل النكرة فهو في العدد من واحد إلى عشرة وهو بلفظين فهذا لا ينصرف معرفة ولا نكرة"(٤).

وقد اختلفوا لِمَ لَمْ يصرف.

فسيبويه يرى: "لأنه وصف وهو معدول والدليل أنه وصوف قوله تعالى: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ (٥) فوصف بالنكرة(٦).

ويرى الأعلم(٧): "إلى أنهَّا لم تنصرف للعدل، ولأنها لا تدخلها التاء، ولا يقال: ثلاثة، ولا مثلثة، فضارعت أحمر، وذهب الفراء "إلى أن منعها

---

(١) الارتشاف، ج٣، ص ٢٣٥.

(٢) شرح اللمع، ص ٢٠١.

(٣) الكتاب، سيبويه، ج٣، ص ٢١٧.

(٤) شرح اللمع، ص ٢٠١.

(٥) الآية ١ من سورة فاطر.

(٦) راجع سيبويه في الكتاب، ج٣، ص٢٢٥.

(٧)الأعلم هو: يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري الأندلسي أبو الحجاج، معجم المؤلفين، ج٤، ص١٦٢.

للعدل والتعريف بنية الألف، واللام، قال: لأنَّ ثلاث يكون للثالث والثلاثة... الخ"[١].

يرى الواسطي في حكم ما لا ينصرف من أسماء البلاد.

"أسماء البلاد على ثلاثة أضرب: ضرب اعتزموا على صرفه مثل: "حنين" و "بدر"، وضرب على ترك صرفه مثل: عمان، وأصبهان، وضرب صرفوه تارة لم يصرفوه أخرى مثل: "قباء" ومن اعتقد أنه اسم بلدٍ صرفه والأكثر في واسط الصرف.

وأيضاً أسماء القبائل على ثلاثة أقسام:

قسم نسبوه إلى الأب مثل: "حُمير" وأخر نسبوه إلى الأم مثل: "سلول" ويجوز أن يعتقد أنه اسم الأب والحيّ فيصرف، والثالث صرف تارة ولم يصرف أخرى نحو: ثمود وسبأ فمن صرف فهو اسم الحيّ ومن لم يصرف اعتقد أنه اسم قبيلة خفية التعريف والتأنيث"[٢].

تلاحظ الباحثة أن الواسطي أخذ هذا الحكم من سيبويه.

الموصول والصلة:

يرى الواسطي أنّ الأسماء الموصولة على ضربين: "اسم لا يحتاج إلى صلة واسم يحتاج إلى صلة تبينه، والأول نحو: زيد والرجل فهذا الاسم على ضربين: ضرب يدل على نفسه فقط نحو: زيد فتقول: قام زيد، والثاني يدل على الجنس نحو: الرجل والإنسان قالوا: كثر الدرهم والدينار وليس يريدون درهماً واحداً، و الثاني ما لا يقوم بنفسه دون صفة تبينه وذلك يكون في الأسماء والحروف، والأسماء الموصولة ستة: الذي، والتي، وتثنيتهما، وجمعهما ومن، وما، وأيٌّ، والألف واللام بمعنى الذي"[٣].

---

(١) همع الهوامع، ج١، ص ٨٦.

(٢) شرح اللمع، ص ٢١١.

(٣) نفس الكتاب، ص ٢٣١.

ويرى العكبري أن الأسماء الموصولة على ضربين: أسماء وحروف "فالأسماء الذي والتي وفروعهما، ومن وما وأي، وأما الحروف ما وأنّ الثقيلة والخفيفة وسميت هذه موصولات لأنها نواقص تتم بما توصل"[١].

ويرى ابن الخبّاز[٢] أن حد الموصول "ما لا بد له في تمامه اسماً من جملة يشفع بها والجملة تسمى صلة لأنها وصلته ويسمى ما لحقته موصولاً، لأنه وصل بها"[٣].

ويرى الواسطي في الذي أن الألف واللام فيها وفي التي زائدة وليست للتعريف فأما الذي ففيها لغات "الذي مشددة، والذي مخفف، والذِ، والذْ"[٤].

يرى الكوفيون أن الذُال من الذي ومن (ذا) هي اسم"[٥].

وقد اعترض عليهم الواسطي وقال هذا خطأ لأن تصغيرهم الذي: اللّذيا وليس يصغر ما هو أقل من ثلاثة أحرف".

وأما التي "فتثنيتها في الرفع: اللتان وفي النصب والجر: اللتين وجمعهما اللاتي، واللاَّئي، وجمع اللاتي اللَّواتي[٦].

وأما مَنْ فعلى ثلاثة أضرب: للاستفهام من عندك؟ وللجزاء من يكرمني أكرمه، وبمعنى الذي: من عندك أكرمه[٧].

ويرى ابن هشام أن مَنْ لها أربعة مواضع تكون استفهاماً (كما ذكرت) وتكون خبراً كقولك من قصدني زيد ومن زادني عمرو، وتكون جزاء

---

(١) اللباب، العكبري، ج٢، ص ١١٣.

(٢) ابن الخباز: أحمد بن الحسين بن أحمد بن سمال بن منصور بن علي. انظر الأعـــلام، للزركلـــي، ج١، ص ١١٤.

(٣) توجيه اللمع، للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام، (ط١، ١٤٢٣هـــ- ٢٠٠٢م)، ص٥٤٨.

(٤) شرح اللمع، ص ٢٣١.

(٥) راجع الإنصاف، ج٢، ص ٦٦٩.

(٦) شرح اللمع، ص ٢٣٢.

(٧) نفس الكتاب، ص ٢٣٢.

(وذكرت أيضاً)، وتكون نكرة يلزمها النعت مثل مررت بمن محسن لك أي بإنسان محسن"[١].

ويرى الزجاجي أن "أيٌّ" اسم معرب، وهو مضاف إلى ما بعده ولا يكاد يفرد، وسبيله في الصلة سبيل ما، ومن والذي إذا كان خبراً"[٢].

ويرى الواسطي أن "أيٌّ" على ثلاثة أقسام: "للجزاء والاستفهام وبمعنى الذي"[٣].

وأما ما فلها تسع مواضع هي "تكون استفهاماً نحو قولك: ما صنعت؟، وتكون جزاء ما تصنع أصنع مثله، وتكون خبراً فتقع على ما لا يعقل كقولك: ما أكلت الخبز، وتكون نكرة يلزمها النعت كقولك مررت بما معجب لك أي شيء معجب لك، وتكون مع الفعل بتأويل المصدر كقولك بلغني ما صنعت وتكون زائدة فهي على ضربين فأما أحد الضربين فلا تحيل فيه إعراباً ولا معنى كقوله عز وجل: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [٤] والضرب الآخر يتغير فيه الإعراب مثل: أن زيداً قائم، وتكون تعجباً كقولك: ما أحسن زيداً، وما أكرم عمراً، وتكون ظرفاً لا تيك ما طلع الفجر[٥].

النـــونان:

يرى الزجاجي "أنّهما تدخلان على الأفعال المستقبلة؛ والمشددة أبلغ في التوكيد من الخفيفة فلا تدخلان على واجب إلا في الشعر، وإذا دخلت النون الثقيلة أو الخفيفة على فعل ذهب معهما الإعراب، وبُني ما قبلهما على الفتح إلا في موضعين: في جماعة المذكر، فإنك تبني ما قبلهما على الضم لتدل

---

(١) شرح جمل الزجاجي، ص ٣٨٥.

(٢) الجمل في النحو، الزجاجي، ص ٣٦٧.

(٣) شرح اللمع، ص ٢٣٣.

(٤) من الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٥) شرح جمل الزجاجي، ابن هشام، ص ٣٨٤.

على سقوط "الواو" وفي الواحد المؤنث فإنك تكسر ما قبلهما ليدل على سقوط ياء التأنيث"[١].

ويرى ابن الخباز "وهما ثقيلة وخفيفة، والخفيفة أصل؛ لأن الثقيلة أزيد منها لفظاً ومعنى، والزيادة طارئة عارضة فالعاري من الزيادة هو الأصل، ولا يخلو الفعل الذي يدخلان عليه من أن يكون مضارعاً أو أمراً ولا يدخلان على الماضي، لأنه ثابت ومتحقق"[٢].

يرى الواسطي أن النون الخفيفة لا تدخل على فعل الاثنين وجماعة النسوة"[٣].

"ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة، نحو "أفعلان وأفعلنان" بالنون الخفيفة، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصري، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخالها في هذين الموضعين وأجمعوا .

وأما الكوفيون فاحتجوا أن هذه النون الخفيفة مخففة من الثقيلة، وأجمعنا على أن النون الثقيلة تدخل في هذين الموضعين فكذلك الخفيفة، وأن هذه النون إنما دخلت في القسم والأمر والنهي والاستفهام والشرط بإما لتوكيد الفعل المستقبل، فكما يجوز إدخالها للتوكيد على كل فعل مستقبل وقع في هذه المواضع وأما البصريون فاحتجوا إنه لا يجوز دخول نون التوكيد الخفيفة في هذين الموضعين، وذلك لأن نون الاثنين التي للإعراب تسقط؛ لأن نون التوكيد إذا دخلت على الفعل المعرب أكدت فيه الفعلية فردته إلى أصله وهو البناء"[٤].

---

(١) الجمل في النحو، للزجاجي، ص ٣٥٦.

(٢) توجيه اللمع، ابن الخباز، ص ٥٢٤.

(٣) شرح اللمع، ص ٢٣٩.

(٤) الإنصاف، للأنباري، ج٢، ص ٥٣٦.

الحكـــاية:

يرى الواسطي: "إذا استفهمت بمن عن اسم فلا يخلو المستفهم من أن يكون معرفة أو نكرة"(١).

يرى سيبويه في الحكاية: "هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه بمن أعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل رأيت زيداً من زيد؟"(٢).

ويرى الزجاجي "أن الحكاية بمن على ضربين: أحدهما رد الأسماء الأعلام بعدها بألفاظها إلا في لغة بني تميم، والآخر: حكايات النكرات بعدها بزيادة تلحق مِن°"(٣).

الحكاية هي: إيراد اللفظ المسموع على هيئة من غير تغيير أو إيراد صفته(٤).

الخطـــاب:

يرى الواسطي في الخطاب "إذا خاطبت إنساناً اجعل أول كلمة للمذكور الغائب وآخرها للحاضر المخاطب مثل: إذا سألت رجلاً عن رجل فتقول: كيف ذاك الرجل يا رجل"(٥).

ويرى ابن الخباز أن "الخِطاب والمخاطبة مصدران، واعلم أن الخِطاب معنى فلا بد له من حرف، وله حرفان "التاء والكاف" فالتاء مختصة (بأنتَ) وفروعه والكاف أوسع مجالاً من التاء، وأكثر ما تلحق أسماء الإشارة أي إذا خاطبت إنساناً مشيراً إلى مسؤول عنه فابدأ باسم الإشارة لأنه للغائب المسؤول عنه، وما سألت عن مسؤول إلا وأنت معنيٌّ بحاله، وذلك يناسب

---

(١) شرح اللمع، ص ٢٧٥.

(٢) الكتاب، ج٢، ص ٤١٣.

(٣) الجمل في النحو، للزجاجي، ص٣٣٠.

(٤) أسرار العربية، ص .

(٥) شرح اللمع، ص

البداءة باسمه وتصرف الكاف على حسب أحوال المخاطب من تذكير وإفراد وجمع"[١].

ويرى العكبري في الخطاب "إذا سألت عن شيء جعلت أول كلامك للمسؤول عنه اهتماماً به، وجعلت آخره للمسئول المخاطب، وجميع ما يتصور من المسائل ست وثلاثون مسألة؛ لأنك إذا سألت عن رجل كان في المخاطب ست مسائل وهي أن يكون المخاطب رجلاً ورجلين، ورجالاً، وامرأة، وامرأتين ونساء فتقول: كيف ذاك؟ وذاكما وذالكم، وذاكِ، وذاكما، وذاكن... الخ"[٢].

كـــم:

يرى الواسطي "وهي اسم مبني بنيت لأجل شيئين: إذا كان استفهاماً، فلتضمنها معنى حرف وإذا كانت خبراً فلشيئين: أنّ اللفظ للفظ وأنها نقيضه رب من أنها للتكثير كما أن رُب للتقليل"[٣].

يرى سيبويه "أن (لكم) موضعين فأحدهما: الاستفهام، وهو الحرف المستقيم، بمنزلة كيف وأين والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى رب"[٤].

ويرى المبرد "أن كم اسم يقع على العدد ولها موضعان: تكون خبراً، وتكون استفهاماً فمجراها مجرى عدد منون، وذلك كقولك كم رجلاً عندك وكم غلاماً لك؟ تريد عشرون غلاماً أم ثلاثون"[٥].

يرى الواسطي "إذا فصلت بين كم إذا كانت خبراً وبين المجرور كان النصب لا غير لأن الفصل بين الجار والمجرور قبيح"[٦].

---

(١) توجيه اللمع، ص ٢٩٦.

(٢) اللباب، العكبري، ج٢، ص ١٤١.

(٣) شرح اللمع، ص ١٩٥.

(٤) الكتاب، سيبويه، ج٢، ص ١٥٦.

(٥) المقتضب، للمبرد، ج٢، ص ٥٥.

(٦) شرح اللمع، ص ١٩٥.

"ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين كم في الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر كان مخفوضاً نحو: كم في الدار غلاماً؟ وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجر، ويجب أن يكون منصوباً"(١).

يرى ابن عصفور "ويجوز الفصل بين تمييز كم الاستفهامية وكم بالظروف والمجرور نحو قولك: كم في الدار رجلاً ولا يجوز الفصل بين تميزكم الخبرية وبين كم إلا في ضرورة الشعر"(٢).

تعريف العدد المركب وتمييزه:

يرى الواسطي في تعريف العدد "فإن كان مبنياً مع اسم آخر عرفت الأول فتقول: الخمسة عشر درهماً ولا تعرف العشر لأن الاسم لا يُعرّف مِنْ وجهين، ولا يعرف الدرهم؛ لأنه مميز، والمُميز لا يكون إلى نكرة"(٣).

وفي هذا خلاف بين الكوفيين والبصريين.

قال ابن الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال في خمسة عشر درهماً: الخمسة العشر درهماً، والخمسة العشر الدرهم، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخال الألف واللام في العشر، ولا في الدرهم، وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال "الخمسة عشر درهماً" بإدخال الألف واللام على الخمسة وحدها. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه قد صح عن ما يوافق مذهبنا، ولا خلاف في صحة ذلك عنهم، وقد حكى ذلك أبو عمرو عن أبي الحسن الأخفش عن العرب، وإذا صح النقل وجب المصير إليه، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز دخول الألف واللام إلا على الاسم الأول لأن الاسمين لما ركب أحدهما مع الآخر تنزلا منزلة اسم واحد"(٤).

---

(١) الإنصاف، ج١، ص ٢٤٧.

(٢) المقرب، لابن عصفور، ج٢، ص ٣٤١.

(٣) شرح اللمع، ص ٢١٤.

(٤) الإنصاف، ج١، ص ٢٥٥.

المعرفة والنكرة:

يرى الواسطي "الاسم على ضربين: نكرة ومعرفة فالنكرة ما لم يخص الواحد من جنسه نحو: رجل، وفرس ألا ترى أن هذا الاسم لا يصلح للواحد بعينه. والنكرات بعضها أعمّ من بعض"(١).

ويرى الأزهري(٢): "وأنكر النكرات شيء، ثم موجود، ثم محدث، ثم جسم، ثم نام، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم بالغ، ثم ذكر، ثم رجل، فهذه عشرة يقابل كلاً منها ما هو في مرتبته"(٣).

ويرى الواسطي: "فأما المعرفة فهي خمسة أضرب: المضمر، المبهم، والعلم، وما تعرف بالألف واللام، وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة وأعرفها المضمرات؛ لأنك لا تضمرها إلا وقد عرفتها ويليها العلم وهو عند سيبويه أعرف من المبهم قال: لأنه معرفة بموضوعه، وعند ابن السراج أن المبهم أعرف. فعلى قول سيبويه يجوز أن تصف العلم بالمبهم لأنه عرف منه"(٤).

يرى ابن يعيش: "وقد انقسموا في القول بأعرف المعارف بحسب انقسام المعارف، فقال قوم: أعرف المعارف المضمر ثم الاسم العلم، ثم المُبْهَمُ، ثم ما فيه الألف واللام، وذهب آخرون إلى أن الاسم العَلَمُ أعرف المعارف، ثم المُضمرُ، ثم المبهم ما عُرف بالألف واللام، وهو مذهب الكوفيين، وإليه ذهب أبو سعيد السيرافي، وذهب قوم إلى أن المُبْهَمُ أعرف

---

(١) شرح اللمع، ص ١٣١.

(٢) الأزهري هو: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهر بن طلحة بن نوح الأزهري. إشارة التعيين، ص٢٩٤.

(٣) التصريح، ج١، ص ٩٥.

(٤) شرح اللمع، ص ١٣١، وراجع الكتاب، لسيبويه، ج١، ص ٥، الأصول، لابن السراج، ج١، ص ١٥٤.

المعارف، ثم المضمرُ، ثم العَلَمُ، ثم ما فيه الألف واللام وهو رأي أبي بكر بن السراج... الخ"[1].

(١) شرح المفصل، ج٣، ص ٣٤٩- ٣٥٠.

الخاتمـــــــة

النتائج:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

إن هذا البحث نوع من الدراسة يختلف شكلاً ومضموناً عما درج عليه كثير من الباحثين الذين سلكوا منهج التأليف في الشخصيات العلمية البارزة يتناول فيها حياتهم ومذاهبهم ونشاطهم العلمي، وقد جاء البحث دراسة نحوية صرفية خالصة تدور حول ظاهرة لغوية في غاية الأهمية فكانت تناوله عن وقفات وموازنات ثم الوصول إلى نتائج صادقة يطمئن إليها الباحث والقارئ.

وهذه الدراسة آراء نحوية وصرفية من خلال شرح اللمع لابن جني قد كانت مجالاً رحباً أوضحت فيه الباحثة ما يلي:

١- أسباب اختيار الموضوع.

٢- أهداف الموضوع.

٣- منهج البحث.

٤- الصعوبات.

٥- هيكل البحث.

فقد أقمته على أربعة فصول بين كل فصل وعنوان ومدى صفحاته في البحث ثم تناولت في الفصل الأول حياة الواسطي وابن جني، أما الفصل الثاني فقد أفردته للحديث عن وصف اللمع وشرحه ثم الفصل الثالث فقد خصصته إلى آراء الواسطي الضرير في القضايا النحوية في شرحه.

أما الفصل الرابع آراؤه في القضايا الصرفية.

وكانت الدراسة من خلال هذه الفصول تسير على نهج واحد كان يجري تمحيصاً للآراء النحوية والصرفية الواردة في هذا الصدد وذلك عن طريق العرض، ووضعت الباحثة في صلب هذه الدراسة خاتمة تناولت فيها ملخص الدراسة والنتائج التي أفضت إليها ثم قدمت طائفة من التوصيات.

وأهم النتائج التي توصلت إليها:

١- يعتمد الواسطي الضرير على الاستشهاد بالقرآن الكريم وقليل من الشعر ونادر من الحديث.

٢- اعتد الواسطي كثيراً بآراء سيبويه وأيده في معظم مسائله.

٣- يمتنع الواسطي أحياناً من إبداء رأيه في المسألة ويكتفي بذكر الخلاف فيها.

٤- لم يعترض الواسطي على ابن جني لأن كتابه تعليمي.

التوصيات:

١- القرآن الكريم أوسع مجالاً لامتلاك اللغة وكتب النحو ومليء بالمادة النحوية، واللغوية فضلاً عن البلاغية.

٢- الاهتمام باللغة العربية وجعلها لغة التخاطب في كل المجالات حتى تحفظ وتصون اللسان من الخطأ واللحن.

الفهارس العامة

وتحتوي على:

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأعلام
- فهرس الأشعار
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
١- سورة الفاتحة		
(اهدِنَــا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ)	٦	٢٩-٧٠
٢- سورة البقرة		
(وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً)	٥١	٥٤
(وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُواْ)	١٣٥	٧٤
(إِن إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ اللّهِ)	١٥٨	٣٢
(وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ)	١٦٤	١٠٤
(وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ)	١٨٤	٨٤
(أَتِمُّواْ الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ)	١٨٧	٩٣
(وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللّهُ)	١٩٧	٨٧
(وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ)	٢٨٠	٢٧-٣٠
٣- سورة آل عمران		
(وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً)	٩٧	٢٩
(وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ)	١٥٤	٦٦
(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ)	١٥٩	١٢٢
٤- سورة النساء		
(وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ)	٣٣	٩٣
(أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ)	٧٨	٨٨
(مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ)	١٢٣	٨٧

(إِنَّمَا اللّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ)	١٧١	٢٩
٧- سورة الأعراف		
(ادْخُلُواْ فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ)	٣٨	٩٤
(وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ)	١٣٢	٨٧
٨- سورة الأنفال		
(وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ وَلَن تُغْنِيَ عَنكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْئاً وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ اللّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ)	١٩	٨٧
٩- سورة التوبة		
(فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ قَلِيلٌ)	٣٨	٩٤
(لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ)	١٠٨	٩٢
١١- سورة هود		
(يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ)	٩٨	٨٨
١٢- سورة يوسف		
(وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبّاً إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلاَلٍ مُّبِينٍ)	٣٠	٢٩
(قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ)	٣٣	٩٣
١٥- سورة الحجر		
(رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ)	٢	٢٩-٩٤
(وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ)	٤	٦٦
١٦- سورة النحل		
(وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ)	١٢٤	٨٣

١٨- سورة الكهف		
(كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا)	٣٣	٧٧
٢٠- سورة طه		
(أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى)	١٠	٤٤
٢١- سورة الأنبياء		
(وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم)	٥٧	٩٩
٢٢- سورة الحج		
(...إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ)	١	٢١
(فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ)	٣٠	٢٩-٩٢
٢٤- سورة النور		
({مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونِةٍ...)	٣٥	٧٢
٢٦- سورة الشعراء		
(فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ)	١١٩	١٠٤
(أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاء بَنِي إِسْرَائِيلَ)	١٩٧	٣٠
٣٣- سورة الأحزاب		
(لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ)	٢١	٩٤
٣٥- سورة فاطر		
(أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)	١	١١٩
٣٧- سورة الصافات		
(... مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)	١٤٧	٧٤
٤١- سورة فصلت		
(اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)	٤٠	٢٩
٤٢- سورة الشورى		
(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ)	١١	٩٦

(لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ)	٥٢-٥٣	٧١
٥٢- سورة الطور		
(كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئاً بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ)	١٩	٨٩
٥٥- سورة الرحمن		
({ذَوَاتَا أَفْنَانٍ* فَبِأَيِّ آلَاء رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ)	٤٨	١١٤
٧٣- سورة المزمل		
(عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ...)	٢٠	٨٤
٧٨- سورة النبأ		
(إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازاً* {حَدَائِقَ وَأَعْنَاباً)	٣١-٣٢	١١
٧٩- سورة النازعات		
(يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا* فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَا* {إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا)	٤٢	٢٩
٩٧- سورة القدر		
(سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)	٥	٩٦
١٠٨- سورة الكوثر		
(إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ)	١	٨٢

فهرس الأعلام

الرقم	العلم	الصفحة
١.	الأخفش: أحمد بن محمد أبو العباس الموصلي	٩
٢.	الأخفش: أبو الحسن سعيد بن مسعدة	٢٦، ١٣٠
٣.	الأشموني: علي بن محمد بن عيسى	٣٣
٤.	الأعلم: هو يوسف بن سليمان بن عيسى	١١٩
٥.	ابن الأنباري: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله	٣٧، ٤٤، ٥٣، ٥٥، ٧٠، ١٠٣، ١٤٥
٦.	ابن برهان: أبو القاسم عبد الله بن علي بن عمر	٦٣
٧.	ابن بري: عبد الله بن بري بن عبد الجبار	٣٤
٨.	البطليوسي: عبد الله بن السيد	٣٧، ٤٨
٩.	التبريزي: أبو زكريا يحيى بن علي	١٠٠
١٠.	الثمانيني: أبو القاسم عمر بن ثابت	٣٧، ٥٨، ٩١، ١٣٥
١١.	الجرمي: صالح بن إسحاق	٢٦
١٢.	ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر ٧٧٤هـ	٣٧
١٣.	أبو الحسن عبد الله السمسمي	١٠
١٤.	الحلبي: أبو عبد الله محمد بن علي بن حميدة	١١،٣١،٤٦، ٥٠، ٥٤، ٥٩،٦٣،٦٩، ٧٠، ٧٢، ٧٤
١٥.	حسن بن أحمد الفارقي	١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤٣

١٦.	ابن حيان: محمد بن يوسف بن علي	٣٢
١٧.	ابن الخباز: أحمد بن الحسين بن أحمد	١٠٠
١٨.	ابن خروف: علي بن محمد بن علي	٣٧
١٩.	ابن الخشاب بن عبد الله بن أحمد	٣٩، ٣٧
٢٠.	الخليل: هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم	٢٥
٢١.	ابن الدهان: محمد بن مبارك النحوي	٢٦
٢٢.	الرضي: محمد بن الحسن	٧٥، ٤٠ ، ٢٥ ٩٧، ٩١، ٨٩، ١٠٨، ١٠٤، ١١٧، ١١٥، ١١٨،
٢٣.	الرماني: أبو الحسن علي بن عيسى	٤٧، ٣٢
٢٤.	الزجاج: أبو إسحاق إبراهيم بن السري	٤٢ ، ٤٠، ٣٧، ٢٥ ، ٧٧ ، ٧٣، ٤٣، ، ٨٣ ، ٨٢ ، ٨٠ ، ٩٤ ، ٩٣ ، ٨٤ ، ١٠٦ ، ١٠٤، ٩٥ ، ١١٢، ١١٠، ١٠٨ ، ١٢٠ ، ١١٧، ١١٥ ، ١٣٠ ، ١٢٤ ، ١٢١
٢٥.	الزجاجي: عبد الرحمن بن إسحاق	٤٥ ، ٤٠ ، ٣٧ ، ٧٩ ، ٦٦ ، ٥٠ ، ١٢٧ ، ٩١
٢٦.	الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر	٧٧
٢٧.	الزيادي: أبي بكر إبراهيم بن سفيان	١٠٠

٢٨.	ابن السراج: أبو بكر محمد بن السري	١١
٢٩.	السهيلي: عبد الرحمن بن عبد الله	١١
٣٠.	سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر	٣٨
٣١.	السيرافي: الحسن بن عبد الله بن المرزبان ٣٦٨هـ	٣
٣٢.	السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر	٣٠
٣٣.	ابن الشجري: هبة الله	٣٩ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١١٧
٣٤.	الشريف الرضي	٣٧ ، ٤٨ ، ١٠٤ ، ١٢٤ ، ١٤٤
٣٥.	الشلوبين: عمر بن محمد بن عمر	٥٥ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ٨٤ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١٥ ، ١١٩
٣٦.	شميم الحلبي	١٠٠
٣٧.	الشيرازي: أبو القاسم ناصر بن أحمد	٢٥ ، ٣٨ ، ٧٠
٣٨.	ابن الضائع: علي بن محمد بن يوسف الكتامي	٢٦ ، ٦٩
٣٩.	الصبان: محمد بن علي الصبان الشافعي	١٠٠
٤٠.	طاهر بن أحمد بن باشاذ	٢٤
٤١.	ابن عامر: عبد الله بن عامر	٣٧
٤٢.	أبو عبد الله الحسين الدينوري	٣٠ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٤٤
٤٣.	ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله	٤٣
٤٤.	ابن عصفور: أبو الحسن علي بن مؤمن	١٠

٤٥.	العكبري: أبو القاسم عبد الله بن الحسن	٦٠ ، ٨٠ ، ١١٠
٤٦.	أبو عمرو بن العلاء بن عمار	٣١ ، ١٠٦ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٢
٤٧.	ابن فارس: أحمد بن فارس بن القزويني	١٠
٤٨.	الفارسي: أبو علي الحسن بن عبد الغفار	١٠
٤٩.	الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد	٣٣ ، ١١٠
٥٠.	أبو القاسم عمر بن ثابت	٣٣ ، ١٢١ ، ١٢٢
٥١.	قطرب: محمد بن المستنير	٣٧ ، ٣٩ ، ٥٣ ، ٧٩ ، ٩٨ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٦ ، ١٢٤ ، ١٢٩ ، ١٣٩
٥٢.	الكسائي: علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكوفي	٣١
٥٣.	الكيشي: محمد بن عبد اللطيف	١٠ ،١٤٦
٥٤.	المبرد: محمد بن يزيد بن عبد الله الأكبر	٣٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٩ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ٧٥ ،٩١ ، ١٠٠ ، ١١٦ ، ١٣٤ ، ١٤٦
٥٥.	المازني: أبو عثمان بكر بن محمد	٤٤
٥٦.	المالقي: أبو بكر محمد بن يحيى الجزامي	١٠
٥٧.	المالقي: أحمد بن عبد النور	٥٨

٥٨.	ابن مالك: محمد بن عبد الله بن مالك	٣١
٥٩.	المبرد هو: محمد بن يزيد بن عبد الله الأكبر	٣٧
٦٠.	محمد بن عبد الله المهابادي	١٠
٦١.	محمود بن حمزة الكرماني	١٠
٦٢.	المرادي: الحسن بن قاسم بن عبد الله	٩٧
٦٣.	ابن الناظم: محمد بن عبد الله بن مالك	١٠٦
٦٤.	الهروي: محمد بن آدم بن كمال	٩٧
٦٥.	ابن هشام: عبد الله بن يوسف بن محمد أحمد بن هشام	٣٨
٦٦.	الواسطي: أبو نصر القاسم بن محمد بن مباشر	١٠
٦٧.	ابن يعيش: يعيش بن علي بن يعيش	٣٧
٦٨.	يونس بن حبيب البصري	٤٣

فهرس الأشعار

البيت	القائل	الصفحة
قافية الهمزة		
كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء	حسان	٣٣
قافية الباء		
فإن أصبح بلا نسب * فعلمـــي في نسبي على أني أؤول الى * فـــروم سادة نجـــب قياصرة إذا نطقوا * ارم الدهر ذو الخطب	ابن جني	٩
غاض القريض وأودت نضرة الأدب وصوحت بعد ري دوحه الكتب	المتنبي	١٥
قافية الدال		
ولست بحلال التلاع مخافة ولكن متى يستر قد القوم أرقد	طرفة	٨٧
قافية الراء		
أيها الفتيان في مجلسنا جردوا منها وارداً وشقر	طرفة	١٠٤
أيان نؤمنك تأمن غير ناواذا* لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا	لم ينسب لقائل	٨٨
قافية العين		
فيا عجبا حتى كليب تسبني كأن أباها نهشل أو مجاشع	الفرزدق	٣٥، ٩٥
قفى قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك لوداعا	القطامي	٣٤

قافية اللام		
فما زالت القتلى تمج دماءها يدجله حتى ماء دجلة أشكل	جرير	٣٥
خليلي أني تأتياني تأتيا أخا غير ما يرضيكما لا يحاول	لم ينسب لقائل	٨٨
قافية الميم		
قريشي منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لماما	جرير	٣٤
قافية النون		
وحيثما تستقم يقدر لك الله نجاحاً في غابر الأزمان	لم ينسب لقائل	٨٨
أكل عام نعم تحوونه	قيس بن حصين	٣٣

فهرس المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق مصطفى أحمد النحاس، ط١، القاهرة، مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٧م.

٢- الإرشاد إلى علم الإعراب: تحقيق ودراسة عبد الله علي الحسيني والدكتور محسن سالم الصميري، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.

٣- أسرار العربية، أبي البركات عبد لارحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق فخر صالح قداره، ط١، بيروت، دار الجيل، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٤- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق عبد الباقي عبد المجيد دياب، ط١، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٥- إصلاح الخلل الواقع في الجمل، للزجاجي، عبد الله بن السيد البطليوسي، ٤٤٤- ٥٢١هـ، تحقيق حمزة عبد الله النشرتي، ط١، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٦- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفى ٣١٦هـ، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٧- أصول النحو: سعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٨٣م- ١٩٦٤م.

٨- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت ٩١١هـ، نشر دار المعارف بحلب.

٩- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تأليف د. مصطفى الساقي، تقديم د. تمام حسان، (١٣٩٣هـ- ١٩٧٧م)، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.

١٠- إنباه الرواة على إنباه النحاة، الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، المتوفى ٦٢٤هـ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
١١- الأنساب، أبي سعد عبد الكريم محمد بن منصور التميمي السمعاني، ت ٥٦٢هـ، تحقيق وتعليق عبد الله عمر البارودي، ط١، مركز الأبحاث والخدمات الثقافية، دار الجنان، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
١٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، ت ٥٧٧هـ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، ط١، المكتبة العصر، بيروت، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
١٣- البلغة في تاريخ أئمة العرب، تأليف مجد الدين بن يعقوب الفيروز أبادي، تحقيق محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة.
١٤- البداية والنهاية، أبو الفداء عماد الدين إسنماعيل بن عمر بن كثير المتوفى في ٧٧٤هـ، ط٢، بيروت، مكتبة المعارف، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
١٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت ٩١١هـ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، لبنان.
١٦- تاريخ آداب اللغة العربية: مصطفى صادق الرافعي، ط٤، بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
١٧- تجديد النحو، د. شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف.
١٨- التحفة السنية بشرح المقدمة الأجرومية، محمد محيى الدين عبد الحميد، بيروت، صيدا، المكتبة العصرية.

١٩- تذكرة النحاة، أبي حيان، تحقيق عفيف عبد الرحمن، ط١، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٩م.
٢٠- التطبيق العرف
٢١-ي: عبده الراجحي، القاهرة، دار النهضة العربية.
٢٢- تطور الدرس النحوي، د. حسن عون، ط١، ١٩٧٠م.
٢٣-تلقيح الألباب على فضائل الإعراب، أبي بكر محمد بن الملك الأندلسي الشنتريني، ٥٤٩- ٦٢١هـ، تحقيق أحمد حسن إسماعيل، ط١، عالم الكتب الحديثة، ٢٠٠٦م.
٢٤- توجيه اللمع، العلامة أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق د. فائز زكي محمد دياب، ط١، دار السلام، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
٢٥- التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، تأليف محمد عبد العزيز النجار، الناشر مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.
٢٦- الجامع الصغير في النحو، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. أحمد محمود الهرميل، ط١، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
٢٧- جمل الزجاجي في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق توفيق الحمد، ط٤، بيروت، مؤسسة الرسالة، دار الأهل، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٢٨- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط٢، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م- ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
٢٩- حاشية الخضري، محمد الدمياطي الشافعي الشهير بالخضري على شرح الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، ٧٠٠- ٧٦٩هـ، ط١، ١٣٥٩هـ- ١٩٤٠م.
٣٠- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، ط١، بيروت، دار الفكر، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٣١- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي المتوفى، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
٣٢- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تأليف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد جاد الحق، ط٢، مصر.
٣٣- ديوان جرير، تحقيق نعمان أمين طه، ط٣، القاهرة، دار المأمون.
٣٤- ديوان طرفة بن العبد البكري مع شرح الأديب يوسف الأعلم الشنتمري، طبع في مدينة بالون، على نهرسون سنة ١٩٠٠م.
٣٥- ديوان طرفة بن العبد شرح وتعليق د. محمد حمود، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.
٣٦- ديوان الفرزدق، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٠م.
٣٧- ديوان القطامي، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، بيروت، دار الثقافة، ١٩٦٩م.
٣٨- رصف المباني، شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي المتوفى سنة ٧٠٢هـ، تحقيق أحمد محمد، الخرطوم، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٣٩- سر صناعة الإعراب، أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د. حسن الهنداوي، ط١، دمشق دار القلم، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٤٠- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه كتاب أوضح المسالك، تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد، ط٣، مكتبة النهضة المصرية.
٤١- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق عبد الحميد محمد عبد الحميد، بيروت.
٤٢- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، شرحه الشيخ خالد عبد الله الأزهري، المتوفى ٩٠٥هـ، على

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السيود، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٤٣- شرح التسهيل: ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، ت (٦٠٠- ٦٧٢)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط١، (١٤١٠هـ- ١٩٩٠م).
٤٤- شرح جمل الزجاجي، لابن هشام أبي عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، ٧٠٨- ٧٦١هـ، تحقيق د. علي محسن عيسى مال الله، ط٣، مكتبة النهضة، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٤٥- شرح شافية ابن الحاجب الرضي مع شرح شواهده، تأليف عبد القادر البغدادي، صاحب خزانة الأدب، شرح مبهمها محمد نور الحسن ومحمد محيى الدين.
٤٦- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، ٧٠٨- ٧٦١هـ، تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد.
٤٧- شرح شذور الذهب، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، ت ٧٦١هـ ومعه رحلة السرور إلى إعراب شواهد الشذور، بركات يوسف هبود، صححه الشيخ يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط١، دار الفكر للطباعة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
٤٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، قاضي القضاة بهاء الدين بن عقيل، ٦٩٨هـ- ٧٠٩هـ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار اللغات.
٤٩- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الاستراباذي المتوفى ٦٨٦هـ، وضع حواشيه أميل بديع يعقوب، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٥٠- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبي البركات عبد الله بن محمد بن مالك الطائي، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، دار المامون للتراث.
٥١- شرح اللمع، لابن برهان، حققه د. فائز فارس.
٥٢- شرح اللمع في النحو، القاسم محمد بن مباشر الواسطي الضرير، تحقيق د. رجب عثمان محمد، د. رمضان عبد التواب، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
٥٣- شرح المفصل، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، ت ٥٤٣هـ، القاهرة، مكتبة المتنبي.
٥٤- شرح المقدمة الجزولية، أبي علي الشلوبين، ٥٦٢هـ- ٦٥٤هـ، تحقيق د. تركي بن سهوه، ط١، الرياض، كلية اللغة العربية، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
٥٥- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب وكلامها، أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، ت ٣٩٥هـ، تحقيق أحمد صقر عيسى، الناشر الفيصلية.
٥٦-عصور الاحتجاج في النحو العربي، د. محمد إبراهيم عبادة، نشر دار المعارف، ١٩٨٠م.
٥٧- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، لشمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣هـ.
٥٨- الكامل في النحو والصرف والإعراب، أحمد قبش، ط٢، بيروت، دار الجيل، ١٩٧٤م.
٥٩- كتاب الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت ٩١١هـ، راجعه فائز، ط١، دار العربي، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
٦٠- كتاب الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي.
٦١- كتاب سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٣، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٦٢- كتاب اللامات، أبي الحسن علي بن محمد الهروي النحوي، ٤١٥هـ، تحقيق يحيى علوان البلداوي، مكتبة الفلاح.
٦٣-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله المعروف بحاجي خليفة، مكتبة دار الفكر للطباعة.
٦٤- كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدره اليمني، ط١، دار عمار، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
٦٥- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، (٥٣٨هـ- ٦١٦م)، تحقيق غازي مختار طليمات، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٦هـ- ١٩٩٥م).
٦٦- اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب والنحو والصرف، محمد علي السراج، راجعه خير الدين شمس الدين باشا، ط١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٦٧- اللمع في العربية، أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق وتعليق د. حسين محمد شرف، ط١، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.
٦٨- المدرسة النحوية
٦٩-
٧٠-، د. شوقي ضيف.
٧١- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، د. عبد العال سالم مكرم، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
٧٢- المسائلة المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، ٢٢٨٠-٣٧٧هـ، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله اسكناني، بغداد، مطبعة العاني.
٧٣- معاني الحروف، أبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي، (٢٩٦- ٣٨٤هـ)، حققه عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط٣، (١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م).

٧٤- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي، تحقيق د. إحسان عباس، ط١، بيروت، ١٩٩٣م.
٧٥- معجم الأوزان الصرفية، د. إميل بديع يعقوب.
٧٦- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، إعداد إميل بديع يعقوب، (ط٢، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م)، بيروت، لبنان.
٧٧- معجم مؤلفي مخطوطات مكتبة الحرم المكي الشريف، عبد الله بن الرحمن المعلمي، ط١، الرياض، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
٧٨- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
٧٩- المقتضب، للمبرد أبو زكريا يحيى بن زياد، تحقيق عبد الخالق عضيمة.
٨٠- المقرب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، ت ٦٦٩هـ، تحقيق عبد الستار الجواري، ط١، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.
٨١- المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية، الشيخ حمزة فتح الله، ط١، المطبعة الأميرية بمصر، ١٣١٢هـ.
٨٢- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، ٥٠٨- ٥٨١هـ، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام.
٨٣-هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، طبعة استانبول.
٨٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت ٩١١هـ، صححه السيد محمد بدر الدين النعساني، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر.
٨٥- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة.

٨٦- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، أبي منصور عبد الله الثعالبي النيسابوري، تحقيق وشرح د. مفيد محمد قميحة، ط١، بيروت، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
• الاستهلال	أ
• الإهداء	ب
• الشكر والتقدير	ت
• المقدمة	ث
الفصل الأول: **حياة الواسطي وابن جني**	١-٣٥
- المبحث الأول: شخصية الضرير	٢
• المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده	٢
• المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه	٣
• المطلب الثالث: آثاره العلمية	٤
- المبحث الثاني: مذهبه النحوي	٥
- المبحث الثالث: تعريف كتاب اللمع لابن جني	٩
• المطلب الأول: تعريف ابن جني	٩
• المطلب الثاني: مصنفاته	١١
- المبحث الرابع: أهمية كتاب اللمع العلمية	١٣
- المبحث الخامس: مكانته العلمية وآراء العلماء فيه	١٥
الفصل الثاني: **وصف اللمع شرحه**	١٧-٣٥
- المبحث الأول: وصف اللمع في النحو	١٨٠
- المبحث الثاني: مصادر الضرير في شرحه اللمع	٢٢
- المبحث الثالث: منهج الضرير في التأليف	٢٣
- المبحث الرابع: شواهد شرح الضرير	٢٨
الفصل الثالث: **آراء الواسطي الضرير في القضايا النحوية في كتابه شرح اللمع**	٣٦-٩٩
- المبحث الأول: الأسماء	٣٧

– المبحث الثاني: الأفعال	٨١
– المبحث الثالث: الحروف	٩٢
الفصل الرابع: **آراؤه الصرفية في كتابه شرح اللمع**	١٠٠–١٢٧
– المبحث الأول: الأسماء	١٠١
– المبحث الثاني: أشياء أخرى	١١٨
– الخاتمة:	١٢٩
• النتائج	١٢٩
• التوصيات	١٢٩
– الفهارس العامة:	
• فهرس الآيات القرآنية	١٣١–١٣٤
• فهرس الأعلام	١٣٦–١٤٠
• فهرس الأشعار	١٤١–١٤٣
• فهرس المصادر والمراجع	١٤٤–١٥٢
• فهرس الموضوعات	١٥٣–١٥٥